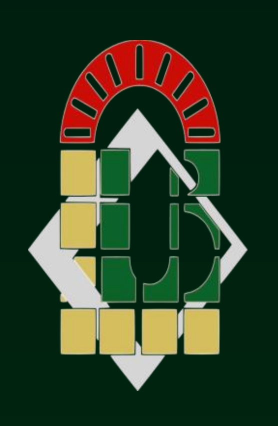


وزارة التعلم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية - شعبة التاريخ



العلاقات العراقية الجزائرية

1978-1965

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة

نويشي زينب

إشراف الأستاذ

د.جدو فؤاد

السنة الدراسية

2016-2015



سلسلة الدراسات الجامعية

59

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ



عنوان المذكرة

العلاقات الجزائرية العراقية من "1965- 1978م"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة :

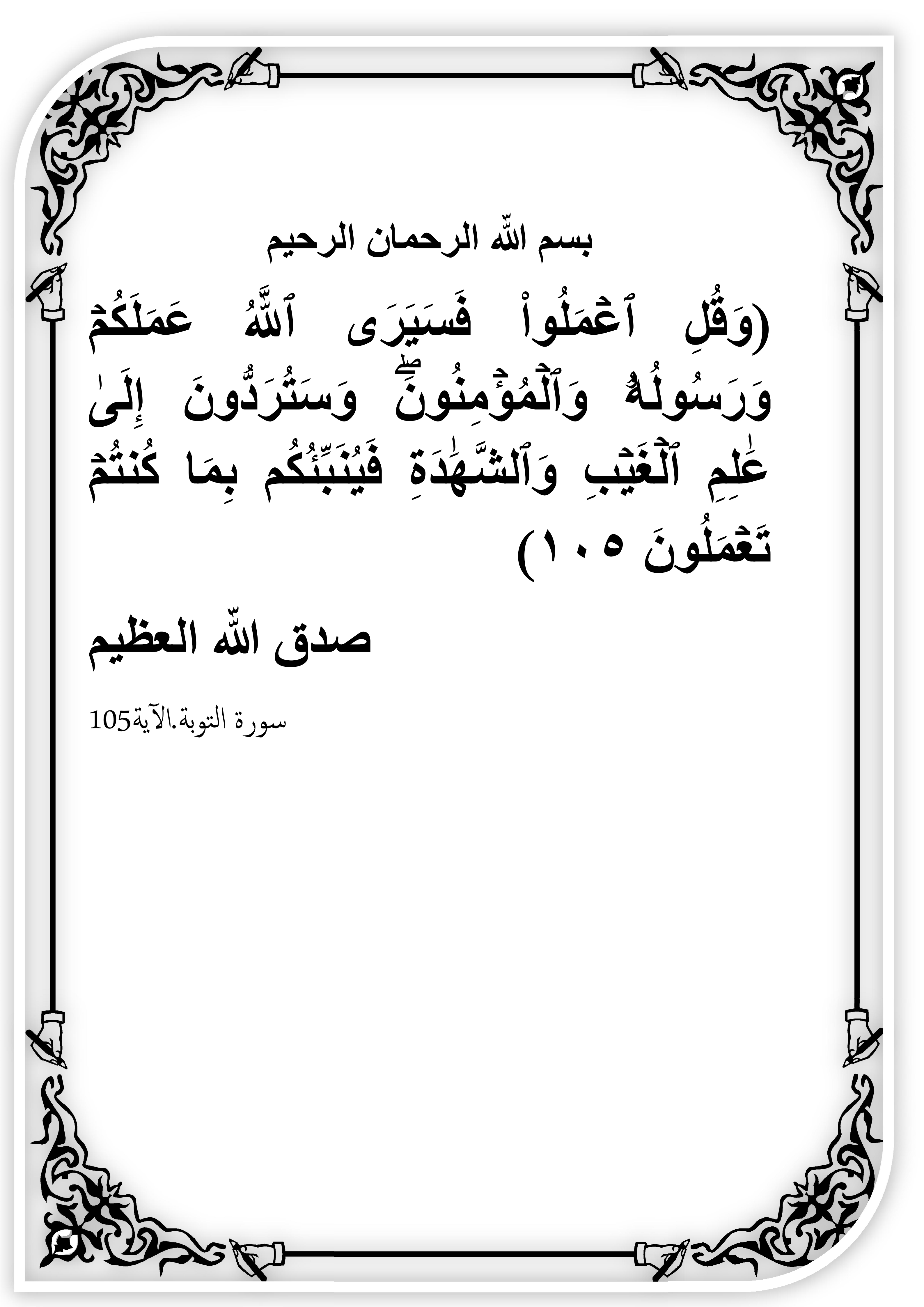
. نويشي زينب

إشراف الأستاذ :

د- جدو فؤاد

السنة الدراسية : 2015 /2016م

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم اللّٰه الرحمان الرحيم

(وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥)

صدق اللّٰه العظيم

سورة التوبة.الآية105

شكر وعرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور جدو فؤاد على الإشراف الذي أعتز و أفتخر به ثم على مجهوداته وتوجيهاته الثمينة النابعة من قيمه وأخلاقه الراقية والنبيلة ، وأتمنى أن يجعلها الله في ميزان حسناته ....

ولا يمكن أن أنسى أساتذتي وأصدقائي العراقيين الذين كان لهم الفضل بعد الله عز وجل في مساعدتي والذين لم يبخلوا علي بأي معلومة أو كتاب أو أي شيء يفيدني ، خاصة الدكتور إبراهيم خليل العلاف ، والأستاذ نعيم العساف ، والدكتور مؤيد الونداوي والأستاذ علاء والأستاذ حمادي الفلاحي وأستاذة المستقبل زهراء وعبد الله ناهض والأستاذ عصام الحلبوسي ، وكل الأساتذة والطلبة العراقيين ومن سعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي أتقدم لهم بجزيل الشكر والعرفان ....

وأشكر أيضا أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة .

ولن أنسى مجهود أصدقائي في مساعدتي وتوجيهي غانم نبيلة ومصطفى بن غزالة وعلي غزي وعامر سهل وسهيلة العماري .... ولهم مني كامل الحب والتقدير...

إهداء

بعد حمد الله وشكره على ما وصلت إليه فهو المعين والمستعان

اهدي ثمرة جهدي وعملي إلى اقرب الناس إلى قلبي

أبي الغالي "**عبد الرحمان**" الذي لن يكرره الزمن على وقوفه معي وتحفيزه لمواصلة الاجتهاد .... حفظه الله بحفظه وأطال الله في عمره..

إلى نبض قلبي أمي "**غانم خديجة**" التي اعجز عن وصف تعبها ومعاناتها معي اقدر جهدها وأتمنى من الله أن يطيل في عمرها غانم خديجة...

إلى إخوتي " **صلاح الدين ، وحشاني وفريد ومحمد وإسماعيل وعبد السلام**"

إلى قرتي عيني أختاي "**سعاد وأمال**" حماهما الله ورزقهما كل خير...

إلى من ساعدتني ووقفت معي وساندتني وصديقة دربي وأختي التي لم تلدها أمي ابنة خالي " **نبيلة غانم**" ، وسارة غانم وجميع أقربائي......

إلى زوجات أخوتي وأبنائهم " هاجر وخديجة وعبد الرحمان وفطيمة ومحمد وآمنة ونسرين...."

إلى صديقاتي الأعزاء توأم روحي حنان وأختاي أشواق وسهيلة ....

إلى زملائي في الكلية وأصدقائي والى كل من يعرفني......

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة حمسني بها لمواصلة هذا العمل المتواضع.

زينب نويشي...


مقدمة

مقدمة

عرفت المنطقة العربية تحولات عديدة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، أين بدأت ملامح هذه الدول تتحدد مع موجة الاستقلال وحركات التحرر التي تبنتها العديد من الدول بمختلف أشكالها ، هذا ما أدى إلى بلورة فكرة الوطن العربي والقومية العربية وتعزيز الروابط فيما بينها.

ولأن لفترة الحرب الباردة الأثر البارز في العلاقات العربية العربية، بحيث تمايزت من حيث النوع والتوجه أين طبع عليها التعاون والتضامن أكثر من التصارع، وذلك بحكم ظروف تلك المرحلة وتزايد الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

ومن بين هذه العلاقات العربية العربية، نجد العلاقات الجزائرية العراقية التي بدأت حتى قبل استقلال الجزائر وإبان الثورة الجزائرية، وتطورت بشكل اكبر بعد استقلال البلدين أين أفرزت هذه العلاقات العديد من النتائج ، التي مست جميع الأصعدة والمستويات .

وأثرت الأبعاد القومية والتهديد الإسرائيلي في التحولات في المنطقة العربية على هذه العلاقات الجزائرية العراقية ، أين تبلورت الكثير من القرارات ووجهات النظر في مسائل مختلفة ، وان كانت اتفاقية الجزائر لها الأثر في هذه العلاقات إلا انه توجد العديد من القضايا المشتركة فيما بينهما .

وفي هذا الإطار أردنا التطرق في هذه المذكرة إلى طبيعة العلاقات الجزائرية العراقية ، ودراسة محدداتها التي تربط هذه العلاقات من منظور تاريخي وخصوصا في هاته الفترة الشائكة لكلا البلدين .

أهمية الموضوع :

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة في حقل الدراسات التاريخية باعتباره أحد المواضيع التي لازالت محل الدراسة ، ويمكن أن نبرز هذه الأهمية من خلال :

– أهمية الموضوع في استقراء العوامل المؤثرة في العلاقات بين الجزائر والعراق منذ استقلال البلدين إلى الفترة الزمنية المدروسة "1965– 1978" .

– معرفة ماهية المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ربطت بين البلدين وزادت نسبة التواصل والتعاون بينهما ، في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة العربية .

– التعرف على الأحداث الداخلية للبلدين ومدى التشابه الكبير بين التغيرات السياسية الواقعة في كل من الجزائر والعراق وانعكاساتها على مسار العلاقات بينهما.

– دراسة اتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق وإيران سنة 1975م ، وتبيين تأثيرها في العلاقات الجزائرية العراقية وكذا في أوضاع المنطقة العربية عموما .

أهداف الدراسة:

هدفنا من هاته الدراسة هو استقراء الموضوع من وجهة تاريخية بمقاربة سياسية تحليلية :

– دراسة العلاقات العربية العربية من خلال دراسة العلاقات الجزائرية العراقية دراسة تاريخية بمقاربة سياسية واقتصادية .

– التركيز على الأحداث الهامة التي عاشها البلدين على الساحة السياسية خصوصا القضايا الداخلية وتأثيرها على العلاقات.

– يهدف موضوع الدراسة إلى إبراز الدور الذي قامت به الجزائر في مساندة و مآزرة القضايا والأحداث التي عايشتها العراق وخاصة ظاهرة الانقلابات العسكرية .

– كما يهدف هذا الموضوع إلى إظهار الدعم العراقي للجزائر في مختلف المراحل والتحولات منذ قيام الثورة التحريرية إلى بعد الاستقلال.

مبررات اختيار الموضوع :

توفرت لدينا مجموعة من الأسباب لاختيار الموضوع ودراسته :

- **أسباب موضوعية:**
- عدم وجود ما يكفي من الدراسات التاريخية في العلاقات الجزائرية العراقية بالتحليل فهي موجودة بطبيعة سياسية أو تاريخية .
- هذا الموضوع في التخصص التاريخ المعاصر والذي دفعنا إلى البحث في موضوعات تشكل العلاقات العربية العربية وفق زاوية سياسية واقتصادية.
- بالرغم من إشتراك معظم الدول العربية، في كثير من الأمور(التاريخ، الدين الواحد، اللغة، الثقافة، المصير الواحد...) إلا أن بعض الدول العربية لا تجمعها علاقات ودية مع بعضها البعض، بسبب متغيرات تدفعها لخلق توترات بين الطرفين، هذا ما دفعنا للتساؤل حول طبيعة العلاقة التي تجمع الجزائر والعراق.

- ضرورة الاهتمام بدراسة واقع العالم العربي فيما يخص العلاقات الدولية العربية العربية ، خاصة بعد ظهور الفكر القومي العربي وملاحظة انعكاساته على الجزائر والعراق .
- الفترة المحددة 1965م إلى 1978م هي فترة تعمها الكثير من الأحداث المتداخلة التي شهدتها المنطقة العربية ، إضافة إلى أنها فترة جد شائكة ومهمة لكلا البلدين ووجب علينا فرزها.
- **أسباب ذاتية :**
- الميول الشخصية للباحث في دراسة مواضيع التاريخ المعاصر وخصوصا ذات الطبيعة السياسية ، إلى جانب التخصص الذي دفعنا للبحث في القضايا المعاصرة .
- أهمية موضوع الدراسة – بالنسبة إلي– في إبراز العلاقات الجزائرية العراقية بين عامي"1965 – 1978م " ، وطبيعة مسارها التاريخي ، وأهم الفواعل المشتركة بينها.
- الرغبة في دراسة العلاقات العربية العربية وخاصة الجزائرية العراقية .
- بحكم الانتماء الوطني وكذا العربي ، دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع ومحاولة معرفة جميع تفاصيله .

إشكالية الدراسة:

1. إن موضوع العلاقات الجزائرية العراقية (1965م–1978م)، على قدر كبير من الأهمية لأنه يطرح فكرة الجذور المشتركة بين الدولتين، والروابط الجامعة بينهما، بالإضافة إلى مساندة كل منهما للآخر في مختلف الميادين ، وهذا ما يحتم علينا طرح الإشكالية التالية : ما هي محددات العلاقات الجزائرية العراقية في ظل التحولات الداخلية لكلا البلدين خلال الفترة 1965م إلى 1978م ؟ .

التساؤلات الفرعية:

من خلال بحثنا وفصولنا المعتمدة طرحنا مجموعة من التساؤلات و هي:

1. ما طبيعة أنظمة الحكم في كل من العراق و الجزائر؟.
2. ما تأثير التحولات والتغييرات الداخلية في كل من البلدين على العلاقات بينهما؟.
3. فيما تتمثل اتفاقية الجزائر ؟
4. وما هي أهم انعكاساتها على مسار العلاقات بين البلدين؟.



المناهج المتبعة :

في دراسة موضوعنا العلاقات الجزائرية العراقية 1965 – 1978، اعتمدنا على منهجين في الدراسات التاريخية هما:

- **المنهج التاريخي:** وذلك في سرد الأحداث التاريخية ووصفها وتصنيفها حسب تسلسلها الزمني، وتتبع مسار العلاقات بين البلدين من الفترة 1965م إلى الفترة 1978م وإبراز التطور فيها.
- **المنهج التحليلي المقارن** : وذلك في تحليل طبيعة العلاقة بين الجزائر والعراق وتحديد مميزاتها ودراسة الوقائع والقضايا وربطها ببعضها البعض للوصول إلى نتائج مهمة بحكم أن الدراسة تتناول فترة مهمة من تاريخ كلا البلدين وهذا راجع إلى التحولات الداخلية لهما ، ومقارنة تأثير الأوضاع الداخلية للبلدين على مسار العلاقات .

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول مع خاتمة وملاحق .

تناولنا في **الفصل الأول** المعنون ب معطيات عامة حول الدراسة ويندرج تحته مبحثين درسنا فيهما جغرافية الجزائر والعراق ، مع تعرضنا لدراسة التركيبة السكانية والأوضاع الاجتماعية والثقافية للبلدين، وطبيعة النظام السياسي لهما ، وذلك للاطلاع العام على البلدين باعتبارها أرضية لفهم الموضوع.

أما **الفصل الثاني** الذي كان بعنوان محددات العلاقة بين البلدين ، وفيه تطرقنا من خلال ثلاث مباحث أولهم تكلمنا فيه عن الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين وبعدها تعرضنا إلى المحددات السياسية بين البلدين وفيها كان كلامنا حول ظاهرة الانقلابات التي عاشتها الساحة السياسية للجزائر والعراق ، وآخر مبحث في هذا الفصل تطرقنا إلى المحددات الاقتصادية والثقافية التعليمية بين البلدين والتعاون الذي كان يجمع القطرين في هاته المجالات .

أما آخر **فصل** في موضوع دراستنا فقد كان معنونا ب الوساطة الجزائرية لحل النزاع بين العراق وإيران أي اتفاقية الجزائر سنة 1975م ، وللإيفاء بمستلزمات هذا الفصل قسمناه إلى مبحثين درسنا فيهما أسباب الصراع العراقي الإيراني واهم المبادرات التي سبقت

توقيع الاتفاقية والمبحث الثاني تطرقنا إلى بنود الاتفاقية واهم نتائجها وانعكاساتها على مسار العلاقات بين الجزائر والعراق .

وأخيرا وليس آخرا الخاتمة التي تم فيها عرض النتائج المتوصل إليها باعتبارها إجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

مصادر الدراسة :

اعتمدنا في موضوعنا الموسوم بالعلاقات الجزائرية العراقية خلال الفترة 1965م إلى 1978م على العديد من المصادر التي كانت لنا العون في مواصلة هذا البحث ، ومن أهم مصادرنا كتاب بأجزائه جعفر عباس حميدي المعنون بالوزارات العراقية في العهد الجمهوري(1958م – 1968م) ، وذلك لأنه تطرق إلى العلاقات بين البلدين في نفس فترة موضوعنا تقريبا ، إضافة إلى كتاب العاني نوري وآخرون بعنوان الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958– 1968) ، أيضا من أهم المصادر التي ساعدتنا كثيرا هو التقارير والمقالات التي أصدرها الدكتور إبراهيم خليل العلاف وهو أستاذ متمرس في جامعة الموصل العراقية، وخصوصا انه كان يجيب على جميع تساؤلاتي فيما يخص العلاقات بين الجزائر والعراق في هذه الفترة ، ولا يمكن أن نهمل دور الرسائل الجامعية التي أوضحت لي الرؤية في موضوع الدراسة كالرسالة الجامعية لنيل شهادة الماجيستير لسليمة ثابت والموسومة بمكتب جبهة بغداد ودور في دعم الثورة الجزائرية (1956–1962) ، أيضا رسالة فلاح خلف محمد بعنوان اتفاقية الجزائر "1975م" نتائجها وانعكاساتها حي اعتمدت عليه في الفصل الأخير .

الصعوبات:

بطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات والمشاكل التي تعيق مساره إلا أنها تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي ، إذ من الصعوبة تناول موضوع ذو بعد تاريخي من زاوية سياسية.

إضافة إلى قلة المراجع التي تتناول العلاقات الجزائرية العراقية وخاصة في هاته الفترة 1965م– 1978م والتي تعتبر فترة شائكة لكلا البلدين وإذا وجدنا نجدها تتكلم في جزئيات

فقط هذا ما حتم علينا الاطلاع على جميع المراجع لإيجاد معلومات مهمة لإغناء هذا البحث.

الفصل الأول

الفصل الأول : معطيات عامة حول الدراسة.

المبحث الأول : معطيات جغرافية وتاريخية حول الجزائر

المطلب الأول : الموقع الجغرافي

المطلب الثاني : الجزائر بشريا.

المطلب الثالث : النظام السياسي

المبحث الثاني : دراسة جغرافية وسياسية حول العراق

المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي .

المطلب الثاني : التركيبة السكانية

المطلب الثالث : النظام السياسي للعراق.

تعتبر كل من العراق والجزائر بلدان عربيان إسلاميان، إلا أن كل منهما يقع في قارة مختلفة فكما نعلم فإن الجزائر تقع في قارة إفريقيا، بينما تقع العراق في قارة آسيا ، إضافة إلى ذلك فإن لكل منهما تركيبة سكانية مختلفة عن الأخرى، الا ان كل هذه العوامل لم تؤثر سلبا على العلاقة بينهما، وسنتعرف على أهم المعطيات التي تفيدنا على الاطلاع على البيئة الطبيعية للجزائر والعراق، أيضا سنتعرف على التركيبة السكانية لهما وخاصة في هذه الفترة المدروسة وللوقوف أكثر على هذا الموضوع ، يجب علينا أن نقف على العديد من المحطات المهمة، والتي من خلالها تتضح لنا الرؤية في معرفة طبيعة العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول : معطيات عامة حول الجزائر

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجزائر(ينظر الملحق رقم 1).

كان يدعى قطر الجزائر في التاريخ العربي ب " المغرب الأوسط" ، وذلك حين تدخل الأتراك العثمانيون في أمره استجابة لطلبه وطلب أهله في المساعدة جراء الهجومات الإسبانية على سواحله، وبدخول الدولة العثمانية إليه، جمع الأتراك العثمانيون ورجال المغرب الأوسط سائر البلاد تحت إدارة مركزية موحدة واتخذوا لها عاصمة وهي بلدة صغيرة ذات موقع جغرافي استراتيجي تتوسط الساحل كأنها درة تاجه تدعى " جزائر بني مزغنة" وذلك لوجود عدد من الجزر الصغيرة أمامها ، فأصبحت تستعملها الدولة العثمانية لحماية سفنها والدفاع عنها ضد الأعداء والهجومات فأخذ الأتراك وأهل البلاد يعمرون تلك المدينة إلى أن صارت من أكبر المدن الإفريقية وتدعى باختصار "مدينة الجزائر" ثم أطلقوا هذا اللفظ على كامل البلاد المترامية الأطراف وكان ذلك في مستهل القرن السادس عشر أي مع نشأة العصر التاريخي الحديث في العالم(1) .

تقع الجزائر على البحر الأبيض المتوسط ولها ساحل صخري يمتد نحو 1200 كلم^2 بين تونس والمغرب الأقصى(2)وبالتحديد في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9° غرب غرينتش، و12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالا، ويبلغ امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كلم^2 على خط الساحل وامتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم^2 و 1800 كلم^2 على خط تندوف(3)، وتحيط بالجزائر عدة دول وذلك راجع إلى اتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم وليبيا بـ 982 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم والصحراء الغربية بـ 42 كلم، ومن الجنوب النيجر بـ: 956 كلم ومالي بـ 1376 كلم وموريتانيا بـ 463 كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، وتقدر المساحة الإجمالية بـ:. 2.381.741 كلم^2 (4) أي الحد الطبيعي الوحيد للجزائر هو الحد الشمالي، المتكون من ساحل البحر الأبيض

---

(1)– أحمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، مصر ، 1956 ، ص 09 ،ص 10 .

(2)– محمود أحمد محمود ، محمود الشرقاوي ، **بترول الجزائر** ، الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط) ،(د، ن) ، ص .09

(3) – محمد الهادي لعروق ، **أطلس الجزائر والعالم** ، طبعة جديدة ، دار الهدى ، الجزائر، ص 13

(4)– شوقي أبو خليل ، **أطلس دول العالم الإسلامي " جغرافي – تاريخي – اقتصادي "**، ، ط2 ، دار الفكر للنشر والتوزيع دمشق ،سوريا ، 2003 ، ص .51.

المتوسط ، وهو يمتد من القالة شرقا إلى الغزوات غربا[1] ولموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية، حيث أنها تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي تعتبر جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا و إفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.

فمن الناحية الجغرافية والإقليمية فإن موقع الجزائر يتميز بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي فالبعد الأول؛ هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري وهي كذلك الممر الطبيعي الذي يصل بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا، والمحور العربي والإسلامي الذي يمثل الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية. أما البعد الثاني؛ هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية حيث إن الجزائر كانت على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة والتي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة الموارد الاقتصادية و الإستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط ، واحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والسياسة العالمية[2].

المطلب الثاني : الجزائر بشريا.

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية متوسطة التجانس، فهي تحتوي على تكوينات تتراوح بين 15% و 25 % من إجمالي السكان، أبرزها القبائل، والعرب والشاوية والتوارق ... [3] .

وقد عرفت الجزائر منذ احتلالها تدفقا واسعا من الجماهير الفرنسية وبعض الشعوب الأوربية الأخرى، خاصة وأن الحكومة الفرنسية حرصت على تشجيع بعض من شعبها على الهجرة إلى الجزائر وذلك قصد تكوين مجتمع يكون قادرا على السيطرة الاجتماعية كما فتحت الأبواب أيضا أما بعض الشعوب الأوربية المتعطشة والراغبة في الثراء السريع للتوجه نحو الجزائر، ومقابل ذلك فإن عدد الجزائريين اللذين كانوا يعيشون بالبلاد الجزائرية لم يكن بالعدد المرتفع زيادة على أن اغلبهم كان يعيش بأطراف العاصمة ومناطقها الداخلية معتمدين في

---

(1) – احمد توفيق المدني ، **جغرافية القطر الجزائري** ، (د.ن) ، (د.س)، ص7.

(2) – محمد الهادي لعروق ، المرجع السابق ، ص 13.

(3) – محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008م ، ص 39.

معيشتهم على الفلاحة [1] وهذا ما جعلها بوتقة للكثير من الشعوب الأوربية مشكلة بذلك خليطا من أبناء العنصر اللاتيني من إيطاليا و اسبانيا بالإضافة إلى سكانها الأصليين[2] وهذا باعتبار أن الاستعمار الفرنسي للجزائر كان استعمارا سكان واستيطان بالدرجة الأولى . [3]

وقد انقسم المجتمع في الجزائر بعد الاحتلال إلى مجموعتين من السكان :

المجموعة الأولى : وهي تتكون من الشعب الجزائري الذي يصل تعداده نهاية الخمسينات من القرن العشرين إلى أكثر من عشرة ملايين نسمة وهم الفئة المستغلة والمهمشة في كل الحقوق الطبيعية ويعيشون على هامش الحياة باعتبارهم مجموعة خاضعة للاحتلال الفرنسي من ناحية ومحتقرين من الجالية الأوربية من ناحية أخرى[4].

وهذا ما جعل المجتمع الجزائري يعاني الحرمان في كل الميادين مما دعى المنظمات الدولية إلى القول بأن مستوى المعيشة في الجزائر يعتبر متدهور ومتدني، وما ساعد في تردي أوضاع الجزائريين من الناحية الاجتماعية هو إبعادهم عن الوظائف الإدارية حتى أصبحوا يشكلون نسبة 7% فقط في قطاع الموظفين والتعليم ، أما الوظائف العليا والمتوسطة فقد أغلقت في وجوههم وحرموا منها تماما لأنها كانت من نصيب الفرنسيين المعمرين بالدرجة الأولى[5].

وفي ظل هذه الأوضاع السابقة الذكر نحدد طبقتين اجتماعيتين للوضع الطبقي للجزائريين وهي :

- الأولى: وهي طبقة العاملة التي تظم الأغلبية الساحقة من الجزائريين وهي تتكون بصورة أساسية من الفلاحين في الريف الذين يكونون 91% من السكان أيضا كما احتوت هاته الفئة على عمال المدن الحرفيين والمهنيين، كما وجدت بين العمال الريفيين مجموعتان هي مجموعة المزارعين المأجورين وفئة الخماسين .

---

(1) – محمد قريشي ، **<u>الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945– 1954</u>** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف بن سلطان عمار جامعة الجزائر ،الجزائر ،2001، ص26.

(2) – احمد توفيق المدني ، **<u>هذه هي الجزائر</u>** ، المرجع السابق ،ص36

(3) – رابح تركي ، **<u>التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931م–1956م)</u>**، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1981م ،ص 91.

(4) – أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق، ص 18، 19.

(5) – رابح تركي ، المرجع السابق، ص 92.

– الثانية : هي الطبقة المتوسطة التي تتكون من كبار التجار وصغارهم في المدن ومن القلة المثقفة من ذوي المهن الحرة، وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال أيضا من ملاك الأراضي في الريف ونسبة أفؤاد هذه الطبقة فهي نسبة ضئيلة نوعا ما مقارنة بالفئة الأولى حيث كان لا يتجاوز عددهم في نهاية الخمسينات من القرن العشرين خمسين ألف نسمة من مجموع الشعب الجزائري أي ما يقل عن 1/40 من السكان العاملين[1].

ولقد ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية بعد أن اتبعت السلطات الاستعمارية كل الأساليب البشعة من اجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها لخدمة المصالح الفرنسية خصوصا والأوروبية عموما، حيث استحوذت على الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة وتركت للفلاح الجزائري الأراضي الصحراوية والغير صالحة للزراعة هذا ما أدى بدوره إلى تدهور الإنتاج الزراعي الذي نتج عنه انهيار الجانب الزراعي وغلاء المعيشة، إضافة إلى انتشار مظاهر الفقر .

وإذا قارنا بين حياة أولئك المعمرين وحياة الجزائريين فنجد أن المستعمرين عاشوا في رغد ويتمتعون بالخير الوفير، عكس أصحاب الأراضي الذين يعانون الفقر والحرمان، وقد كان نتيجة هذا القهر الاجتماعي أن أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول، وتدهور حالة السكان، وانتشار الآفات الاجتماعية، وظهور المجاعات بين السكان[2].

ومن خلال هذا فقد كانت الأوضاع والظروف الاجتماعية في الجزائر قاسية جدا في ظل الاحتلال الفرنسي الغاشم، الذي عمل بكل قوته على إغلاق كل المنافذ التي تؤدي إلى حياة اجتماعية طبيعية للجزائريين، وبالتالي البقاء تحت القهر والذل والحرمان إلى غاية التحرر من هاته القيود .

تلك هي الظروف التي أشعلت لهيب الثورة وهي ظروف الحرمان التام، وسوء التغذية المستديمة، وانحطاط الوضعية الاجتماعية، والقهر السياسي الشديد، وقد كان الفلاحين الجزائريين

---

(1)– صبرينة بودريوع ، **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجا (1965*1978)** ، ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر،2010، ص24.

(2)– حدة بوزلافة ، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم علوم سياسية جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2010م ، ص 10-11.

هم أول ضحايا هذه الحالة، كما أن لهم الفضل في إعطاء الثورة الجزائرية الانطلاقة الأولى وضمان الاستمرار والنصر لها[1].

وفي الجانب الثقافي فقد قاوم الاستعمار الفرنسي الثقافة الجزائرية بطرق كثيرة، وذلك منذ أن وطأت قدمه هذه البلاد لأنه كان يعلم أن الإبقاء عليها ليس من صالحه فحاول طمس هوية الشعب الجزائري وشخصيته ولغته وعاداته وتقاليده .

وقد لقي التعليم في الجزائر من المقاومة والتضييق الشيء الكثير، وان احتفظت بشيء منه بعض الزوايا والمساجد فالسلطة الاستعمارية لا تسمح إلا بتعليم القرآن الكريم تعليما تقليديا سطحيا ،بحيث يفهمه التلاميذ من غير فهم أو تدبر، إلا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أحس المسلمون الجزائريون بشيء من الحرية فأسسوا بعض المدارس الابتدائية لتعليم اللغة العربية [2] .

وفي سنة 1930م أقامت فرنسا احتفالا بمرور قرن على احتلال الجزائر وفي اعتقادها أن في ذلك قضاءا على الإسلام والعربية في الجزائر والحقيقة قد كانت عكس ذلك تماما، فجاءت تلك الاحتفالات كنقطة تحول في تاريخ الجزائر فأيقظت من كان نائما ونبهت من كان غافلا ، فأحس المفكرون الجزائريون بضرورة التكتل والتعاون لإنشاء حركات سياسية بالرغم من اختلاف وسائلها واتحدت غايتها في رفع الظلم وطلب الحرية والاستقلال ، كما حاولت الثورة الجزائرية أثناء كفاحها المسلح أن تواصل هذا الجهد الشعبي لبعث الثقافة العربية وربطها بمعارف العصر وعلومه وذلك عن طريق إرسال البعثات الطلابية إلى مختلف الأقطار العربية الشقيقة والبلدان الصديقة وهذا بهدف بعث الثقافة العربية الإسلامية والتطلع إلى العلم والعلوم ومحاولة تطوير الجانب الثقافي بإزالة القيود التي وضعها الاستعمار الفرنسي على هذا الجانب[3].

ولا يمكن أن نهمل دور الاحتلال الفرنسي في محاربة الصحافة الوطنية الجزائرية، التي كانت تعمل على تثقيف الشعب قوميا وسياسيا وتدافع عن الثقافة القومية والشخصية الوطنية كما عمل على خنق صوتها تماشيا مع سياسة محاربة الثقافة العربية .

---

[1] – مصطفى الأشرف ، **الجزائر الأمة والمجتمع** ، ترجمة : حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1983م ص 359، ص 360.

[2] – الفضيل الورتلاني ، **الجزائر الثائرة** ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ،1992 ، ص

[3] – محمد العيد مطمر ، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين أنموذجا)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ،إشراف احمد بوذراع ، جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر، 2004، ص232–ص 233.

ومنه فقد كانت معظم الجرائد والمجلات العربية تكاد تصدر للقراء حتى تختفي بسرعة وسبب وراء ذلك هو أن الاحتلال الفرنسي كان يبادر بإغلاقها أو مصادرتها وعلى سبيل المثال جريدة " المنتقد " وجريدة " الجزائر" ، أما جرائد جمعية العلماء المسلمين فقد كانت تسقط شهيدة في الميدان الواحدة تلو الأخرى بسبب كفاحها ودفاعها عن الشخصية الجزائرية والثقافة القومية[1].

وقد كان التعليم في الجزائر المحتلة متعدد الأنواع ، فهناك تعليم فرنسي وتعليم مختلط وتعليم عربي حر، التعليم الفرنسي الرسمي تشرف عليه الدولة الفرنسية وذلك عن طريق مؤسساتها وممثليها، وهذا النوع يشمل المستويات الثلاث الابتدائي والمتوسط والعالي ، ورغم انه كان مجاني إلا أننا نجد أكثر من مليون ونصف مليون طفل جزائري غير متعلم وخارج المدارس سنة 1952م ، أما التعليم المختلط (عربي فرنسي) فهو موجه للجزائريين والذي دخلته العربية كمجرد لهجة فقط أو لغة دارجة، أما التعليم العربي الحر فقد كان خارج نطاق النظام التربوي الذي تشرف عليه الحكومة الفرنسية، وهو إما تحت إشراف جمعية العلماء المسلمين[*] وأحيانا أخرى حزب الشعب[**].

كما حاولت السلطات الفرنسية أن تجعل اللغة الفرنسية بمثابة الأساس الذي ترتكز عليه المدارس في الجزائر، لأنها تعتبرها وسيلة حاملة للأفكار التي تعرف الحضارة الفرنسية بشكل تجعلها تنغرس في عقولهم ويتقبلون الاحتلال بطرق سلمية[2] ونظرا لعدد التلاميذ المتمدرسين الذي كان ضئيلا جدا، فقد شرعت الحكومة الفرنسية ابتداءا من سنة 1944م في تخطيط تعليم

---

(1)– سارة بن دحمان ، **واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين (1962– 1978م)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2013م ، ص 34

(*) **جمعية العلماء المسلمين** :تأسست هذه الجمعية في 5 ماي 1931م بنادي الترقي بالجزائر العاصمة وضمت رجال الطرق والإصلاح في سنتها الأولى ، وانتخب الإمام عبد الحميد بن باديس رئيسا لها وقد كان شعارها "الإسلام ديننا ، العربية لغتنا والجزائر وطننا"، وكانت الجمعية تهدف إلى تربية النشئ وفق التعاليم الإسلامية مستلهمة من أفكار الإصلاحي الشيخ محمد عبدو ، وتطهير العقيدة الإسلامية من البدع والخرافات ومحاولة الحفاظ على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية من الطغيان الفرنسي ، ومن اجل ذلك قامت بفتح العديد من المدارس للتعليم ومضايقة الاحتلال الفرنسي ، وقد ساعد نشاطها على تنمية الحس السياسي لدى الكثير من زعماء الثورة ودفعت بهم إلى الانخراط في جبهة التحرير الوطني(ينظر : عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1 ، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2002م ، ص ص 171–174.)

(2)– أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي (مرحلة الثورة)**، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ، 2007 ، ص 259 ص260.

الجزائريين كاستجابة بسيطة لمطالب الحركة الوطنية، ولكن ذلك المشروع فشل بسبب إهماله لعدد كبير من الأطفال الجزائريين[1].

وفي سنة 1950م كانت في الجزائر 2068 مؤسسة ابتدائية ويزاول فيها قرابة 130.000 تلميذ فرنسي، و 117.000 تلميذ جزائري، أما التعليم الثانوي فإن الجزائريين لم يكونوا أحسن حظا، ففي الفترة بين 1949م – 1950م فقد كان 23.392 تلميذ منهم 2734 جزائري فقط، أما وضعية التعليم العالي فقد كان يعاني من نقص شديد وذلك راجع إلى وجود جامعة واحدة فقط على مستوى شمال الجزائر، وكان عدد الطلبة الجزائريين سنة 1950م يمثلون 1/15 من مجموع الطلبة المسجلين، حيث وجد قرابة 306 طالب جزائري .

وفي سنة 1954م كانت تعاني الجزائر من نسبة كبيرة في الأمية، حيث أن نسبة الرجال الأميين كانت 86 %، وعند النساء 85.6 % [2]، وذلك راجع إلى فقر العائلات الجزائرية التي لا تملك الأموال الكافية التي تمكنها من تعليم أولادها خاصة التعليم العالي فقد كانت تعاني من ذائقات مالية شديدة وتردي الأوضاع المادية[3]وبعد حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962م حاول الرئيس احمد بن بلة [*] أن يطور المجال الثقافي، ونظرا لقلقه على مصير الثقافة العربية في الجزائر فقد قام باستدعاء الآلاف الأساتذة من مصر وسوريا والعراق .. وخاصة العراق الذي أمد الجزائر بالعديد من الأساتذة والمدرسين وساهم في عملية التعريب هذا ما أسهم بدرجة كبيرة

[1]– سارة بن دحمان ، المرجع السابق ، ص 37.

[2]– المرجع نفسه، ص 38 ، 39.

[3]– احمد مهساس ، **الحركة الثورية في الجزائر (1914م–1954م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 112–ص 114

[*]– **احمد بن بلة :** ولد الزعيم بن بلة في قرية مارينا القريبة من الحدود المغربية عام 1916م من أبوين فلاحين ، وتلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان ، وبعد أن بلغ 15 من عمره انخرط مع عدد من رفقائه في حزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج ، قاد بن بلة مع تسعة من رفاقه انشقاقا داخل حزب الشعب ، وشكلوا بذلك حزب الوحدة والعمل 1949م ، وقد تنقل من سجن إلى سجن حتى استقلال الجزائر 1962م ، حين أطلق سراحه إثر توقيع اتفاقية ايفيان ، وأصبح أسطورة شعبية عرفت باسم "عميمد" وهو اسمه الحركي ، وفي 8 سبتمبر 1963م انتخب بن بلة رئيسا لأول جمهورية جزائرية مستقلة ، وقد ظل بن بلة رئيسا للجزائر لمدة ثلاث سنوات ، إلى انه سرعان ما انقلبت الأوضاع وقام هواري بومدين بانقلاب عليه في 19 حزيران 1965م ، وظل بن بلة منذ ذلك التاريخ في المعتقل تحت الإقامة الجبرية حتى أطلق سراحه في 4 تموز 1979م (ينظر إلى : روبير ميرل ، **مذكرات احمد بن بلة** ، ترجمة : العفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب ، بيروت ، لبنان ، ص 5– ص6–7.)

في تطوير الجانب التعليمي، أيضا القضاء على آثار الاحتلال الفرنسي ورجوع الجزائر إلى أصلها العربي الإسلامي[1]

المطلب الثالث: النظام السياسي في الجزائر

تشكل النظام السياسي الجزائري في رحم الحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية وقد كانت الظروف التاريخية وملتزمات الثورة الجزائرية ، قد بررت لحزب جبهة التحرير الوطني أن تقوم على قاعدة أن الوحدة الوطنية هي القوة الأساسية للثورة، وعملت في مرحلة الحرب التحريرية على أن تكون قاعدتها هي الحزب الواحد لأنه ضرورة من اجل تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة الموارد من اجل معركة التنمية ، وتحييد القوى المناهضة للاشتراكية، بحيث أن تعدد الأحزاب لا يخدم إلا البرجوازية .

ويحتل الحزب الواحد على مستوى مؤسسات الدولة ودساتيرها ومواثيقها الدور الطلائعي الذي يتم من خلاله ممارسة الهيمنة والسيطرة ، وهذا باعتباره القائد والمنظم للجزائر في اتجاه تحقيق ديمقراطية حقيقية ورفاهية اقتصادية وعدالة ومساواة اجتماعية ، وهو بذلك يتواجد في كل دواليب الدولة ومجتمعها من خلال مصادر التعبئة والتأطير السياسي والأيديولوجي لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، بالتالي فإنه يتحكم في كل قنوات الترقية السياسية ويمنح الأدوار والمراكز في مؤسسات الدولة، ومتخذا من الولاء الأيديولوجي محددا أساسيا ووحيدا لتقييم أداء الأفراد في المجتمع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقصود بالولاء هو الإنتماء العضوي إلى الهياكل الحزبية والالتزام التام بما تقرره "المادة 120 "من القانون الأساسي للحزب[(2)].

وفي مرحلة الثورة التحريرية وبالتحديد بعد مؤتمر الصومام 1956م الذي انبثقت عنه ما يمكن تسميتها بالمؤسسات الدستورية لمرحلة الثورة والمتمثلة فيما يلي :

1- المجلس الوطني للثورة التحريرية : ضم هذا المجلس 34 عضوا ثم ارتفع إلى 50 عضوا بعد انعقاد دورته الثانية بالقاهرة ، وهو يعتبر بمثابة البرلمان الذي يشرع ويراقب الحكومة إضافة إلى صلاحياته التشريعية فإنه يصادق على المعاهدات والقرارات.

---

(1)- سارة بن دحمان ، المرجع السابق، ص 41.

(2) - محمد بوضياف ، المرجع السابق ، ص 48 ، 49.

2- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية : والتي أعلن عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958م لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ، وتمارس هذه الحكومة السلطة التنفيذية كما تتمتع بصلاحيات واسعة سواء كانت تنفيذية أو تشريعية .

أما في المرحلة الانتقالية التي عاشتها الجزائر أي بعد توقيع اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م أنشأت إلى جانب الهيئات السابقة هيئات مؤقتة للإشراف على استفتاء تقرير المصير ونقل السلطة إلى الجزائريين وتتمثل في :

1. المحافظ السامي: وهو يمثل الحكومة الفرنسية، ويحتفظ بالاختصاصات السيادية كالسياسة الخارجية والدفاع وغيرها، كما يشارك الهيئة التنفيذية في تسيير بعض المجالات .

2. الهيئة التنفيذية المؤقتة: وتتكون من 12 عضوا ولها العديد من المهام الأساسية مثل استفتاء الشعب حول تقرير المصير وتنظيم انتخاب مجلس تأسيسي وطني خلال ثلاث أسابيع من الاستفتاء، إضافة إلى الإشراف على الشؤون العامة للجزائر[1].

3. المجلس الوطني التأسيسي : انتخب هذا المجلس في 20 سبتمبر 1962م وهو يتكون من 196 نائبا ، وكرس مبدأ الغرفة الواحدة بالنسبة للبرلمان الجزائري.[2]

- **تعيين الحكومة:** في جلسته المنعقدة في سبتمبر 1962م أعلن عن تأسيس أول حكومة برئاسة احمد بن بلة والذي كلف بتشكيل الحكومة وتقديم برنامجه للموافقة عليه من طرف المجلس، بحيث تولى كافة مهام السلطة التنفيذية كرئيس للحكومة بالإضافة إلى مهام رئيس الدولة التي كانت تعود إلى المجلس التأسيسي ، وتقررت مسؤولية الحكومة أمام الرئيس .

- التشريع المؤقت باسم الشعب الجزائري : استنادا لما ورد في استفتاء 20 سبتمبر 1962م

- إعداد مشروع الدستور : وهو ما لم يتم حيث تشكل رئيس الحكومة لجنة خاصة بإعداد مشروع الدستور وعرض فيما بعد على المجلس التأسيسي الذي اقره في 28 أوت 1963م، ثم قدم

([1])-رداوي مراد ، **النظام السياسي الجزائري** ، الموجود على الرابط :
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1719-topic ، تمت الزيارة :يوم 8 ماي 2016 م ، على الساعة 09:13.

([2]) – موقع رئاسة الجمهورية ، الموجود على الرابط :
http://www.elmouradia.dz/arabe/institution/apn/institutionar.htm ، تمت الزيارة : يوم8 ماي 2016م، على الساعة، 09:41.

للاستفتاء الشعبي في 8 سبتمبر 1963م وصدر في الجريدة الرسمية يوم 10 سبتمبر وبذلك أعلن عن أول دستور في تاريخ الدولة الجزائر المستقلة.

وللإشارة فإن المجلس التأسيسي استمر في العمل كسلطة تشريعية تحت اسم المجلس الوطني إلى غاية 20 سبتمبر 1964م[1] .

– أما النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1963م فإنه يقوم على أساس النظام الجمهوري، ويعتمد على الاشتراكية كمنهج وأداة ذلك الحزب الواحد الممثل لجبهة التحرير الوطني ، ويحتوي هذا النظام على هيئات عديدة أهمها :

1– السلطة التشريعية (المجلس الوطني): وينتخب لمدة خمس سنوات ويتولى التصويت على القوانين ويراقب الحكومة بواسطة الاستماع إلى الوزراء داخل اللجان ، واهم ما يميز هذا المجلس هو تبعيته المطلقة لرئيس الجمهورية وهذا ما يجعله مضطرا للتعاون مع السلطة التنفيذية من موقع ضعف .

2– السلطة التنفيذية: يتولاها رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام لمدة 5 سنوات كما انه يتمتع بسلطات واسعة بحيث يجمع بين منصبين، هما رئيس الجمهورية الجزائرية والحكومة ويقوم بتعيين الوزراء.

وخلال المرحلة ما بين 1965م إلى سنة 1976م فقد حدث في الجزائر أمر بالغ الأهمية جعل النظام السياسي الجزائري يخطو خطوة جديدة وهو حركة 19 جوان والتي أطاحت بالنظام القائم ، ومنها تم إنشاء أجهزة جديدة تحل محل المؤسسات السابقة وتتمثل في:

– مجلس الثورة : ويتكون من 26 عضوا وقد جمعت بيده كل الصلاحيات باعتباره مصدر السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها فهو يشرع ويعين ويراقب الحكومة.

– الحكومة : وهي أداة تنفيذ بيد مجلس الثورة ويرأسها رئيس مجلس الثورة .

بينما مرحلة دستور 1976م فقد كان بمثابة ثاني دستور للجزائر في عام 1976م حيث تم إعداد مشروع الدستور من قبل لجنة خاصة ضمت متخصصين في السياسة والقانون وكل هذا في إطار حزب جبهة التحرير الوطني إذ تم إصداره بموجب أمر رئاسي وعرض للاستفتاء

---

(1) – رداوي مراد ، المرجع السابق .

الشعبي بتاريخ 19 نوفمبر 1976ونشر في الجريدة الرسمية في 24 من نفس الشهر [1] وأصبحت تقوم الدولة بموجبه على الاشتراكية واعتبارها خيارا لا رجعة فيه ومنع

استغلال الإنسان لأخيه الإنسان[2].، وقد قسم هذا الدستور الوظائف الحكومية إلى[3]

1- الوظيفة السياسية : ويمارسها حزب جبهة التحرير الوطني .

2- الوظيفة التنفيذية : ويتولاها رئيس الجمهورية بمفرده إضافة إلى هذه الوظيفة انه يمارس مهام تشريعية وذلك عن طريق الأوامر.

3- الوظيفة التشريعية : ويتولاها المجلس الشعبي الوطني بالإضافة إلى الوظيفة الرقابية والقضائية والتأسيسية .

---

(1) - المرجع نفسه.

(2)- موقع رئاسة الجمهورية ، المتاح على الرابط : http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm ، تمت الزيارة يوم 8 ماي 2016م ، على الساعة 19:37.

(3)- رداوي مراد ، المرجع السابق.

المبحث الثاني : معطيات عامة حول العراق.

كلمة العراق الحالية أصلها غير مؤكد، وإن كان يرجح أنها كلمة فارسية الأصل والتي تعني"السواد" أو " السهل" أو " البلاد السفلى"، و إن ذهب بعض المفسرين العرب إلا أن كلمة العراق تعني " الجرف" أو " الساحل" وقد أطلق العرب على القسم الجنوبي للعراق لفظ " السواد" أو "العراق"، أما القسم الشمالي فأطلق عليه اسم الجزيرة وهي كلمة تطابق في معناها كلمة ميزو بوتاميا.

المطلب الأول : الموقع الجغرافي للعراق(ينظر الملحق رقم 2).

وترجع تسمية البلاد بـ "اسم السواد" إلى كثرة المزروعات والأراضي السوداء المستغلة في الزراعة ، ولقد أسهم نهرا الدجلة والفرات في طبيعة تكوين هذه المنطقة وتوفرها على المياه اللازمة للإعمال الزراعية(1) .

العراق دولة عربية تقع في المشرق العربي(2)وبالتحديد منطقة الشرق الأوسط في القسم الغربي من قارة آسيا(3) وتعتبر جمهورية العراق إحدى دول جنوب غرب القارة الأسيوية المطلة على الخليج العربي حيث يحدها من الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية ، ومن الشمال تركيا ومن الغرب سوريا والأردن ومن الشرق فتحدها إيران(4) .

والحدود الكلية للدولة العراقية فهي 3454 كلم^2 منها 1458 كلم^2 مع إيران و 495 كلم^2 مع المملكة العربية السعودية (منطقة محايدة) و 134 كلم ^{2} مع الأردن و 240 كلم ^{2} و 605 كلم مع سوريا و 331 كلم مع تركيا(5).

يشكل العراق في موقعه الجيوستراتيجي وأهميته الاقتصادية في قلب الإقليم المسمى بالشرق الأوسط وفي تاريخه العريق الحافل بالمآثر، فهو مهد الإنسانية وملتقى الحضارات لجميع شعوب

(1) – أحمد أمين سليم ، تاريخ العراق– إيران – آسيا الصغرى ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، (دون سنة)، ص 22 – ص 23 .

(2–) ANIES ATASSI ، THE FUTURE POLITICAL SYSTEM OF IRAQ ، UNIVERSITY OF KALAMOON، FACULTY OF INTERNAIONAL RELATIOBS AND DIPLOMACY ، MIDDLE EAST POLITICS ، 2008 ، P 2.

(3)– محمد موسى محمود، موسوعة الوطن العربي، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص168.

(4)– إبراهيم الفاعوري، جغرافية الوطن العربي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010، ص 125.

(5)– نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي ، ط1 ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2012، ص 102.

الشرق الأوسط ، كما يعتبر نقطة الارتكاز بين كفتي الميزان التي تربط دول المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية من جانب والدول الإسلامية تركيا وإيران وحتى أفغانستان وباكستان من الجانب الأخر، فضلا عن موقعه وسط كتلة مائية كبيرة تربط المنطقة الممتدة من جبال هندكوش وحتى اليونان عبر العديد من البحار فتربط العراق شمالا بالبحر الأسود وبحر مرمرة عن طريق تركيا التي تسيطر على مضيق الدردنيل والبوسفور اللذان يربطان هذين البحرين بالبحر الأبيض المتوسط الذي يرتبط به العراق غربا عبر بلاد الشام وخاصة عبر سوريا وفلسطين قبل الإحتلال الصهيوني عام 1948م ومن الجنوب الشرقي يرتبط العراق بالبحر الأحمر عن طريق المملكتين الأردنية والعربية السعودية وأما من الجنوب فإن العراق يقع على رأس الخليج العربي والمحيط الهندي عبر مضيق هرمز في حين يرتبط من ناحية شماله الشرقي ببحر قزوين المغلق والذي يربط العراق بإيران وروسيا[(1)].

ولقد كان لموقع العراق الجغرافي أثر مهم في سير تاريخه سواء كان ذلك من حيث الحياة الاقتصادية أم من أهميته العسكرية أو من ناحية تركيب سكانه واتصالاته بالأقطار الأخرى والأقوام المجاورة إلى غير ذلك، مما للموقع الطبيعي من تأثير في سير التاريخ والحضارة ، فللعراق مكانة مهمة في تاريخه القديم والحديث ليس لكونه مهد الحضارة البشرية فقط بل لأنه غني في ثروته الطبيعية ، والعسكرية التي تجعل منه مشرفا على القسم الشرقي من الشرق الأوسط ، كما لموقع العراق أثر في تركيب سكانه فهو يقع بين منطقتين تقل فيهما الموارد الطبيعية إذ تحده من الشمال والشمال الشرقي مناطق جبلية ومن الغرب والجنوب الغربي مناطق صحراوية فقيرة في مواردها الزراعية والمائية .

ويكاد أن يكون البلد الوحيد في العالم الذي احتوى هذا الكم الكبير من العواصم الإمبراطورية والحضارية العالمية مثل أكد وبابل ونينوى، ثم سلوقيا والمدائن، ثم بغداد وسامراء، أيضا لا يمكننا تجاهل الدين الإسلامي الذي تطور واتخذ أبعاده الإبداعية والتطبيقية حيث نأت

---

(1) – سلمان خيري محمد الحديثي، نزهان محمود نصيف ،" **أهمية العراق الإستراتجية بالنسبة للدول الجوار الاسلامي (تركيا وإيران) في العصر الحديث (1921– 1958).**" مجلة سامري ، المجلد السابع، العدد 27، السنة السابعة، العراق ، 2011، ص 95

غالبية المذاهب الفقهية وتيارات التصوف في الإسلام مثل: التشيع الجعفري والمذهب الحنفي والحنبلي والمعتزلة وإخوان الصفا والإسماعيلية والإباضية والعلوية والقادرية ... وغيرها.[1]

المطلب الثاني: التركيبة السيسيولوجية للعراق :

يرتبط تاريخ العراق العرقي ارتباطا وثيقا بموقعه الجغرافي الذي يحتل قلب العالم القديم يمثل البوابة التي مرت من خلالها كثير من الأقوام المهاجرة والغازية ابتداء من فجر الحضارات إلى يومنا هذا كان بعضها يواصل طريقه في الهجرة وبعضها الأخر يستوطنه وبذلك تكون المجتمع العراقي، وبالمقابل كان على كل من سكن العراق أن يواجه تحديات عدة لكونه أقلية قد سكنت واستوطنت أرضا عربية تعود بعروبة سكانها إلى آلاف السنين لغة ثقافة لكن لا يمكن لهذه الأقليات القادمة حديثا أن تفرض عاداتها وتقاليدها ولغتها على هذا المجتمع مما يؤدي غالبا إلا تقوقع هذه القوميات الصغيرة على نفسها بوصف ذلك وسيلة دفاعية ضد الثقافة العربية التي تشكل أكثر من 85 % من البلاد وهذا يمثل واقع العراق اليوم[2]

و بلد العراق كغيره من الدول التي تتميز بالتنوع والتعدد حيث يحمل خصوصية التنوع العرقي والطائفي متمثل بوجود أقليات مختلفة دينيا وعرقيا وقوميا ومذهبيا ولغويا وثقافيا فدينيا يتكون المجتمع العراقي من المسلمين الذين يشكلون نسبة 79 % من المجتمع والذين بدورهم ينقسمون إلى طائفتين رئيسيتين هما : الشيعة الذين يشكلون أكثر من 55% (الذين يتوزعون بين العرب والأكراد والتركمان)، والسنة الذين يشكلون حوالي40% وهم بدورهم يتوزعون أيضا بين العرب والأكراد والتركمان، أما الذين ينتسبون إلى ديانات أخرى فهم بحدود 3% فقط من المجتمع العراقي وهذه الأديان هي المسيحية والصائبة والأيزيدية والشبك والكاكائية وغيرها .

وتنقسم هذه الأديان إلى عدة مذاهب وطوائف، أما قوميا فيتكون المجتمع العراقي من عرب وهم يشكلون حوالي80% وأكراد يشكلون حوالي 17% من المجتمع العراقي أما بقية القوميات (تركمان، الكلدانيون والآشوريين والآيزيدين والصائبة وغيرها) فهي تشكل نسبة

---

(1)– سليم مطر ، **العراق سبعة ألاف عام من الحياة** ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2013 ص 14.

(2)–عبد الرحمان الرواشدي وآخرون، **العرب والسنة في العراق " تاريخهم– واقعهم– مستقبلهم "** ، ط1، مكتب مجلة البيان الرياض ، السعودية ، (د.س) ، ص 19.

قليلة حوالي 3% فقط من مجموع سكان العراق[1]، هذا ما جعل المجتمع العراقي مجتمع شديد التنوع من كل النواحي مما يجعله يحتاج إلى طار حكم ديمقراطي عادل للمحافظة على جميع حقوق مكونات وطبقات المجتمع .

– العرب: كانت القبائل العربية ترتاد وادي الرافدين طلبا للماء والمرعى وتقيم على ضفاف الفرات وكانت تقارب اللغة والعادات وبعض المعتقدات بينها وبين سكان البلاد الأصليين الذين هم من الساميين والعرب في العراق اليوم – كما في سائر الأقطار العربية– قسمان : البدو وهم الذين ينتقلون بإبلهم ومواشيهم من محل لآخر بحثا عن الكلأ والمرعى، والحضر وهم قسمان أيضا: قسم استوطنوا ضفاف الأنهار وهم المزارعين والقسم الثاني سكان المدن وأكثرهم من العرب وهم يشكلون في العراق حوالي 78 % من إجمالي السكان[2].

– السنة: تبلغ نسبة العراقيين السنة حسب الإحصائيات أقل من النصف بقليل (47%) ويتوزعون بين العرب والأكراد وبعض التركمان ويتوزعون على ثلاثة مذاهب رئيسية هي الحنفية والشافعية والحنبلية، وقد نشأ مؤسسو هذه المذاهب الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وابن حنبل في العراق في العصر العباسي الأول، وقد كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية، وقد كان لهذا تأثيره في المحاكم الشرعية والفتاوي الرسمية والتشريعات الحكومية الحديثة التي ظلت متبعة في الدول العربية التي قامت بعد الدولة العثمانية ولم يكن للمذهب المالكي وجود في العراق.

– الشيعة: يشير وجود أضرحة أئمة وقادة الشيعة بالعراق إلى عمق التأثير الشيعي في العراق، ويعتبر الشيعة العرب المجتمع الأكبر في البلاد ، ويؤلفون نصف عدد سكان البلاد الإجمالي، بهذا يكونون نواة لشعب عراقي متميز واضح الهوية، وهم منفصلون عن جيرانهم في إيران بسبب اللغة، ولكنهم يمثلون وحدة متمايزة عن السكان الذين يتكلمون العربية في الشمال بسبب اختلاف المذهب، كما يميزون عن القبائل الرحل في الجنوب بصلة تباين نمط حياتهم وطرق معيشتهم، وفي الواقع ان دورهم لم يتسم بالاستقرار قط ففي المستوى العراقي هم متأخرون اجتماعيا

(1)– عبد الجبار أحمد، **ورقة سياسات الفدرالية ولامركزية في العراق**، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، العراق،2013، ص 2.

(2) – السيد عبد الرزاق الحسني، **العراق قديما وحديثا**، ط3، مطبعة العرفان، صيدا ، لبنان ، 1958م ، ص ص 34 ،36.

واقتصاديا، وذلك راجع إلى الاضطهاد الذي مسهم من أيام الإنشعاب المذهبي، إضافة إلى هذا افتقارهم الى شخصيات بارزة ذات تأثير وصدى واسع ، وبهذا ظلوا معزولين عن الدولة وحكومتها واستقرارها وتقدمها ، ولهذا كثيرا ما كانوا يثورون عليها[1]

– الأكراد: إن أصل الأكراد أو بداية ظهورهم في كردستان مسألة لا تزال تدور حولها العديد من المناقشات والتساؤلات وتتمخض عنها آراء متناقصة وإلى وقت قريب كان الشائع بأن الأكراد من أبناء الكردوخيين، ولكن قد تغير هذا الاعتقاد في الفترة الأخيرة، فالإثنية الكردية كما هي حالة جميع الإثنيات والقوميات في العالم، فهي نتاج تركيب عناصر مختلفة والتي قد تشكلت خلال مسار التطور التاريخي ومهما يكن فإن الشعب الكردي قد وجد في جبال ومناطق كردستان التي يعيش فيها حاليا ويعود تصنيفهم ضمن الشعوب الإيرانية أساسا إلى المعطيات اللغوية والتاريخية بشكل رئيسي فمن المحتمل أن يكون عنصر الكرد قد امتد من الشرق باتجاه الغرب (أواسط كردستان)[2].

– الإيرانيون : وهم يشكلون 2.5% فقط من مجموع السكان فإن نسبتهم الضئيلة هذه لا تجعلهم فئة ذات سيطرة ومكانة ، وخاصة أنهم في أماكن محددة ويمتدون على شريط طويل من الحدود، ولا يجمع بينهم سوى اللغة ولم تكن اللغة في يوم من الأيام رابطا أساسيا ولكنه مجرد رابط يتبع الأصل والعقيدة، والإيرانيون في العراق من أصول متعددة نتيجة الامتداد الشريطي الطويل ولا يلتقون مع سكان إيران جميعا بالعقيدة لأن بعضهم من المسلمين (السنة) كاللُّور .
– الأتراك: وهم الذين يشكلون نسبة 2.25 % من مجموع السكان وهم فئة ضعيفة الشأن وذلك راجع إلى بعدهم عن بلدهم تركيا ولا يجمعهم بها سوى القومية .

(1) – اوريل دان، **العراق في عهد قاسم " تاريخ سياسي 1958-1963 "** ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، ط1، دار آراس للطباعة والنشر ، منشورات الجمل ، بغداد ، العراق ، 2012م ، ص 14.

(2)– سمر فضلا عبد الحميد محمد ، **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم (1958- 1963)** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الآداب ، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق ، مصر ، (د.س) ، ص ص 37، 38 .

– وهناك الشراكسة ، والشاشان و الداغستان فهم من المسلمين جميعا[1].

الصائبة : تعد الصائبة من أبرز الطوائف الدينية التي تركز وجودها في المناطق الجنوبية من العراق وخاصة على ضفاف الأنهار وذلك بسبب طبيعة طقوسهم الدينية التي توجب الاغتسال بالماء الجاري من النهر ، والصائبة دين قديم يرجع إلى عهد النبي يحيى "عليه السلام"[2]، وقد تم ذكرهم في العديد من الآيات القرآنية الكريمة ومن بينها قول الله تعالى: << إنَ الذِين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون >> الآية 69 من سورة المائدة[3] و تعتبر ديانتهم من الديانات السماوية .

المطلب الثالث: النظام السياسي في العراق:

يعد العراق من بين أكثر الدول العربية التي شهدت تحولات وأحداث سياسية عنيفة منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة في العشرينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وقد كانت هذه التحولات والأحداث تتمثل في الأنظمة السياسية المختلفة التي تولت إدارة شؤون البلاد منذ عام 1921م إلى الوقت الحاضر، فمنذ ذلك العام نشأ نظام ملكي برلماني استمر حتى عام 1958م تعاقبت في تسعة وثلاثون وزارة على مدى 37 عاما، وتعاقب فيه على العرش ثلاث ملوك هم على التوالي " الملك فيصل الأول، ثم ابنه الملك غازي ثم الملك فيصل الثاني"، الذي تسلم العرش بعد بلوغه سن الثامن عشر ونهاية وصاية الأمير عبد الإله ثم أنهت ثورة 1958م النظام الملكي ليحل محله النظام الجمهوري الذي استمر ليومنا الحاضر بالرغم من توالي وتعاقب القيادات والمذاهب السياسية المختلفة في قيادته[4].

---

(1)– محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر – بلاد العراق 1924– 1991 "**، ط1، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1992 ص 515.

(2)– عباس فرحان ، **ظاهر علي آل شبر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد" 1939– 1958" دراسة تاريخية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، إشراف عبد الأمير الهادي العكام الحمداوي ، بغداد ، العراق، 2003، ص 92 .

(3)– القرآن الكريم .

(4)– منعم خميس مخلف ، **الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي " دراسة مقارنة للنظام الجمهوري ، الرئاسي ، البرلماني ، حكومة الجمعية النيابية ،الفرص والبدائل"** ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، المتاح على الرابط ، http://mcsr.net/activities/005.html. ، تمت الزيارة : يوم الثلاثاء 3ماي 2016م ، على الساعة 19:19.

وتطبيق نظام قانون ديمقراطي برلماني يستمد سلطته من الشعب بصورة مباشرة عبر الانتخابات وتأليف حكومة تؤمن احتياجات البلد وتنهض بشعبه [1]، وقامت هذه الثورة بوضع دستور 1958م وهو دستور مؤقت ويحتوي على ثلاثين مادة وزعت على أربعة أبواب، وقد نصت مواده الأساسية على أن العراق الجديد هو عبارة عن جمهورية مستقلة ذات سيادة وانتقال حكمها من ملكي إلى جمهوري، وان العراق جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية وهذا ما جعلها تنفتح على العالم العربي وتوطد علاقاتها مع الدول العربية، أيضا أكد الدستور على الدين الإسلامي[2]

---

[1]- عبد السلام متعب عيدان ، **النظام السياسي في العراق " بين المخاصصة والطائفية منذ عام 1921م – 2003م** ، 19:19 الموجود على الرابط : http://www.hamoudi.org/dialogue-of-intellenct/14/07.htm

[2] – أثير إدريس ، **التجارب الدستورية في العراق قبل عام 2003م** ، مركز الشرق الأوسط الدولي للبحوث السلام ، ص 11- ص 13.

خلاصة الفصل:

تعد الجزائر والعراق من البلدان العربية الإسلامية ، ولكل منهما موقع جغرافي هام واستراتيجي ، وترتبط كل منهما بالأخرى بروابط عديدة كاللغة العربية والدين الإسلامي ، إلا أن العراق يتميز بوجود أقليات وطوائف كثيرة جدا ، سواء طوائف دينية أو عرقية ، بينما الجزائر تركيبتها متجانسة نوعا ما مقارنة بها ، أما في النظام السياسي فهناك تشابه بين البلدين لأنه في سنة 1958م تغير النظام السياسي في العراق من ملكي إلى جمهوري ، وفي الجزائر تأسست الحكومة المؤقتة للجمهوري الجزائرية ، أي أن كل من الدولتين أصبح جمهوري وتخلص من الاستعمار الأجنبي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: محددات العلاقات الجزائرية العراقية.

المبحث الأول : الأبعاد التاريخية للعلاقات بين البلدين .

المطلب الاول : الجذور التاريخية للعلاقات بين العراق والجزائر

المطلب الثاني : موقف العراق من الثورة الجزائرية 1954م.

المطلب الثالث : موقف العراق من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958م

المبحث الثاني : المحددات السياسية بين البلدين .

المطلب الاول : موقف الجزائر من الانقلابات السياسية في العراق.

1-1: موقف الجزائر من ثورة 1958م في العراق.

1-2 : موقف الجزائر من انقلاب 1963م.

1-3 : موقف الجزائر من انقلاب 1968م.

المطلب الثاني : موقف العراق من الانقلابات في الجزائر .

1-1: موقف العراق من انقلاب هواري بومدين 1965م.

المبحث الثالث : المحددات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول : الفكر الاشتراكي في الجزائر والعراق.

المطلب الثاني : التعاون الاقتصادي وموقف البلدين من تأميم النفط.

المطلب الثالث : التعاون الثقافي والتعليمي بين البلدين.

تشترك الأمة العربية الإسلامية جمعاء بالعديد من الروابط التي تجعلها لا تنفك عن بعضها ومن أهم هاته الروابط هي رابطة الدين الإسلامي واللغة العربية والمصير الواحد، ولا يمكن أن نتجاهل العدو الواحد الذي يترصد بالبلدان العربية ويحاول تفريقها وتمزيق الروابط بينها، ومن هذه الدول الجزائر والعراق اللذين رغم البعد الجغرافي بينهما إلا انه كانت توجد العديد من الروابط والعلاقات تجمع كل منهما بالآخر، وتعتبر الهجرة الجزائرية إلى البلاد العربية بداية وضع اللبنة الأولى للعلاقات الجزائرية العربية و خصوصا الهجرة إلى العراق التي تعتبر أساس العلاقات الجزائرية العراقية في هذه الفترة ، ومن هنا سنتطرق إلى الجذور الأولى للعلاقات واهم المحددات في هذا الفصل.

المبحث الأول: الأبعاد التاريخية للعلاقات بين البلدين.

عانت الشعوب العربية من الاحتلال، الذي خرب كيانها وعزلها عن بعضها البعض وجعلها عبارة عن أمم متفرقة ليست لها صلة بأي امة أخرى، وبعد جهادها في سبيل الحرية أخذت استقلالها ونالت حريتها، هذا ما جعلها تحاول إرجاع العلاقات الودية مع الدول العربية كالجزائر والعراق الذين التي كانت علاقاتهما قبل الاستقلال .

المطلب الأول : الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين

تعتبر العراق رمز الخلافة الإسلامية وهي همة كل عربي، ومدينة بغداد تأتي في المرتبة الثانية بعد مصر في توجه الجزائريين إليها طلبا للعلم والمعرفة، ومن اثر العلاقات بين الجزائر والعراق تلك الزيارة التي قام بها الشيخ محي الدين الجزائري صحبة ابنه عبد القادر إلى العراق وذلك للتبرك بمقام الولي الصالح عبد القادر الجيلالي والوقوف عند ضريحه، ومن هنا نلمس جليا ذلك التلاحم والتقارب الروحي والمعنوي بين البلدين، خاصة إذا علمنا أن الطريقة القادرية المنتشرة في بعض مناطق الجزائر كانت تمثل الدعم الروحي للأمير عبد القادر والتي تعود أصولها وفروعها إلى العراق(1).

أما بعد الحرب العالمية الأولى أخذت العلاقات بين الجزائر والعراق طابعا أكثر فعالية وذلك راجع إلى ظهور النهضة العربية الإسلامية وانتشارها و تأثر الجزائر بها من خلال عدة وسائل، لا سيما الصحف الناطقة باللغة العربية مثل صحيفة "ذو الفقار" وجريدة "الفاروق" وغيرها ونشير إلى انه رغم العراقيل والصعوبات والحراسة المشددة على الصحف من طرف فرنسا فإنها تمكنت نوعا ما من نقل الأخبار بين الدول العربية فكانت وسيلة اتصال مهمة، إلى جانب الدور الذي لعبه المهاجرون والرحالة في الكشف عن أوضاع الجزائريين المتردية نتيجة الاحتلال ، وفي هذا السياق نذكر ما نشرته الجريدة البغدادية تحت عنوان: " رسالة من مسافر عراقي " والتي نشرت في 18 ديسمبر 1928م، حيث لاحظ كاتب هذه الرسالة كيف أن فرنسا قد قضت على معاني الحرية والاستقلال إضافة إلى إهمالها للغة العربية ، كما كانت الأحزاب والحركات الوطنية في الجزائر لها العديد من الاتصالات بالعراق مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحركة

(1)– أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992م، ص ص، 170– 171 .

الشباب الجزائري وحزب الشعب الجزائري حيث مثل هذا الأخير أهم الأحزاب التي نادت بالاستقلال ومنذ البداية وضع نفسه في إطار أوسع من الحدود السياسية للجزائر خاصة إقامته

للعديد من المؤتمرات في فرنسا لتحقيق أهدافه الاستقلالية وما سهل مهمته هو وجود جاليات كبيرة من القوميين العرب ، ويذكر محمد صديق شنسل، وهو احد الطلاب العراقيين الذين كانوا يزاولون دراستهم بفرنسا في تلك الفترة بأنه كانت له و لبعض زملائه العراقيين اتصالات بحزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب فيما بعد (بين 1935م- 1937م) فقال: " **لقد كان لنا تعامل مع الجزائريين لكن بشكل غير مباشر لان المناضلين الجزائريين كانوا حريصين على أن لا ينشطوا إلا في نطاق منظم تحت رعاية مصالي الحاج***" وذكر أيضا أن صلة الوصل بين الطلبة العراقيين والجزائريين كانت عن طريق " الطيب السليم " وهو طالب تونسي بفرنسا، هذا ما يبين الحس القومي للحزب لأنه لم يكن مقتصرا فقط على أقطار الشمال الإفريقي [1].

وعندما توفي غازي الأول ملك العراق قرر العراقيون في فرنسا إقامة حفلة تأبينية ، فتحمست الجالية الجزائرية لحضورها وهذا ما حدث بالفعل، حيث قاموا بتعزية العراقيين في ملكهم وفضلا عن هذه المعطيات ، فقد لفت انتباهنا مسعى آخر للتواصل بين الجزائريين والعراقيين جاء على شكل طلب رسمي بعنوان " طلب تمثيل حزب الشعب الجزائري في العراق من طرف المناضل "شكيري علي" الذي كان يسعى للحصول على مساعدة وتأييد العراقيين وتمتين روابط البلدين والظاهر هنا أن اتصالات الجزائر ببلدان المشرق العربي قبل الحرب العالمية الثانية كانت محدودة ولكنها موجودة .

وبتأسيس مكتب المغرب العربي بمساندة جامعة الدول العربية 1945م، زاد التواصل بين البلدين، حيث كان من نشاطه إمداد الصحافة العربية بالمشرق بأهم الأنباء والأحداث ومن أهمها إعلانه عن أسرار تزوير الانتخابات الجزائرية و الاضطهادات التي أعقبت ذلك، كما أقام المكتب

---

[1]- سليمة ثابت ، **مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية 1956م -1962م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2 ، 2010، ص 18، 19.

* **مصالي الحاج** : (1898-1974م) ، ولد بولاية تلمسان ، وهاجر إلى فرنسا سنة 1923م ، حيث خطا خطواته السياسية الأولى في إطار نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي غادره رسميا سنة 1933م ، خلال مؤتمر بروكسل المعادي للامبريالية والمؤتمر الإسلامي في 1936م ، وطرح نظريته حول الوطنية الجزائرية . (العمري مومن ، **الحركة الثورية في الجزائر " من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني"** ، دار الطبعة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003م ، ص 39.)

عدة مؤتمرات وندوات صحفية بغية التعارف والالتقاء برجالات الوطن العربي، وكان من بين المدعوين مثقفو الأحزاب السياسية العراقية منهم: تحسين بك، وعبد القادر باشا وعبد

الحق العزوي العراقي، ومن خلال ما سبق يتضح لنا وجود تبادل فكري وسياسي بين البلدين وأن القضية الجزائرية لم تكن مجهولة لدى العراقيين ، هذا ما جعل العراق عند اندلاع الثورة يحتضنها [1].

وأيضا من جذور العلاقات بين العراق والجزائر زيارة البشير الإبراهيمي للعراق ، على اعتبار انه من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي كانت غايتها بالدرجة الأولى بعث الروح القومية والروابط الإسلامية مع المشرق، إضافة إلى مدى تأثير أفكاره ومبادئه في ذهن الأمة العراقية، وتجسدت أكثر بزيارة الشيخ البشير الإبراهيمي لبلد العراق الشقيق حيث وصل هذا الأخير إلى بغداد في 15 افريل 1952م وعلى إثرها كانت المدينة مكتظة بمئات المستقبلين فكان استقبالا منقطع النظير من طرف الحكومة العراقية وعلى رأسهم "فاضل جمالي" (مندوب العراق في هيئة الأمم) ونقيب أشراف بغداد " عاصم الكيلاني" ، كما قام أيضا بزيارة كل من الموصل وكربلاء والنجف – مدن عراقية – وأيضا قام بزيارة نادي البحث وألقى خطابا كبيرا هناك وقد تركت جولته هذه آثارا طيبة في النفوس العراقية والجزائرية على حد سواء.

ومن مظاهر الترحيب العراقي بالشيخ الإبراهيمي هو أداءه لخطبة أول جمعة في 1 أوت 1952م بالجامع الجديد الذي قام بافتتاحه الأمير عبد الإله ولي العهد العراقي في الأعظمية ببغداد، إضافة إلى هذا قام الشيخ بالعديد من التسجيلات في الإذاعة العراقية، ولا يمكن أن ننسى دور هذه الزيارة في مقابلة الشيخ ملك فيصل، حيث تمكن من إيصال رسالة تعليمية وتثقيفية وبذلك كان الشيخ الإبراهيمي صاحب الفضل في إرسال أول بعثة للطلبة الجزائريين نحو العراق وعلى نفقة الحكومة العراقية [2].

ومن مظاهر التقارب بين البلدين هو دور مؤتمر الصومام 1956م في تأكيد وتوسيع التمثيل الخارجي للقضية الجزائرية، وذلك من خلال إنشاء مكاتب تابعة مباشرة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية أصبحت تابعة لوزارة الخارجية، وهذه المكاتب

([1])- سليمة ثابت ، **المرجع السابق** ، ص 22 – 25.

([2])– المرجع نفسه ، ص 29

كانت في العديد من الدول العربية سواءا في المغرب العربي أو في المشرق ، ومن بينها مكتب جبهة التحرير في العراق والذي كان يرأسه أحمد بودة [*] حيث قامت العراق بتخصيص مكان خاص له وأطلق عليه في البداية "دار الجزائر" ، وفي هذا الصدد ألقى احمد بودة خطابا حول هذا الأساس ويقول فيه " **ومن دواعي الغبطة والسرور أيها الأخوة أن تكون أول دار للجزائر المجاهدة و أول مكتب لثورتها الخالدة بالعراق الشقيق بمجهود الحكومة العراقية، وإن أهمية هذا المكتب وما يحمله من معاني نفسية وأدبية بين القطرين ريثما يزيل الحدود المصطنعة والحواجز التي ضربت بين شعوبنا ظلما وعدوانا حتى نصبح امة واحدة ، وفي الأخير اشكر العراق شعبا وحكومة وأتمنى أن تؤدي "دار الجزائر" في العراق رسالتها على أكمل وجه حتى تستعيد الجزائر حريتها** "[1].

المطلب الثاني : الدعم العراقي للثورة الجزائرية 1954م:

إن الجزائر في ثورتها تمثل الأمة العربية بأحسن ما فيها، فقد كانت الثورة تحديا للعرب قبل أن تكون تحديا للاستعمار ، وذلك بتحديها لطموح العرب وإيمانهم بقوميتهم ووحدتهم في كل قطر من أقطارهم حيث حددت لهم المستوى اللائق بإمكانياتهم العديدة التي لم يجرؤا بعد على تفجيرها كلها وإطلاقها من عقالها ووضعتهم أمام الاختيار بين التنازل عن ادعاءاتهم وآمالهم العريضة وبين أن يؤيدوها ويضمنوا جديتها بالبذل والعمل والجهاد وبعدما شهد الاستعمار من بطولة شعبنا الجزائري ونضاله الذي لم يكتفي بالحرية والاستقلال بل حاول جعل الدول العربية وحدة واحدة متكتلة ومتحدة ضد الاستعمار[2].

ولقد وجدت الثورة الجزائرية منذ الأسابيع الأولى لإندلاعها السند القوي من طرف دول إفريقيا وآسيا ويرجع الفضل في ذلك، في بادئ الأمر إلى روابط العروبة والإسلام التي وظفت إلى أبعد الحدود من أجل تدويل القضية الجزائرية وفتح المجال الدبلوماسي العالمي أمام جبهة التحرير

(*) **احمد بودة** : ولد في 3 أوت 1907م بعين طاية الجزائر انضم في صفوف نجم شمال إفريقيا ، وبعدها إلى حزب الشعب الجزائري ، عين كمسير لجريدة البرلمان الجزائري ، وأصبح عضوا في قيادة حزب الشعب الجزائري سنة 1943م ثم عضوا في اللجنة المركزية ومندوبا في الجمعية الجزائرية سنة 1948م ، واعتقل اثر حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نوفمبر 1954م إلى غاية 1955م ، ليلتحق بعدها بوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة .(ينظر :المرجع نفسه ، ص 68).

(1)– سليمة ثابت ، **المرجع السابق** ، ص 29 ، ص30.

(2)– ميشيل عفلق ، **في سبيل البعث " الكتابات السياسية الكاملة "** ، ج2 ،" **معركة المصير المشترك**" ،(د.ن)، (د.س) ، ص 137- 138.

الوطني، ففي شهر جانفي 1955م تحركت المملكة العربية السعودية بواسطة الرسالة إلى مجلس الأمن تطالبه فيها بالتدخل السريع لإيقاف الحملات القمعية التي تمارسها فرنسا ضد الجزائريين وبعد ذلك بحوالي ثلاثة أسابيع طلبت مجموعة من الدول الآفرو- آسيوية إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة[1]، ومن اكبر الدول العربية التي ساندت الجزائر ووقفت معها وأيدتها هي بلد العراق الشقيق ويعود تاريخ هذا الدعم إلى مؤتمر باندونغ 1955م الذي تطرق إلى قضايا المغرب العربي، وفيه أحرزت القضية الجزائرية انتصارا كبيرا وأكدت فيه العراق دعمها اللامشروط للثورة الجزائرية، وذلك من خلال تدخلات ممثلها السيد "فاضل الجمالي" رئيس الوفد العراقي في المؤتمر وفيه تم مناقشة الأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا تجاه الشعب العربي في الجزائر و مما جاء ذكره في هذا الصدد ما يلي " **هذا البلد الذي تعتبره فرنسا من التراب الفرنسي فإن الرصاص وإلقاء القنابل على العُزَل من الناس يجري يوميا، وإذا كانت الجزائر تعتبر من هؤلاء الفرنسيين وجزءا من فرنسا فلما إذا يعاني السكان العرب المسلمون الإذلال والتمييز في المعاملة**" [2].

ويمكننا تقسيم الدعم العراقي للثورة الجزائرية إلى مرحلتين هما :

أ- الدعم العراقي للثورة الجزائرية في العهد الملكي :

لقد كان التأييد العراقي للثورة الجزائرية جماهيريا أكثر منه رسميا ونقصد به أن الشعب العراقي هو الذي دفع بالحكومة العراقية الملكية بتأييد الثورة الجزائرية والوقوف معها وذلك عن طريق المظاهرات والتجمعات المنددة بالاستعمار الفرنسي وأساليبه الوحشية فشكلت لجان المساندة المادية بما فيها جمع التبرعات المالية والطبية والغذائية.

إلا أن التركيب السياسي للنظام العراقي الملكي المتأثر بتوجه الدول الغربية تخوف من التأثير السلبي للثورة الجزائرية على سير نظامها، هذا ما أدى بها إلى الوقوف بجانب الثورة الجزائرية تحت ضغط الجماهير العراقية، ولقد قام النظام الملكي في العراق على دعائم ثلاث هي السيطرة البريطانية والبرجوازية الكبيرة والإقطاع وبشكل عام قد اتسم هذا النظام السياسي بعدم الاستقرار داخليا فمنذ ان تولى فيصل الثاني السلطة الدستورية في الثاني من ماي 1953م توالت

---

[1] - الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)** ،ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، دمشق، سوريا، ص 117.

[2]- مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 225

في عهده تسع وزارات وعند اندلاع الثورة الجزائرية كان عهد الحكومة الثانية عشر برئاسة "نوري السعيد"(*) (1)، ومع ذلك فإن الظروف الصعبة التي كانت تعيشها العراق إلا أن ذلك لم يمنعها من مساعدة الشعب الجزائري خاصة بعد أحداث 20 أوت 1955م، حيث قدم أربعة نواب عراقيين مذكرة إلى رئيس الوزراء يطالبون فيها باسم عدد من النواب اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الإرهاب الإستدماري في كل من الجزائر ومراكش، وعلى إثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء العراقي الذي وافق على تخصيص مبلغ ربع مليون دينار يصرف لإغاثة منكوبي المغرب العربي لكن الحكومة الفرنسية رفضت إيصال هذا المبلغ إلى الجهة المطلوبة(2).

وفي 20 مارس 1956م قام وفد جزائري بزيارة إلى العراق، و قام فيها الأمين دباغين بعقد مؤتمر صحفي تحدث فيه عن تطورات القضية الجزائرية فقال " **وإلى الآن لم نتلقى أية معونة من الدول العربية** " وحدد المساعدة التي تطلبها الجزائر من الدول العربية في ثلاث نقاط هي :

1- تدويل القضية الجزائرية .

2- قطع العلاقات السياسية الاقتصادية مع فرنسا .

3- تقديم المساعدة المادية .

كما قال أيضا أن "**الإعانة المطلوبة من العرب تتلخص بالدرجة الأولى في تدويل قضية الجزائر كما ينبغي الضغط على فرنسا بجميع الوسائل سواء بقطع العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية وتقديم المساعدة المادية المباشرة**" و قد أمضى الوفد الجزائري أكثر من أسبوع في بغداد أجرى خلالها عدة اتصالات بالمسؤولين والأوساط الشعبية لشرح قضية الجزائر و أساليب فرنسا التعسفية تجاهها لكسب التأييد الشعبي. و كانت لهذه الزيارة الصدى الواسع و الدور الكبير في قضية التدويل فقد رفع مجلس النواب العراقي مذكرة احتجاجية إلى منظمة الأمم المتحدة تتكر

(*) نوري السعيد: رجل سياسي عراقي ولد سنة 1888م، وهو رئيس الوزراء لأربعة عشر مرة ووزير سابق ل47 مرة ، كان له دور مهم في الحياة السياسية العراقية من قيام الدولة حتى قيام الجمهورية، اصبح رئيس الوزراء في 1938 عمل خلالها على إضعاف نفوذ الملك غازي لتقوية نفوذ أخيه الغير شقيق زيد، وقد لقي مصرعه منتحرا في ثورة 1958 إثر هروبه من الانقلابيين (ينظر :حسين لطيف كاظم الزبيدي، **موسوعة السياسة العراقية**، ط2، دار العارف للمطبوعات ، بيروت، لبنان،2013 ،ص 637-639

(1) - مصطفى نويصر وآخرون، **الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م** ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، 2007، ص 286.

(2)- سليمة ثابت ، المرجع السابق، ص 90.

فيها الأعمال الوحشية الفرنسية تجاه الشعب العربي الجزائري[1] ، فضلا عن ذلك طلب مجلس النواب العراقي من الحكومة العراقية بالانسحاب من الأحلاف الأجنبية بما في ذلك ميثاق بغداد لعام 1954م، الذي أثبت عدم جدواه في خدمة
القضايا العربية و يرجع سبب ذلك في أن دول الغرب بما فيها فرنسا لا تزال تقف موقفا عدائيا ضد الشعب الجزائري[2].

ولم يقتصر نشاط البرلمانيين العراقيين عند حدود تأييد ومساندة تحركات الحكومة العراقية في تجاه دعم الثورة الجزائرية سياسيا ، وإنما عمل أعضاء البرلمان على تذكير الحكومة العراقية بضرورة التحرك الجاد والفاعل تجاه دعم الثورة الجزائرية واتخاذ خطوات عملية لوضع حد نهائي لجرائم فرنسا، ففي يوم 23 أوت 1955م عقد مجلس النواب جلسته العادية برئاسة عبد الوهاب مرجان ، واستغل بعض الأعضاء انعقادها في تذكير رئيس المجلس بتقاعس الحكومة العراقية عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة ضد فرنسا[3]، كما زار وفد جزائري مدينة بغداد برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي في 31 مارس 1956م وكان الهدف منها هو دعم العراق للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، كما سمحت هذه الزيارة للوفد الجزائري من الاجتماع برئيس الوزراء العراقي ووزير خارجيته برهان الدين باش عيان وقد أكد الجميع على ضرورة دعم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا واستعداد العراق الكامل لتقديم المساعدات طبقا لما تمليه الظروف[4].

أما فيما يخص الإعانات المالية فلم تكتفي الحكومة العراقية بالجهود الدبلوماسية ، بل امتدت لتشمل الدعم المادي للثورة ، إذ يذكر لنا ممثل الجزائر في العراق أحمد بودة عن طريق رسالة إلى الوفد الخارجي بالقاهرة بأن العراق قدمت إعانة مالية للجزائر قدرها ثمانمائة وخمسة وسبعون ألفا، دفعت لنا ثلاثين ألفا (30 مليون فرنك) حولناها إلى بنك الرافدين بسوريا على الأخ عبد الحميد مهري ، وقد كان العراق هو البلد الوحيد الذي يقدم المال مباشرة للجزائر كما كانت

---

(1)- مصطفى وآخرون نويصر ، المرجع السابق ، ص 285.

(2)- صبري فالح الحمدي : "**حركة التحرر الوطني الجزائرية في مناقشات مجلس النواب العراقي (1950م-1958م)" دراسة وثائقية**، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 2، العراق، 2006، ص 459.

(3)- علي العبيدي : "**جهود النواب العراقيين في دعم الثورة الجزائرية : العهد الملكي 1954م-1962م**" ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 7 ، العدد 2 ، جامعة أبي بكر بلقايد ، قسم التاريخ ، الجزائر ، 2014 ، ص 90.

(4)- مريم الصغير ، **المرجع السابق** ، ص 263.

الحكومة العراقية قبل ذلك قد أعلنت بإصدار مرسوم برقم 2 سنة 1955 وقضى بموجبه فتح فصل بوزارة المالية تحت عنوان " إعانة لمساعدة منكوبي الحرب في المغرب العربي وإضافة المبلغ في ميزانيتها[1].

هذا وقد خصصت الحكومة العراقية 250 مليون فرنك فرنسي سنويا يوجه مباشرة لتدعيم حرب التحرير الجزائرية ، كما أنها خصصت 250 ألف جنيه إسترليني (½ مليون دولار) يُدفع لجامعة الدول العربية لمساندة القضية الجزائرية[2].

كما حددت الجامعة العربية نسبة المساعدات المقدمة من المملكة العراقية إلى الجزائر بـ: 319600 جنيه إسترليني أي بمقدار 15.98 % من مساهمة الدول العربية[3].

أما عن المساعدات العسكرية التي قدمها العهد الملكي للثورة الجزائرية فهي ضئيلة ومحدودة ، وقد أشارت رسالة ممثل الجزائر في بغداد إلى الأسلحة التي خصصها العراق لها قائلا: " **خصصت لنا حكومة العراق ألفي بندقية فرنسية من نوع أوتشكيس وخمسين ألف طلقة تلك هي الكمية التي واعدتنا بها الحكومة العراقية أن تدفعها لنا في الحدود السورية** "[4].

ب- العهد الجمهوري:

أما المرحلة الثانية من التأييد العراقي لحرب التحرير الجزائرية فقد ميزتها الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 بالنظام الملكي وأقامت نظاما جمهوريا تقدميا بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، وأصبح فيها الموقف العراقي حكومة وشعبا منسجما وأكثر فعالية بجانب الثورة الجزائرية[5].

ما إن انتصرت ثورة 14 جويلية 1958 العراقية حتى أعلن العراق عن انسحابه من حلف بغداد في 24 مارس 1959م وتم بذلك جلاء القوات الأجنبية عن أراضيه ليحقق استقلاله الرسمي، ومنه اتضحت الرؤية بالنسبة للدعم العراقي اللامشروط للقضية الجزائرية ، حيث تم إعلان الحكومة العراقية عن موقفها من الثورة الجزائرية من خلال الرسالة الرسمية التي استلمها

---

(1)– سليمة ثابت ، **المرجع السابق** ، ص 95.

(2)– إسماعيل دبش،السياسة **العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية1954–1962م**، دار هومة،الجزائر 1999، ص90

(3)– سليمة ثابت ، **المرجع نفسه** ، ص 97.

(4)– مصطفى نويصر وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص 290.

(5)– إسماعيل دبش ، **المرجع السابق** ، ص91.

وفد جبهة التحرير الوطني في تونس من وزير الخارجية العراقي السيد "عبد الجبار الجومرد" والتي أكدت فيها العراق حكومة وشعبا على مؤازرة الشعب الجزائري ومساندته

والوقوف إلى جانبه من اجل الحصول على الاستقلال ودعمه ماديا ومعنويا[1]، ولقد اعتبرت الحكومة العراقية القضية الجزائرية قضيتها الوطنية بل الأكثر من ذلك اعتبرت الكفاح الجزائري كفاحها، ومن هذا المنطلق سارعت للاستمرار في مواصلة جهودها إلى توفير المال والسلاح إلى الجيش الجزائري للاستمرار في كفاحه ضد فرنسا واعتبر هذا الدعم بمثابة المحك الحقيقي لدى الجماهير على مدى ثورية النظام وهذا لكي يضفي على نفسه صفة التغيير والثورية التي يؤمن قادته، لذلك كان من الطبيعي أن تحتل الثورة الجزائرية مكان الصدارة والمقدمة في تصريحات المسؤولين وقادة الثورة في كل المناسبات الوطنية أو في المحافل والمؤتمرات الدولية[2].

ومنذ أن أطيح بالنظام الملكي في العراق في 14 جويلية 1958م ومجيء النظام الجمهوري برئاسة السيد عبد الكريم قاسم، لم تتأخر الحكومة العراقية لحظة واحدة عن الإعلان عن موقفها المؤيد للقضية الجزائرية التي جعلت منها قضية عراقية في حد ذاتها[3].

إضافة إلى هذه المساعدات، لا يمكن أن نتجاهل دور القوى الوطنية والحزبية في العراق ودورها في مساعدة وتأييد الثورة الجزائرية بالرغم أن أنها كانت تعاني من مشاكل داخلية معقدة ومن هذه الأحزاب العراقية حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يعتبر من ابرز الأحزاب السياسية التي وضعت الثورة الجزائرية في منزلتها القومية، بصفتها طليعة لحركة الثورة العربية ككل، ولذا فقد جاءت بيانات الحزب ودعوته كلها لتؤكد، منذ اندلاع الثورة الجزائرية، حقيقة الانتماء القومي لهذه الثورة، ففي بيان أصدره الحزب ببغداد 6 تموز 1955م اعتبر ما يعطيه شعب الجزائر العربي اسطع دليل على حيوية الأمة العربية وصلابة عقيدتها وطالب الدول العربية بمساعدة الشعب العربي في الجزائر، وفي 6 آذار 1956م وزع الحزب منشورا في العراق، للتعريف بالمجازر الوحشية المرتكبة ضد المواطنين الجزائريين .

---

(1)– مريم الصغير ، **المرجع السابق،** ص 265– 266.

(2)- مصطفى نويصر وآخرون، **المرجع السابق** ، ص 291– 292.

(3)– عبد القادر كرليل ، **<u>تدويل القضية الجزائرية وانعكاساته على المفاوضات الجزائرية – الفرنسية 1955م– 1962م</u>** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009، ص 317.

وفي نفس السياق حث حزب الشعب العراقي على تقديم المساعدات المالية والطبية ومقاطعة فرنسا دبلوماسيا واقتصاديا، وعدم التعامل معها في أي مجال من المجالات وذلك محاولة منها لتوقيف الأساليب البشعة التي تقوم بها فرنسا في حق الشعب الجزائري[1]

المطلب الثاني: الموقف العراقي من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

إن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة يعتبر حدثا بارزا ومنعطفا هاما في التطور التنظيمي لثورة التحرير بالنظر للدور الكبير الذي لعبته في الساحة السياسية خاصة في التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي، محاولة منها لكسب التأييد الدولي ودعمهم لها ولثورة الجزائرية والتنديد بالأعمال الوحشية الفرنسية من خلال المشاركة في المحافل الدولية .

وقد ظلت فكرة إنشاء حكومة جزائرية تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ عام 1956م أي منذ انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1955م الذي خول للمجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية لهيكلة الثورة وتنسيقها، كما تذكر بعض الشهادات إن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس[*] يوم 22 أكتوبر 1956م وذلك بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها[2].

وقد أثار خبر تأسيس الحكومة المؤقتة صدى واسعا في الداخل والخارج هلل له الشعب الجزائري واعتبره جيش التحرير الوطني عيدا وطنيا ، واعترفت أربعة عشر دولة شقيقة وصديقة[**] بهذه الحكومة قبل نهاية شهر سبتمبر ، وأن الإعلان عن هذه الحكومة يعتبر بمثابة بعث للسيادة والدولة الجزائرية من جديد وفي نفس الوقت تكذيب الادعاءات الفرنسية بأن الجزائر جزء لا يتجزأ

---

[1]–خليل حسن الزركاني،**<u>الموقف القومي للشعب العراقي تجاه الثورة الجزائرية</u>**،دار الكتب والوثائق،بغداد،العراق،2002 ص

[*] تم اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956م وهم أعضاء الوفد الخارجي: مصطفى الأشرف ، أحمد بن بلة ، وحسين آيت حمد ، محمد خيضر ، محمد بوضياف .

[2]– عمر بوضربة ، **<u>النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958م –جانفي 1960)</u>** ، دار الحكمة للنشر ، ط2، الجزائر ، 2012 ، ص 42 ، ص43.

[**] **أربعة عشر دولة** هي : العراق ، ليبيا ، تونس ، المغرب ، الجمهورية العربية المتحدة(مصر وسوريا)، ، ،المملكة العربية السعودية ، الأردن ، فلسطين ،اليمن ، السودان ، الصين الشعبية ، كوريا الشعبية ، فيتنام الديمقراطية ، اندونيسيا (بسام العسلي جهاد شعب الجزائر " جبهة التحرير الوطني الجزائري" ،ط3، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 1990م ، ص 167. 168.).

من فرنسا وأنها تابعة لها ومنفصلة عن العالم العربي الإسلامي وردا حازما على السياسة الديغولية الهادفة بالدرجة الأولى إلى إدماج الجزائر بفرنسا[1] .

ومنذ الإعلان عن تأسيسها توالت الاعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من اجل الاستقلال ومن أوائل الدول العربية المعترفة بها نجد بلد العراق الذي كان أول دولة في العالم تعترف بالحكومة المؤقتة، وعلى هذا الموقف الرسمي بعث محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة برقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس[*] مهنئا ويقول فيها:" **سيادة فرحات عباس رئيس الجمهورية الجزائرية المؤقتة – القاهرة نهنئ أنفسنا جميعا بإشراق نور كوكب الحرية في سماء الجزائر المجاهدة وتأليف حكومتها الحرة الأولى، ونرجو أن تتحقق في المستقبل العاجل أمانيكم وأماني العرب بنيل إخواننا الجزائريين الاستقلال والسيادة الكاملة و وفقكم الله في مساعيكم ونصركم في جهادكم** " .

وقد أعلن عبد السلام عارف " **إنني استبشر بقيام حكومة حرة في الجزائر وان مولد هذه الحكومة يسعدني كما يسعد أي مواطن يتحسس ويشعر بالصراع العظيم الذي يقوده الجزائريون الأبطال ضد الاستعمار الفرنسي**"، وفي اليوم نفسه أي في 19 سبتمبر قدم فائق السامرائي السفير العراقي في القاهرة أول اعتراف بالجمهورية الجزائرية المؤقتة بعد عشر دقائق من قيامها حيث بهذه المناسبة أقيم احتفال كبير" سيادة الوزير ... بناءا على تعليمات عاجلة تلقيتها من حكومتي يشرفني أن أنهي إلى سيادتكم أن الجمهورية العراقية قد أحاطت علما بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة ... وهي تعترف بها اعترافا كاملا وان الجمهورية العراقية سوف لا تدخر وسعا للتعاون إلى ابعد حدود التعاون مع الجمهورية الجزائرية المؤقتة في سبيل مصلحة الشعب الجزائري

---

[1]– عمر بوضربة ، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958م –جانفي 1960)** ، دار الحكمة للنشر ، ط2، الجزائر ، 2012 ، ص 42 ، ص43.

[**] **أربعة عشر دولة** هي : العراق ، ليبيا ، تونس ، المغرب ، الجمهورية العربية المتحدة(مصر وسوريا)، ، ،المملكة العربية السعودية ، الأردن ، فلسطين ،اليمن ، السودان ، الصين الشعبية ، كوريا الشعبية ، فيتنام الديمقراطية ، اندونيسيا (بسام العسلي جهاد شعب الجزائر " جبهة التحرير الوطني الجزائري" ،ط3، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 1990م ، ص 167. 168).

[2]– نوة نوي ، **صراع الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة (1958م–1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013م ، ص 21.

واستكمال أسباب سيادته واستقلاله[1]، كما أكد عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي عند استقباله لفرحات عباس عند زيارته للعراق عام 1959م " **أن الثورة الجزائرية هي ثورة العراق وشعبه والشعوب العربية المناضلة وان بلد العراق مستعد للوقوف مع الشعب الجزائري في كل القضايا ومساندته**"[2]، وكلل هذا اللقاء في العراق بصدور بيان مشترك تعرب فيه العراق إن الحرب المشتعلة في الجزائر هي حرب العراق كذلك[3] .

إن الدعم الذي قدمته السلطات العراقية في ظل النظام الجمهوري للشعب الجزائري الثائر أضحى يتأكد يوما بعد يوم ومناسبة بعد مناسبة وان تنظيم العراق للاحتفالات بالذكرى السابعة للثورة الجزائرية التي حشد بشأنها عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين للتظاهر[4]، هاتفين بأعلى أصواتهم العديد من الشعارات منها: " **يا ديغول بره بره الجزائر صارت حرة**"، " **الموت لديغول عدو الحرية، عاشت الجزائر حرة أبية**" [5] .

كما تحدد يوم الجزائر في العراق في 1958م الذي كان فرصة عربية وعالمية لترجمة التضامن مع الجزائر بتخصيص يوما للمظاهرات والفعاليات الشعبية وجمع التبرعات لمدة ثلاثة أيام متتالية ن وقد سلطت المظاهرات المصاحبة للاحتفالات في يوم الجزائر الضوء على استمرار القمع الاستعماري والتحشيد العسكري الفرنسي الكبير من الفرنسيين والمرتزقة على أرض الجزائر العربية.

---

[*] **فرحات عباس:** هو مناضل وسياسي جزائري ، ولد بجيجل 24اوت1899م ، واشتغل بالصيدلة في سطيف منذ 1933م كان من دعاة الإدماج ، شارك في الحرب العالمية 2 كمتطوع إلى جانب فرنسا ، وكان من ابرز محرري بيان فيفري 1943م ترأس جمعية أحباب البيان والحرية في مارس 1944،وبعدها أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، التحق بالثورة عام 1956م ، فعين عضوا بالمجلس الوطني للثورة ، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة من 19 سبتمبر 1958م إلى مطلع 1961م كما أصبح رئيسا للمجلس التأسيسي عام 1962م وتوفي سنة 1984م (للمزيد انظر: حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، طبعة خاصة ، دار المعرفة للنشر ، 2007م ، ص18.)

[1]– عبد الحميد نوري العاني وآخرون ، **تاريخ الوزارات العراقية فالعهد الجمهوري " 1958م– 1968م"** ، ط2، ج 1 " 14 تموز 1958م – 7 شباط 1959م " ، بغداد ، العراق، 2005 ، ص 314.

[2]– مصطفى نويصر وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص 292.

[2]– مريم الصغير، **المرجع السابق** ، ص 267.

[4]– كرليل عبد القادر، **المرجع السابق** ، ص 318.

[5]– عدي الخير الله ، **الجزائر في الذاكرة العراقية (بعد نصف قرن على استقلال وطن يتجدد)**، مطبعة المكتبة الخضراء، الجزائر، 2012، ص 32.

وقد أصبح للجمهورية الجزائرية المؤقتة مكتب في مدينة بغداد العراقية، وقد ترأسه احمد بودة إلى غاية 15 سبتمبر 1958م حيث تم تعويضه بالسيد بوبحية حامد، وقد استغل هذا الأخير التغييرات السياسية العميقة التي حصلت في العراق على إثر الثورة ضد النظام الملكي الرجعي وإعلان النظام الجمهوري، في كسب الدعم المادي والمعنوي لنظام العراقي الجديد خصوصا على صعيد المحافل الدولية، وفي هذا الإطار أبلغت الحكومة العراقية مسؤول مكتب بغداد في شهر ديسمبر 1958م، بأن العراق اخذ المبادرة بتقديم مشروع المقاطعة الاقتصادية الشاملة لفرنسا من طرف الدول العربية ، وهذا أمام المجلس الاقتصادي للجامعة العربية، كما اعلم السيد عبد الكريم قاسم رفقة وزيره للخارجية مسؤول مكتب الجزائر ببغداد بقيام الجمهورية العراقية بمجموعة من الإجراءات لدى العديد من الدول، خصوصا دول المعسكر الشيوعي وهذا في سبيل تسجيل اعترافا هذه الدول بالحكومة الجزائرية.

واغتنم المسؤولون العراقيون مناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة العراقية، الموافق للرابع عشر جويلية 1959م، والتي حضرها نائب وزير الخارجية السوفياتي، لإبلاغه استعداد العراق للاعتراف بحكومة ألمانيا الديمقراطية – الشرقية – إذا ما اعترف الاتحاد السوفياتي وبقية دول العسكر الشيوعي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

---

[1]– عمر بوضربة ، **المرجع السابق** ، ص 232. 233.

المبحث الثاني: المحددات السياسية للعلاقة بين البلدين

المطلب الاول : موقف الجزائر من الإنقلابات في العراق

1-1- موقف الجزائر من ثورة 1958 في العراق:

إن ثورة 14 تموز 1958 ليست وليدة الصدفة المحضة، ولا حركة اعتباطية دفقت بها ظروف عارضة ، وإنما هي حصيلة نضال طويل ومرير خاضه الشعب العراقي منذ أن قام ما يسمى بالحكم الأهلي في أعقاب ثورة العشرين[*] وقد أسهمت في الإعداد لها قوي الشعب المختلفة مدنية أو عسكرية حزبية أم غير حزبية، وهي نتيجة حتمية بعد أن استنفذ النظام الملكي طاقته ولم يعد بإمكانه مواكبة حركة تطور المجتمع العراقي وتقدمه بحيث أصبح التناقض بين النظام والحاجات الجديدة للمجتمع يشكل قوة سحيقة لا يمكن تجاوزها، واستحال التوفيق بين الواقع الرهن المتدهور وتطلعات الأغلبية الساحقة في المجتمع نحو واقع أفضل لذلك بادرت القوى الوطنية نحو رص صفوفها لتفويض النظام الملكي والإعداد لبناء المجتمع علي أساس جدي[1] وإنها ليس مجرد ثورة لاستبدال فئة حاكمة بفئة جديدة ولكن الحقيقة أنها كانت تتناول كيان العراق الاجتماعي والسياسي بهدف صهر الفئات المختلفة المتنافرة في بوتقة وطنية واحدة ليشكلوا أمة واحدة بكل معنى الكلمة.

وفي سنة 1958عندما انهار العهد السابق أي الذي يسبق الثورة لم يكن قد ولد نظام اجتماعي مترابط مستقر يستطيع أن يحل محل النظام الذي كان يعتمد على الولاء التقليدي آنذاك فقد كان علي العراق أن يختار بين إنشاء دولة مستقلة منفصلة لها طابعها و خصائصها القومية[2] وقد جاءت ثورة 14 من تموز 1958 كثورة تعيد العراق إلي الصف العربي بعد أن حاول حكم العهد السابق ربطة بعجلة الاستعمار وكثورة اجتماعية تضع الأسس الصحيحة لنضام اقتصادي واجتماعي يزيد في الإنتاج وينظم عدالة توزيع الدخل بين فئات الشعب الكامل ومحاولة التقليل من الفروقات الاجتماعية بين الطبقات ورسم خطوط اقتصادية هدفها رفع

- (*) **ثورة العشرين** : هي ثورة تأسيس للدولة العراقية قام بها جيل نشا في ظل الحكم التركي العثماني ، وقد كان الاحتلال البريطاني هو المحفز له لإيقاظ شعوره الوطني والقومي ودفعه للثورة على الحكم الأجنبي وتأسيس دولة خاصة بالعراقيين ذات سيادة ومتحررة من الحكم الاستبدادي(عبد الخالق حسين ، ثورة وزعيم " ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم " ، ط2 ، دار الحصاد ، دمشق ، سوريا ، (د. س)، ص2)

[1]- ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، **ثورة 14 تموز 1958 في العراق** ، ط2 ، مكتبة اليقضة العربية ، بغداد ، العراق ، 1981م ، ص 13 .

[2]- مجيد خدوري ، **العراق الجمهوري** ، استشارات الشريف الرضى ، (د.ن) ، (د، س) ،ص 9 .

المستوي المعيشي للأفراد وخاصة ذوي الدخول الواطئة عن طريق السير في طريق الاشتراكية العربية [1].

إذ شهد العراق عملية تغييرية أكثر جذرية وأهمية من جميع الأحداث السابقة في تاريخ العراق الحديث وذلك في 14 تموز1958م، حيث حاولت هذه الثورة إعادة ترتيب وبناء علاقات الإنتاج وتغيير واقع تأثيراتها ودور طبقاتها وفئاتها الاجتماعية في النظام الاجتماعي برمته، أي أنها جردت الطبقات الاجتماعية القديمة من قوة تأثيرها على القرارات الرئيسية للدولة، سواء علي الصعيدين السياسي أو الاقتصادي، أي أنها نقلت المجتمع إلى مرحلة نوعية أرقى كما لعبت فيها المؤسسة العسكرية الدور الرئيسي في إنجاحها، وهذا ما أدى إلى إعطاء طابع الدكتاتوري العسكري على هذه الثورة[2]، حيث قاد عبد الكريم قاسم انقلابا على الملك فيصل الثاني وقتله كما قام بقتل عبد الإله وبهذا انتهى النظام الملكي بالعراق[3].

وقد وجدت العديد من الأحداث التي عجلت في نشوب ثورة 1958 م ونذكر أهمها :

1/ الأفكار القومية العربية، حيث كان زعماء الحركة القومية العربية قبل الحرب العالمية الثانية منهمكين بتحقيق الأهداف السياسية.

2/ الاستياء الكبير في أساليب الحكم المتبعة و القائمين على الحكم ورفض الشعب والزعماء الوطنيين السياسة المتبعة ما أدى إلى محاولة تحريض الجماهير للحفاظ على المصالح الشخصية.

3/ الأفكار الوحدوية: فانطلاق الوحدة بين سوريا ومصر سنة 1958م كان تجسيدا لطموح العرب في تحقيق الوحدة العربية الشاملة[4].

---

(1)– جعفر عباس حميدي ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968** ، ج7، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد العراق ، 2004 ، ص216.

(2)– عقيل الناصري ، **الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921–1958** ، ط1 ، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة دمشق، سورية ، 2000، ص 8 ، 9 .

(3) -ANIES ATASSI ، OP CIT ،P 4.

(4)– نوار سعد محمود الملا ، **العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920– 2003 " دراسة مقارنة "** ، جامعة الآداب والعلوم الشرق الأوسط ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،2010م ، ص37.

كما أن عجز حكام العراق عن خلق نوع من الانسجام بين مختلف الفئات العرقية والدينية وعدم قدرتهم على لم شتات هذه الأعراق والطوائف المتباينة في أمة واحدة مترابطة متماسكة تكون دعما لكيان العراق المستقل فقد كان التفاوت في التمثيل النيابي كما كان التفاوت في عدد موظفي الدولة من فئة يعكسان أثر هذه الفوارق العرقية والدينية والانقسامات العشائرية في الشعب العراقي[1] حين نجحت ثورة 14 تموز 1958 في العراق بالقضاء على النظام الملكي فإنها كانت إيذانا بتطور جديد على الساحة العربية فيما يتعلق بمطالب حركة التحرر العربية من الهيمنة الاستعمارية ممثلة بأنظمة الحكم الموالية لها[2].

وقد كان التفاعل بين ثورتي الرابع عشر من تموز والثورة الجزائرية 1954م واضحا وقويا منذ البداية[3]، إذ كانت الثورتان متلازمتين على اعتبار أنهما جزء من حركة التحرر العربي، وقد كان لنبأ ثورة 14 تموز عام 1958 م في العراق صداه الكبير لدى أوساط الشعب الجزائري وجيش التحرير الجزائري .

حيث صرح السيد فرحات عباس رئيس جمعية التحرير الجزائرية غداة نجاح ثورة 14 تموز " **ان هذا يساوي عشرين فرقة عربية مدرعة دخلت الجزائر لأنها تخدم الثورة في الجزائر بهذه النسبة نفسها** "[4]، وقال أيضا " **لقد وجهت ثورة 14 تموز ضربة حاسمة للنفوذ الملكي الذي كان منطلقا للمؤامرات والمناورات، وعلى الأخص بعد ارتباطه بحلف بغداد ضد الحركات الوطنية والثورية في الأقطار العربية** "، إذ أن الرجعية العراقية بما تملكه من قوة وثروة إسنادا للرجعيات العربية وعائقا لمسيرة التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للأمة العربية ، ويمكن القول بأن انهيار الرجعية العراقية يعني في الوقت نفسه انهيار ركن من أكان الرجعية العربية وزعزعة مركزها[5].

---

(1)- مجيد الخدوري ، **المرجع السابق** ، ص 13.

(2)- صادق جابر علي ، **الموقف العربي والدولي من ثورة 14 تموز 1958م في العراق** ، أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ، 2005 ، ص 99.

(3)- كريم مراد عاتي ، **مجلس السيادة العراقي والقضايا الوطنية والقومية في العراق للمدة "1958-1963"** ، شهادة قدمت لنيل شهادة الماجستير في الدراسات التاريخية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ،2003م ، ص 162.

(4)- نوري عبد الحميد العاني ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري "1958* 1968م"** ، ج1 ، ط 2، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ،2005، ص 313.

(5)- صادق جابر علي ، المرجع السابق ، ص 117.

وضمن هذا السياق كتبت صحيفة المجاهد في افتتاحيتها بهذا الصدد " **ليس غريبا أن تكون الجزائر من اشد الأقطار العربية فرحا وحماسا لثورة العراق ، وان الجزائر إذ تشعر من سجنها الحديدي المظلم ، أن قطرا عربيا قد حطم القيود وخرج من سلاسل العبودية وظلام الاستعمار إلى أجواء الحرية ، وان تحرير العراق الشقيق سيقوي من عوامل انتصارنا** " ، وفي مقال آخر في نفس السياق بعنوان " **الثورة الجزائرية والقومية العربية** " ، كما ذكرت صحيفة المجاهد أن هذا الحدث الكبير يعد في نظر الشعب الجزائري عيدا قوميا سعيدا يهنئ الناس فيه بعضهم بعضا ، كما قامت النساء الجزائريات بصبغ أيديهن وأرجلهن بالحناء بعد أن طلقت الأعياد والمناسبات منذ سنوات عديدة[1].

أما صحيفة الجمهورية فقد نشرت في 23 من تموز مقالا بعنوان " **ثورة العراق ونضال الشعب الجزائري** " وصرحت فيه بأن هذه الثورة تعتبر سندا للثورة الجزائرية وكذلك اصدر الحزب الشيوعي الجزائري بيانا أعلن فيه " **أن الانتصار العظيم الذي حققه الشعب العراقي سيدعم نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار**" ، وبهذا أصبحت العلاقات الجزائرية العراقية أكثر متانة وجد طيبة[2].

كما هنأ المناضل الجزائري "عبد اللاوي" الشعب العراقي بمناسبة قيام ثورة تموز 1958م، وجاء ذلك أثناء إلقاء كلمته أمام المؤتمر الأول، لاتحاد الطلبة العراقي، وكما أشاد الطالب الجزائري "أبو القاسم يوروح" في كلمة الطلاب الجزائريين التي ألقاها في كلية العلوم في بغداد بمناسبة الاحتفال بيوم الجزائر بجهاد الشعب العراقي ونضاله والذي قطف ثماره اليانعة في ليلة الرابع عشر من تموز الخالدة، وأضاف أن الشعب الجزائري يحي ثورة الرابع عشر من تموز 1958م وجهاد الشعب العراقي وكفاحه وتحقيق الثورة العملاقة"[3].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن حكومة الجمهورية العراقية رفضت عروضا تقدمت بها الحكومة الفرنسية للاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في العراق مقابل إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين بسبب حرب الجزائر، بل إن العراق قطع علاقاته التجارية والاقتصادية مع فرنسا اعتبارا من 13 تشرين الثاني 1958م[4].

---

[1]– صادق جابر علي ، **المرجع السابق** ، ص 116–118.

[2]– صحيفة الجمهورية العراقية ، **العدد 6** ، 23 تموز 1958م.

[3]– صادق جابر علي ، **المرجع السابق** ، ص 121.

[4]– نوري عبد الحميد العاني وآخرون : **المرجع السابق** ، ص 315.

1-2:موقف الجزائر من انقلاب 1963 في العراق:

أكد البيان الأول لإنقلاب 1963م على هوية العراق القومية و أوضح أن النظام السابق قد قام بعزله عن ركب العروبة المتحرر وأخر أماني الشعب القومية، كما وعدت الثورة العراقية في 1963م الشعب العراقي بالعمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار الأجنبي.

وجاءت تصريحات قادة الثورة والمسؤولين في أجهزة الحكومة لتؤكد المضامين نفسها .. كما رفعت شعارات قومية أعلنت عنها عبر أجهزة الإعلام وتنظيمات الحزب والمنظمات الجماهيرية منها: " **من أجل إسناد الحركات التحررية في جميع بقاع وطننا العربي ومن أجل مجتمع عربي اشتراكي تحت راية الوحدة العربية ، قامت ثورة الرابع عشر من رمضان المبارك...**" وقد أدلى قادة الثورة و مسؤوليها منذ الأيام الأولى لانبثاقها العديد من التصريحات والشعارات، ففي أول تصريح لعبد السلام عارف(*) رئيس الجمهورية لجريدة الأهرام المصرية نشر يوم 10 فيفري 1963 "**إن الثورة العراقية قد حققت النصر لإعادة العراق إلى مركزه ولتعيد للأمة العربية عراقها العظيم** " وقال أيضا لجريدتي الجمهورية و الأهرام المصرية في نفس اليوم، "**إن الثورة شقت طريقها وجاءت لتحقيق أهداف ثورة 14 جويلية 1958 القومية**" ، ومن خلال هاته التصريحات تأكد للوطن العربي أن هاته الثورة هي ثورة تسعى لتعزيز التضامن العربي والعمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة كفاح عربي ومساندة القضايا التحررية مثل فلسطين[1].

وفي 20 فيفري 1963 تناول أحمد حسن البكر رئيس الوزراء ، السياسة الخارجية للعراق في حديث لوكالة الأنباء العراقية قال فيه " أن العلاقات العربية علاقات طيبة وستوجد أطيب العلاقات مع الجمهورية العربية والجزائر للوقوف معا ضد المؤامرات التي تهدد شعبنا العربي، وأن العديد من المدن مثل الجزائر وبغداد والقاهرة وصنعاء ستشهد العديد من الاتصالات من اجل توطيد العلاقات العربية.

***عبد السلام عارف (1921م- 1966م)**: عسكري ورجل دولة عراقي ، ولد في مدينة بغداد ، لعب دورا مهما جدا في قيادة ثورة تموز 1958م ، وفي عام 1963م أصبح رئيسا للجمهورية إلى غاية 1966م(ينظر: عبد الوهاب الكيلالي ، **الموسوعة السياسية** ،ج3، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، لبنان ، (د،س) ، ص 743)

(1)– جعفر عباس حميدي ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" 1958- 1968م"** ، ج6 ، ط2 ، بيت الحكمة ، بغداد العراق ، 2005م ، ص34، ص35.

كما صرح السفير العراقي في دمشق " **بأن وجه الثورة العراقية وجه عربي وانه امتداد لفلسفة 14 جويلية 1958 م وأنها تعمل لإعادة العراق إلى مكانه الطبيعي في الركب العربي وتوطيد دعائم الإخوة العربية**" ، وخلال الأيام الستة الأولى من الثورة كثفت وزارة الخارجية جهدها لتوضيح الأهداف الوطنية والقومية والدولية لحكومة الثورة...فقد استقبل وزير الخارجية ووكيله يوم 11 فيفري 1963م رؤساء البعثات الدبلوماسية لكل من الصين وباكستان وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية ويوغسلافيا وتركيا وإيران ومصر والأردن والجزائر والمغرب و السودان ....وعرضا عليهم الإطار العام للسياسة العراقية على الصعيدين العربي والدولي طبقا لما تم إعلانه في بيان الثورة، تلقى المجلس الوطني للثورة بدوره برقيات وعدد كبير من الرسائل من حكومات الأقطار العربية ودول العالم الأخرى التي سجلت فيها اعترافها بالعهد الجديد ، إذ بلغ عدد الدول التي اعترفت بها حتى يوم 17فيفري 1963 أربعة وأربعون دولة شقيقة وصديقة ، وكان الموقف العربي الرسمي بارزا في حجم الأقطار العربية التي اعترفت رسميا بالنظام الجديد فضلا عن ردود الأفعال الشعبية التي شهدتها الأقطار العربية المساندة للثورة العراقية وشعب العراق(1).

وكانت الجزائر من الدول التي اعترفت بحركة 8 فيفري 1963م في العراق ، وكان ذلك في برقية أرسلها الرئيس احمد بن بلة إلى مجلس قيادة الثورة معدًا ذلك من دواعي الشرف ومؤكدا أن الجزائر تساند بكل قواها النظام الجديد في العراق راجيا له وللشعب العراقي اجمع السعادة والتوفيق ومزيد من التغييرات والإصلاحات التي تخدم العراق .

من جهته قام العراق بإرسال وفد عراقي برئاسة علي صالح السعدي إلى الجزائر نهاية شهر فيفري والتقى بالرئيس بن بلة الذي أعلن عقب اللقاء انه تم وضع برنامج لتدعيم العلاقات بين العراق والجزائر(2)، وأن الثورة في العراق ليست للعراق فقط فحسب بل لجميع أبناء العروبة وفيما ذلك : "**الجزائر الصديقة التي يرتبط مصيرها بمصير العراق والوطن العربي أجمع**". وقال أيضا " **أن المحادثات كانت مفيدة لكلا البلدين ، وتم بحث المواضيع التي تهمها** " وأدلى شبيب وزير الخارجية وصالح مهدي عماش وزير الدفاع عضوا الوفد بتصريحات أعرب

---

(1)- جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص 34-35.

(2)- نصير محمود شكر الجبوري ، **السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (1958م – 1963م)** ، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجيستير آداب في التاريخ الحديث ، كلية التربية ،جامعة ابن رشد ، بغداد ، العراق ، 2004م ، ص 253.

فيها عن سرورهما بزيارة الجزائر، وفي بداية شهر مارس عبر بن بله عن موقفه الواضح تجاه حركة 8فيفري 1963م ، وذلك عندما رحب بها وأكد بأنها قد أعادت العراق إلى الركب العربي المتحرر معرباً عن أمله في قيام أوثق العلاقات بين الدول العربية المتحررة وقال : "**انه لم يكن يخامره أدنى شك في أن الوضع القائم في العراق قبل الحركة التي اسماها الثورة كان وضعاً مشحوناً بالأخطاء وانه لمس بنفسه أن السياسة التي كانت نافذة في العراق لم تكن طبيعية ، وأعرب عن ترحيبه بتبادل الوفود والزيارات بين العراق والجزائر على مختلف المستويات وجميع الميادين**"[(1)] وتعبيراً عن قوة العلاقات بين البلدين شهدت الفترة بعد قيام حركة 8 فيفري تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين والتي جاءت حسبما صرح هؤلاء المسؤولين بوصفها تعبيراً عن تقارب وتعاون كبير بينهما.

وفي فترة انعقاد مباحثات الوحدة الثلاثية عبر السيد "احمد حسن البكر"[(*)] في تصريح لوسائل الإعلام الجزائرية عن رغبة العراق في دخول الجزائر لمفاوضات الوحدة التي كانت تجري بين العراق ومصر وسوريا وقال : " **أن الغرض يتعدى مجرد اشتراكها في مفاوضات سياسية بل انه أول جسر للتفاعل الثوري بين المشرق والمغرب فالجزائر بنفوذها وسمعتها وتأثيرها في المغرب العربي إذا ما ارتبطت بالحركة الثورية في المشرق والتزمت بإستراتيجيتها العربية الشاملة سوف يساعد موقفها في عزل الفئات الرجعية الحاكمة في المغرب العربي ، وسوف يؤدي بطبيعة الحال إلى تقوية الثورة التقدمية في المنطقة العربية ككل**"[(2)].

كما أن هذه الفترة أي سنة 1963م شهدت الجزائر حدثا هاما على أراضيها ألا وهو التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية ، وبصددها استنكرت الحكومة العراقية لهذا العمل البربري في حق الجزائر المستقلة ، ومما جاء في بيان وزارة خارجيتها أنها تستنكر وبشدة عمل فرنسا الدنيء وتحديها للرأي العام العربي والإفريقي بأجراء تجاربها النووية في صحراء

---

(1)– جعفر عباس حميدي ، **المصدر السابق** ، ج6 ، ص 38.

(*) **احمد حسن البكر** : رجل سياسي عراقي الأصل ، من مواليد تكريت في العراق عام 1914، التحق بالكلية العسكرية عام 1938م، وهو احد أعمدة حزب البعث ، ومن أوائل المخططين لانقلاب جويلية 1968م، وقد تسلم رئاسة الجمهورية بعدها، أعلن في 1979م عن تخليه عن منصبه لصدام حسين لأسباب صحية(ينظر: عبد الوهاب الكيلالي ، المرجع السابق، ص 747).

(2)– نصير محمود شكر الجبوري ، المرجع السابق ، ص 254.

الجزائر، ولابد من توجيه أنظار دول العالم إلى الأخطار التي ستنجم من استمرار فرنسا في طغيانها تجاه الجزائر الشقيقة[1].

كما زار وفد عسكري عراقي الجزائر في أوت 1963م والذي ضم عددا من ضباط الجيش العراقي برئاسة منذر الونداوي القائد العام لقوات الحرس القومي ، وكانت الزيارة بهدف الاطلاع على التقدم الذي أحرزه الشعب الجزائري ، كما قدم للجيش الجزائري هدية رمزية باسم الجيش العراقي ، وأضاف لذلك بأنه سيقدم العديد من الهدايا الأخرى قريبا التي ستقدم للجزائر .

وفي عام 1964م تم تعيين أول سفير عراقي في الجزائر وهو قاسم المفتي الذي قدم أوراق اعتماده للرئيس بن بله يوم 2 تموز من نفس السنة ، وقد قال الرئيس احمد بن بلة للسفير: "**بقلوب عامرة بالإيمان بوحدة مصيرنا نستقبلكم ولا يسعنا إلا أن نجدد شكرنا وتقديرنا البالغ للمساعدة الفعالة التي قدمها العراق الشقيق لنا منذ التحرير**"[2].

1- 3 : موقف الجزائر من انقلاب 1968 م في العراق.

كان حزب البعث[*] يتحين الفرصة للعودة إلى السلطة بعد إزاحته منها على يد عبد السلام عارف ، وقد كان ضعف عبد الرحمان عارف وعدم حبه للسلطة دافعا لهم لإسقاطه من دفة الحكم هذا ما جعل عبد الرزاق النايف يساره إلى إعداد خطة رفقة مجموعة من الضباط والرفقاء لتنفيذ هذا الانقلاب[3].

وفي رأي الانقلابيين أن هذا الانقلاب سببه النظام الهش الذي كان سائدا في العراق، وضعف سلطة عبد الرحمان عارف ، وتنامي النشاط الشيوعي ، وظهور قيادات أخرى للحزب، إضافة إلى القيادة المركزية ، وأصبح هذا النظام تتآكله الصراعات وغايته الحصول على المكاسب دون الاطلاع على حرية الشعب وحقوقه ، هذا ما سهل عملية الانقضاض عليه

---

[1]- مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص 267.

[2]- نصير محمود شكر الجبوري ، المرجع السابق ، ص 255.

(*) بدأ الحزب نشاطه في سوريا كفكرة في أواخر الثلاثينيات وفي مطلع الأربعينيات ، أصبح حركة منظمة أشبه بمدرسة فكرية عقائدية تدعو إلى بعث الروح القومية والنهوض بالوحدة العربية وتوحيد الأقطار والتخلص من الهيمنة الاستعمارية ، ومن أهم رواده ميشيل عفلق ، وقد تم تأسيسه سنة 1947م(ينظر : قابل محسن كاظم الرقابي ، الحياة الحزبية في العراق " دراسة تاريخية" رسالة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة كليمنتس ، 2001م ، ص 64،65).

[3]- وسيم رفعت عبد المجيد ، **العراق الانقلابي "الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921- 2003م"** ، دار الجواهري بغداد ، العراق ، 2015 ، ص 179.

ومحاولة إسقاطه [1] **وفي الساعة الثالثة من صباح السابع عشر من تموز عام 1968م نفذ حزب البعث العربي الاشتراكي الثورة، إذ حاصر الثوار القصر الجمهوري، فحاول "عبد الرحمن محمد عارف" المقاومة لكن دون جدوى، فصدرت الأوامر بمهاجمة القصر الجمهوري، واضطر عبد الرحمن عارف إلى التسليم ونقل بطائرة إلى لندن، إذ التحق بزوجته التي تتلقى العلاج هناك ، فأعلن حزب البعث العربي الاشتراكي تسلمه للسلطة في العراق في البيان الأول للثورة الذي أذيع من إذاعة بغداد وأعلن حزب البعث العربي الاشتراكي على لسان رئيس الجمهورية الجديد أحمد حسن البكر في الثامن عشر من تموز عام1968م ، بأن الثورة ليست بحاجة إلى اعتراف عربي، ودولي جديد لأن الذي حصل في العراق أمر داخلي، مع تأكيده بالتزام الحكومة العراقية بجميع التعهدات الدولية التي عقدتها الحكومة وستبقى العلاقات الدولية مع الدول العربية نفسها ولن تتغير ولن تتأثر بأي شيء جديد .**

لم تستتب الأوضاع في العراق حتى احدث انقلاب أبعد فيه رئيس الوزراء "عبد الرزاق النايف"[*] ووزير الدفاع "إبراهيم عبد الرحمن الداوود" في الثلاثين من جويلية عام1968 م دون إراقة للدماء، وأصبح حزب البعث العربي الاشتراكي يسيطر سيطرة تامة على السلطة في العراق [2].

إلا إن ذلك لم يستمر طويلا فقد تبادل البلدان الوفود والبرقيات والزيارات التي نقلها السفير الجزائري "احمد توفيق المدني" في العراق وأكدت الحكومة الجزائرية في إحدى البرقيات يوم الثالث عشر من أكتوبر عام 1968م اعترافها بالحكومة العراقية الجديدة، وان من دواعي سرورها إلى فتح صفحة جديدة تؤكد استمرار التعاون مع الحكومة العراقية في كافة الميادين وأعيدت سياسية الحكومة الجزائرية اتجاه العراق إلى حيويتها السابقة[3].

---

[1]– حامد الحمداني ، **صفحات من تاريخ العراق الحديث " من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958–1996 "** (د.س) ، (د.ن) ، ص 272 .

(*) عبد الرزاق النايف : رجل عسكري عراقي الأصل ، ولد سنة 1934م، تخرج من الكلية العسكرية ودخل كلية الأركان عام 1961م ، وبعدها شغل منصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية ، ثم أصبح رئيسا للوزراء بعد انقلاب 1968م (ينظر : صلاح خلف مشاري الغريري، **دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، قسم الدراسات التاريخية ، العراق ، 2004م ص 110،111)

[2]– حامد الحمداني ، **المرجع السابق** ، ص 273، 274 .

[3] – جريدة الجمهورية العراقية ، **العدد 271** ، في 21 أكتوبر 1967م .

المطلب الثاني : موقف العراق من الانقلابات في الجزائر

1-1 : موقف العراق من انقلاب هواري بومدين 1965.

ترجع البدايات الأولى للعلاقة بين احمد بن بلة والجيش إلى عام 1961م ، وذلك على إثر الأزمة التي نشبت بين هيئة الأركان وبين الحكومة المؤقتة ، وقد انضم بن بلة بعد إطلاق سراحه عام 1962م إلى هيئة الأركان في منطقة وجدة على الحدود المغربية – الجزائرية ، وبانضمامه إلى الهيئة اختار العقيد هواري بومدين حليفا من اجل الحصول على الشرعية المطلوبة في صراعهم ضد الحكومة المؤقتة ، وفي مؤتمر طرابلس وقف مع بومدين في رفض اتفاقية ايفيان، إذ اتهموا الحكومة بتقديم تنازلات للفرنسيين، حتى أنهم طالبوا بتعيين حكومة جديدة ، وقد ساعد إعلان المكتب السياسي لجبهة التحرير برئاسة يوسف بن خدة على توثيق الصلات والعلاقات السياسية بين بلة و هواري[1].

ومن موقعه هذا قاد بومدين انقلابا ضد بن بلة في 19 يونيو 1965م ، هذا الانقلاب الذي يمكن تفسيره من ناحية بالغيرة الشخصية، ومن ناحية ثانية بالخوف من سيطرة بن بلة على الجيش ، ومن ناحية ثالثة لان سياسة بن بلة الخارجية أرهقت الاقتصاد الجزائري الوليد[2].

وقد كانت علاقة بن بلة وبومدين علاقة تحالف سياسي عسكري ضد الحكومة المؤقتة ، وكان قد وصل بن بلة إلى سدة الحكم بفضل بومدين ولكن سرعان ما بدأت العلاقة تتوتر بين الطرفين وذلك راجع إلى العديد من الأسباب ونذكر منها :

- إبعاد وتصفية العناصر النضالية التي أسهمت في إنجاح الثورة وتمكين العناصر الغير جديرة والغير ثورية من المراكز العليا في السلطة ، هذا ما أدى باندلاع انتفاضة مسلحة بقيادة العقيد محمد شعباني بدعم من محمد خيضر في أوت 1964 وصرح بأنه يحتفظ بوثائق جبهة التحرير الوطني السرية ، وفي 17 أكتوبر اعتقل حسين آيت احمد في ولاية القبائل وجرت محاكمته ما بين 08-10 أفريل 1965 وحكم عليه بالإعدام ولكن عفي عنه في 12 منه .
- منع احمد بن بلة وعدم رغبته في تكوين حزب ثوري يضم كل المناضلين والثوريين.
- بعثرة أموال الشعب الجزائري والدولة في أمور غير ضرورية ، وخاصة أن الشعب كان يعيش حالة تدهور وضعف بسبب آثار الاستعمار[1].

---

[1]– مائدة خضير علي السعدي ، **احمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965م** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث ، جامعة ابن رشد ، بغداد ، العراق ، 2004م، ص 188.

[2]– رأفت الشيخ ، **تاريخ العرب المعاصر** ، دار روتابرينت للطباعة ، 1996 ، ص 138 .

وعندما قام العقيد هواري بومدين بانقلابه على الرئيس أحمد بن بلة قالت الصحف وأجهزة الإعلام الجزائرية " **أن الرئيس احمد بن بلة اتبع سياسة الحكم الفردي في إدارة أمور البلاد وعمل على التركيز في وضع مصادر القوة بين يديه ، واتخذ لنفسه ست أو سبع مسؤوليات كالإعلام والداخلية والمالية وغيرها ، ومن اجل تعزيز سلطته عمد إلى سياسة الحزب الواحد** " وقد قال العقيد هواري بومدين أن من الأسباب وراء انقلابه على الرئيس الأسبق انه جعل الجزائر بلدا مفتوحا أمام النفوذ الأجنبي واتهمه في التأكيد على التصرفات المظهرية والزيارات الخارجية في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية حادة ، ولكن النقطة المهمة التي أخذت على الرئيس بن بلة انه حاول تقليص دور الجيش في السلطة والسياسة[2] وقد جرت عملية تنفيذ الانقلاب يوم 19 جوان 1965م ، حيث تم السيطرة على مكان تواجد بن بلة قصر هولدن الواقع على الطريق بين العاصمة والقليعة[3] ، وتم الإعلان الرسمي عن تنحية بن بلة وإيداعه في السجن وتأليف مجلس قيادة الثورة برئاسة هواري بومدين ، وقد قوبل هذا الانقلاب على الصعيد العربي ببدء مظاهر الاستنكار لما حدث في الجزائر وذلك راجع إلى لما كان يتمتع به الرئيس السابق من سمعة طيبة وحب الجماهير له باعتبار انه احد رموز الثورة الجزائرية وقادتها الكبار ، أما في العراق فقد انتقدت الحكومة العراقية الانقلاب وعدته عدوانا على الشرعية والتوجهات العروبية الشرعية القومية في الجزائر ، ولم يكن الموقف مقتصرا على الحكومة فقط بل شارك الشعب والقوى السياسية العراقية وخاصة القوى المتمثلة بالناصريين والوحدويين ، وأخذت الصحف العراقية تتهم هواري بومدين بالإنقلاب على رفيقه وتأكد على ضرورة سلامة بن بلة وبقاءه على قيد الحياة[4].

---

(1) – كحول سميحة ، **المرجع السابق** ، ص 88.

(2)– **جريدة المنار البغدادية ، العدد 2087** ، 11 نوفمبر 1965.

(3)– الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح " مذكرات قائد اركان جزائري** ، منشورات جريدة الشروق ، طبعة خاصة، 2011م ص 40.

(4)– جريدة المنار البغدادية ، **العدد 2087** ، 11 نوفمبر 1965م.

وبعد فترة هدأت الأوضاع في الجزائر واستتب الأمر للعقيد بومدين ، ويشير إلى ذلك الأستاذ صبحي ناظم توفيق المرافق للركن عبد السلام عارف رئيس جمهورية العراق في كتابه من انقلاب هواري بومدين " وتوقفت وسائل الإعلام العراقية عن إبراز موقف العراق المتشنج تجاه الحركة الانقلابية تلك ، وخصوصا بعد أن وصل السيد "الأخضر الإبراهيمي " حاملا معه رسالة شفهية من الرئيس الجديد بومدين إلى الرئيس عبد السلام عارف يوم 31 تموز 1965م ، في محاولة منه تحسين علاقات العقيد هواري برؤساء وزعماء العرب الذين لم يؤيدوا الانقلاب ، كما أوفد إلى بغداد بعثة رسمية رأسها وزير دفاعه وعضو مجلس قيادة الثورة العقيد "الطاهر الزبيري "، حيث استقبله عبد السلام عارف في القصر الجمهوري صباح يوم 28 أوت 1965م ، وقد كان لهذه الزيارة أثرها في إزالة مخاوف العراق على التوجه العربي القومي في الجزائر والاطمئنان بأن العقيد هواري بومدين ليس اقل شأنا من الرئيس الأسبق غيرة على القضايا العربية وإحساسا بها[1].

---

[1]– إبراهيم الخليل العلاف ، "**موقف العراق من انقلاب العقيد هواري بومدين في الجزائر** " ، جامعة الموصل ، العراق ، تم الاطلاع عليه يوم : 6 فيفري 2016م .

المبحث الثالث : المحددات الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والعراق

لم تقتصر العلاقات بين الجزائر والعراق في الجانب السياسي فقط ومساندة كلا البلدين للأحداث الداخلية التي مرت بها ، بل مست الجوانب الاقتصادية والتبادل الثقافي بين البلدين والتعليمي، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث، حيث سنتناول أهم التبادلات بينهما والتوجه الاشتراكي للجزائر والعراق الذي ساعد هذا التوجه على الربط بينهما وجعل لهما نفس الهدف وهو الوحدة والقومية العربية .

المطلب الأول : الفكر الاشتراكي .

لم يكن الاستعمار تجزئة سياسية أو طعنا بسيادة الأمة العربية فحسب، بل كان استغلالا اقتصاديا ونهبا لثروات الوطن العربي بالدرجة الأولى، وقد تحالفت معه قوى رجعية من إقطاع ورأسمالية فرضت وجودها البغيض على أرضه ودأبت على استغلال جهود الشعوب العربية، حتى أصبحت أغلبية الجماهير العربية ترضخ للاستعمار وترزخ تحت أعباء الاستعمار والتخلف، ولم تجد أمامها إلا الثورة طريقا تصل به إلى غايتها وتزيل به القيود التي مست جميع الميادين الحياتية ، وتحاول بذلك اختصار فجوة التخلف بينها وبين الأمم المتقدمة.

إن الجماهير العربية التي انطلقت لتحطيم قيود الاستغلال التي قيدت إرادتها قرونا طويلة واسترجاع إمكانياتها المسلوبة قد وجدت بأن الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد القادر على تحقيق إرادة التغيير الثوري بجميع أبعادها [1].

والاشتراكية هي عبارة عن ذلك المذهب أو المذاهب السياسية والاقتصادية ، الاجتماعية والأيديولوجية ، والتي تهدف إلى تغيير راديكالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية من اجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، ومفهوم الاشتراكية يدل على معنى واحد وذلك يرجع لان جميع الأنظمة السياسية التي أنتجته تشترك كلها في بعض الخصائص أهمها

---

[1]– جعفر عباس حميدي ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري "1958-1968"** ، ط1 ، ج7 ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ،2005 ،ص186.

تأميم وسائل الإنتاج أي تصبح ملكية عمومية ، أيضا محاولة القضاء على الطبقات في المجتمع وتهدف إلى التوزيع العادل للخيرات على جميع الأفراد[1].

لقد آمنت الشعوب العربية بالاشتراكية هدفا يحقق آمالها وهي اشتراكية نابعة من صميم حاجاتها وغاياتها ، وان المجتمع العربي الاشتراكي هو مجتمع كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع، ولكي تستطيع الاضطلاع بعملية التغيير والتطوير الاشتراكي في المجتمع العربي، فلابد من توفير قاعدة اقتصادية ثابتة ومتينة قوامها زيادة الإنتاج ووفرته، وتوزيع عادل لوسائل الإنتاج. وان الاشتراكية العربية هي المعنى الإنساني في الثورة، تحرر الإنسان من كل ما يحد إنسانيته أو يمس كرامته وتحرره من قيود الاستغلال، وتقيم له مجتمعا تظلله العدالة الاجتماعية وتذيب الفوارق بين طبقاته وتطلق طاقته وإمكانياته المبدعة ليزيد في الإنتاج والاستهلاك ومحاولة القضاء على أثار الاستعمار وركائزه[2].

وقد ركز على مفهوم القومية العربية والتوجه الاشتراكي بين الدول العربية كمطلب للتحرر وهدف للنهوض بالأمة العربية حزب البعث القومي العربي الاشتراكي ، الذي يعتبر أول حركة شعبية عربية اشتراكية وعت القضية القومية وعيا ثوريا سليما ، وأراد إحداث انقلاب شامل في المجتمع العربي ، ويؤكد في نفس الوقت على إيمانه الكبير والعميق بأن الطريق العربي إلى الاشتراكية والتي تتحدد ملامحها من خلال الواقع القومي، تفرض على العرب الانفتاح على التجارب الاشتراكية القومية والعالمية، وركز على أن العرب قضيتهم واحدة وعدوهم واحد وانطلاقا من حزب البعث العربي الاشتراكي وانسجاما مع نضاله الثوري يحاول أن يوحد الأقطار العربية وتحريرها من الاستدمار الذي قام بتعطيل تطورها[3].

كما أن النهوض القومي يؤكد على مفهوم الوحدة العربية كونها وحدة اختيارية طوعية تندرج في إطار الإرادة الشعبية ، لكل بلد يرى من مصلحته العمل على توحيد جهوده السياسية والاقتصادية من اجل توسيع مشروع النهضة من المستوى الوطني إلى المستوى العربي[4].

---

(1) – صبرينة بودريوع ، المرجع السابق ، ص 82.

(2)– جعفر عباس حميدي : المرجع السابق ، ص 187.

(3)– ميشيل عفلق ، **في سبيل البعث " الكتابات السياسية الكاملة "** ، ج 4، دار الحرية للطباعة ، 1980، (د.ن) ، ص 86 ص 87.

(4)– المؤلف مجهول ، **دليل العمل القومي العربي المقدم من القيادة القومية امة عربية واحدة** ، الأمانة العامة ، 2010م ، ص 144.

ومشروع القومية العربية والاشتراكية عملت به كل من الجزائر والعراق لضم جهودها والنهوض من التخلف والتحرر من الاستعمار، وذلك انطلاقا من قول الرئيس "احمد بن بلة": "إن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، وهي تشارك القوى العربية في أهدافها المتمثلة في الحرية والاشتراكية والوحدة، مؤكدا أيضا أن الحكومة الجزائرية فضلا عن هدفها في تحقيق وحدة المغرب العربي، إلا إنها تؤيد في نفس الوقت الوضع الراهن في المشرق، ولا سيما فيما يتعلق بالثورة العراقية عام 1963م ، مطالبا الدول العربية بتأييد قيام الوحدة العربية التي تقوم على الحرية والاشتراكية كنهج ضروري في الوصول إلى الهدف المنشود[1].

ولو عدنا قليلا إلى الوراء لوجدنا أن حركات التحرر العربي بعد تاريخ نضالها الطويل مع المستعمر الأجنبي استطاعت أن تحقق هدفها، لكنها سرعان ما وجدت نفسها أمام مسألة اختيار الطريق الرأسمالي أو الإشتراكي لتطوير نفسها، وعلى هذا الأساس قامت العراق وسوريا والجزائر ... وهي الدول التقدمية باختيار النهج الاشتراكي، وبصدور قوانين التأميم في الجزائر والعراق كان بمثابة تحديد السمات الجديدة لكل منهما كدولتين اشتراكيتين وانفتاحهما على التعاون مع مختلف الدول الصديقة، وبعبارة أخرى أن الوحدة الاقتصادية لهما تمضي متشابكة مع الوحدة السياسية للبلدين، وتطبيق الوحدة في جميع المجالات بين الجزائر والعراق على النهج الاشتراكي والقومية العربية[2].

المطلب الثاني : التعاون الاقتصادي بين البلدين وتأميم النفط:

عانت الجزائر من ويلات الاستعمار الفرنسي الذي حاول بكل قوته أن يدمرها في جميع ميادين الحياة ، وخاصة في الجانب الاقتصادي وذلك باستغلالها لإمكانيات الجزائر المادية والبشرية ، وقد خرجت الجزائر بعد الاستقلال من حرب مدمرة كانت آثارها تخريبية واضحة في كافة المجالات ، من عدم الاستقرار السياسي بسبب الصراع على السلطة وكون اقتصادها يعاني من التبعية للاستعمار الفرنسي .

ومن هاته الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها الجزائر بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، أرادت أن تقوم بالتعاون مع الأقطار العربية لان هذا الوضع الاقتصادي السيئ

---

(1)– مائدة خضير علي السعدي ، **احمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965م** ، رسالة مقدمة ماجستير في آداب في التاريخ الحديث ، جامعة بغداد "ابن رشد " ، العراق ، 2004م ، ص 162.

(2)– امجد خضير رحيم محمد الدوري ، **التطور الصناعي في العراق " 1958م–1979م" دراسة تاريخية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير آداب في التاريخ ، جامعة تكريت ، العراق ، 2004م ، ص 93–95.

للجزائر لم يقتصر عليها فقط وإنما معظم الدول العربية للخروج من هذه الأوضاع ، وبهذا كانت احد الأقطار التي تربطها علاقة متينة بها وتبادل اقتصادي كبير هي العراق وبالرغم من التبادلات بين البلدين، إلا أن العراق أيضا كان يعيش أوضاع متدهورة نوعا ما بسبب سياسة العراق الاقتصادية التي لم تكن مستقلة ومنبثقة من صميم مصالحه قبل ثورة 14 جويلية 1958 م، فقد كان النظام الاستعماري بمعاونة أعوانه من الحكام المحليين وكبار المضاربين والاحتكاريين هو الذي يرسم وينفذ المخطط الكامل لهذه السياسة، سياسة إبقاء العراق سوقاً واسعة لتصريف واستهلاك منتجات الدول الاستعمارية وبقرة حلوب تمدها بالمواد الخام الرخيصة ومجالاً خصباً لرؤوس أموالها، إلا أن هاته الفترة شهدت تبادل اقتصادي جزائري عراقي محاولة من الطرفين الخروج من بوتقة الاستعمار وتكثيف العلاقات بينهما وربط المشرق بالمغرب، و كان تعاون العراق الاقتصادي مع الأقطار العربية ضمن إطار الجامعة العربية حيث وقعت الأقطار العربية في نيسان 1950 م على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ونصت المادة السادسة من المعاهدة نفسها على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية لرفع مستواها المعاشي واستغلال الثروات الطبيعية وزيادة التبادل التجاري بينها، ويعد قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية في 13 آب 1964م، من أهم الخطوات التي اتخذها المجلس نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية ، والجمهورية العراقية من الدول المؤسسة للسوق[1].

ومن بين الاتفاقيات الاقتصادية والتعاملات التجارية بين البلدين انه تم القيام بإنشاء اللجنة المشتركة العراقية الجزائرية المنصوص عليها في الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والحكومة العراقية بتاريخ 18 أكتوبر 1968م، رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية بين القطرين الشقيقين وفق التطورات الاقتصادية والتغييرات فيهما، وقد تم الاتفاق فيها على ما يلي :

[1]– غصون مزهر حسين المخمداوي ، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة " 1958م– 1968م "** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، العراق ، 2005م ، ص 194

المادة الأولى :يجري التبادل التجاري بين البلدين وفق السلع و المنتوجات الجزائرية والعراقية إضافة إلى اتفاق الطرفين على إبلاغ حجم التبادل التجاري بين القطرين إلى ثمانية ملايين دولار أمريكي[1].

أما المادة الثانية : يعتبر هذا البروتوكول والقوائم المرفقة به ، والتي تمثل جزء لا يتجزأ منه نافذا ومعمولا به اعتبارا من تاريخ توقيعه ووفقا للأحكام الدستورية المعمول بها في القطرين وقد حرر هذا البروتوكول الذي يقضي بالتبادل التجاري بين البلدين في العديد من المنتوجات في الجزائر بتاريخ 10 ماي 1971م، بنسختين أصليتين واحتفظ كل من الجزائر والعراق بنسخة من العقد وقد قام بالإمضاء على هذا القرار كل من الأمين العام لوزارة التجارة "عبد العزيز منماني"، وفي الطرف الآخر وكيل وزارة الاقتصاد للعلاقات التجارية الخارجية الدكتور "عبد القادر ياملكي" .

وضمن هذه الاتفاقية القائمة بين البلدين تقوم الجزائر بتصدير العديد من المنتوجات للقطر العراقي الشقيق منها: زيت الزيتون، زيتون معلب، سمك معلب، عصير الفواكه والنبيذ والمعكرونة والعدس، أسمدة فوسفاتية، ومنتجات الحديد والصلب والفوسفات الخام، إضافة إلى الأدوية والمواد الطبية والمنتجات الكيماوية ومواد أولية لصناعة العطور، كتب ومطبوعات و أفلام ...

وفي الطرف الآخر تقوم العراق بتصدير مختلف المنتوجات ونذكر أهمها: الاسمنت، التبغ الخام الورق المقوى ومشتقاته ، الكبريت زيوت نباتية وخشب مضغوط ، قطن طبي وضمادات أقلام رصاص وملونة إضافة الى الأقمشة بأنواعها المختلفة، مواد متنوعة [2].

أن العلاقات بين القطرين الشقيقين لازالت دون المستوى المطلوب رغم الاتفاقية التجارية المعقودة بينهما في تشرين الأول 1968م، والتي كانت تنص على مجموعة من الفقرات التي تستهدف توسيع التعاون الاقتصادي – التجاري بينهما، ومن أهم بنود تلك الاتفاقية هي :

– إن الطرفين المتعاقدين حرصا منهما على تشجيع وتسهيل وتنمية مبادلات البضائع بين البلدين إلى حدهما الأقصى، كما اتفقا أن يمنح كل منهما الآخر معاملة تفصيلية في تبادل البضائع المختلفة بينهما .

---

[1]– وزارة التجارة العراقية ، **آفاق وتطور العلاقات التجارية العراقية الجزائرية** ، مطبعة حكومية ، بغداد ، العراق ، 1978م، ص81 ، 82.

[2]– الوقائع العراقية ، **العدد 2012** ، 19 / 06/ 1971م ، ص2، 3.

– يجري تسديد جميع المدفوعات بين البلدين بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان.

– يوافق الطرفان المتعاقدين على منح كل منهما الآخر جميع التسهيلات اللازمة لإقامة المعارض التجارية والمعارض المختلفة في العديد من المجالات في بلديهما مع مراعاة القوانين والأنظمة الخاصة بهما.

إن ثورة 17 – 30 تموز 1968م أعارت اهتماما خاصا لتعزيز روابط الأخوة بين القطرين الجزائر والعراق الشقيقين، والعمل على تطوير وتوسيع وتعزيز قاعدة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي للوصول إلى تمتين عرى وروابط الأخوة في جميع المجالات وعلى هذا الأساس، اتفق الطرفان على أن يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما إلى 8 ملايين دولار أمريكي وذلك بموجب البروتوكول الموقع في جانفي 1971م ، بالإضافة إلى ذلك تم توقيع محضر اجتماع مشترك جاء فيه :[1]

إن حجم التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الجزائر والعراق يجب أن تصل إلى الأهداف المنشودة ، ولابد من العمل الدؤوب على إيجاد الصيغ العملية للنجاح في هذا المجال وتضخيم التبادلات بين البلدين ، كما اتفقا على جدول أعمال يتضمن :

– إعادة النظر في قوائم السلع المتبادلة بين البلدين .

– التعاون الاقتصادي والفني .

– دراسة معوقات التبادل التجاري وإيجاد الوسائل الكفيلة بتذليلها (النقل ، التخفيض الجمركي).

– تأسيس المراكز التجارية في كل من البلدين .

– التعاون فيما بين الشركات الوطنية الجزائرية والقطاع الاشتراكي العراقي.

– تأسيس فروع تجارية جزائرية – عراقية مشتركة .

– تبادل الخبرات والزيارات في المجالات الزراعية والصناعية وخاصة في مجال الصناعة النفطية والصيد البحري .

كما يعمل الجانبان الجزائري والعراقي على تعزيز حركة التبادل التجاري بينهما وفق قوائم السلع خاصة في مادتي الكبريت العراقي ، والمعلبات الغذائية الجزائرية.

---

[1]– وزارة التجارة العراقية ، **المرجع السابق**، ص 83. ص 84..

وفي نفس السياق وافق الجانبان على فتح مركزين تجاريين في بغداد والجزائر لمواد وسلع من كلا الطرفين ، بالإضافة إلى تأسيس فرقة تجارية عراقية – جزائرية مشتركة بين الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية وغرفة تجارة وصناعة الجزائر .

الاطلاع على التجزئة الجزائرية في مجالات التعاونيات الزراعية وإنتاج شتلات الفاكهة ومحاصيل الخضر والنباتات العطرية والمراعي الطبيعية و إعمار الصحراء ....

كما اتفقا على ضرورة تبادل الزيارات والخبرة في مجال تطوير وتحسين صناعات التمور وتعبئتهما وقيامهما بعمليات التنسيق في مجالات تسويقها ، كما يسعى الجانبان إلى إيجاد الوسائل المؤدية للإسراع بإقامة المنظمة العربية المصدرة للتمور. وتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل على إجراء تخفيض للرسوم الجمركية على مستوردات كلا الطرفين، و تطرق الجانبان إلى أهمية النقل البحري في تنمية التبادل التجاري بينهما واتفقا على ضرورة منح التسهيلات الضرورية لبواخر شركتي كلا القطرين في الشحن والتفريغ[1].

إنشاء غرفة تجارية عراقية جزائرية مشتركة :

قامت اللجنة التجارية العراقية الجزائرية المشتركة للتعاون الاقتصادي محضرا في اختتام اجتماعاتها التي عقدت في ديوان وزارة التجارة، اقر فيه الجانبان بروتوكولا تجاريا بين القطرين العربيين سيتم التوقيع عليه في وقت لاحق ،كما تضمن هذا البروتوكول فتح مراكز تجارية في بغداد (عاصمة العراق) والجزائر، وتبادل الخبرات والزيارات في المجالات التجارية والاقتصادية والصناعية والزراعية والفنية، وتسهيل حركة النقل البحري، ومحاولة زيادة حجم التبادل التجاري والتطوير الاقتصادي والفني .

ونلاحظ في التبادل التجاري بين الجزائر والعراق انه بمستوى مقبول ولكنه يعاني من ضعف وذلك راجع إلى عدم وجود خط بحري يربط القطرين الشقيقين ، إضافة إلى وجود تماثل وتشابه في السلع والبضائع المنتجة في كل من العراق والجزائر .

وبالرغم من كل هاته الأسباب إلا أن هذا لا يمنع وجود إمكانية لزيادة وتوسيع التبادل التجاري بين القطرين وتعزيز وتعميق التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، وبهذا أصبح العراق يصدر للجزائر العديد من السلع والمنتجات العراقية كالكبريت والتلفزيونات والطباخات الغازية والمدافئ والتبغ الخام والزيوت النباتية ومواد التنظيف والورق الصحي وغيرها[2].

---

[1]– وزارة التجارة العراقية ، **المرجع السابق** ، ص 85 ، 86.

[2]– المرجع نفسه، ص 88.

كما أن توفر المناخ الملائم لتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق والجزائر من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى ، وفي مجالات متعددة ومتنوعة منها في مجال تصدير النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات وغيرها ، كل هذا سيوسع قابلية التطور أن ربطت بعلاقات تكاملية تجارية صناعية وتبادلات بترولية وبتروكيماوية، أيضا إقامة مصافي التكرير على أساس المشاركة بين قطاعات عربية ، عراقية – جزائرية [1].

وقد اهتمت كل من الدولتين الجزائر والعراق بالتعاون في مجال إنشاء خطوط ملاحية وبحرية وجوية، لأنه سيساعد هو الآخر على تطوير العلاقات التجارية ويعزز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتقرر أيضا إنشاء مركز تجاري، الذي سيعمل بدوره على تعريف المستهلكين سواء الجزائريين أو العراقيين بمدى التطور والتقدم الحاصل في الداخل، ومن جهة أخرى ستتراكم المعرفة وتزداد الخبرة بهدف تنويع المنتوجات وجعل السلع الجزائرية في الأسواق العراقية والعكس[2].

عملية تأميم النفط وموقف البلدين منها:

أولت فرنسا اهتماما بالغا للجانب الاقتصادي في مفاوضات إيفيان لأنها حاولت الحصول على اكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بالموارد المعدنية والطاقوية المكتشفة في الصحراء الجزائرية.

ويرجع هذا الاهتمام وتمسك فرنسا بالإمكانيات الطبيعية للجزائر هي الفترة الزمنية للاحتلال الفرنسي للجزائر الذي يزيد عن قرن ونصف من الزمن، فمن غير المنطقي أن تستقل الجزائر وتنسحب فرنسا نهائيا مفرطة في قدرات الجزائر الاقتصادية[3].

وكان توقيع مفاوضي جبهة التحرير الوطني على اتفاقيات ايفيان 1962م يهدف إلى تحقيق الاستقلال بالدرجة الأولى كهدف استعجالي، وتأجيل معركة النفط إلى ما بعد الحصول على الاستقلال، وضمان وحدة التراب الوطني واسترجاع السيادة الوطنية، حيث لم يكن تأميم النفط ضمن أولويات تلك المرحلة التي تطلبت دفاعا صارما عن الاستقلال المهدد وتطلب استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري ترتيبات معقدة وشجاعة فريدة من الحكومة

(1)–المرجع نفسه ،ص ص 87 ،90.

(2)– المرجع نفسه ، ص 90.

(3)– بداني احمد ، **الجزائر خلال المرحلة الانتقالية " 19 مارس – 5جويلية 1962"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران ، الجزائر ،2012م ، ص 47.

الجزائرية، تطلبت مجهودات ضخمة قبل إعلان قرار التأميم سنة 1971م، والذي نجم عنه تحولات إقليمية ودولية هامة، أهمها إعلان دول عربية أخرى تأميم نفطها واسترجاع سيادتها على ثرواتها الطاقوية المستغلة من طرف الاحتلال، إضافة إلى رغبة الجزائر باستخدام سلاح النفط وتوظيفه في تعزيز التضامن العربي خاصة دورها في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) [1].

وقد وظف الرئيس هواري بومدين قدرات الجزائر النفطية في عقد شراكات متعددة مع دول كبرى في العالم ، وكان الهدف من هذا التعدد هو تنويع فرص التعاون حتى لا ترتهن الجزائر بالتبعية لبلد واحد ، وقد اعتبرت جريدة لوموند الفرنسية في فيفري 1971م أن قرار تأميم النفط الجزائري سيكون تحريضيا لكل الدول النامية الراغبة في استعادة سيادتها على ثرواتها، وبالفعل انعكس قرار تأميم النفط الجزائري بشكل واضح وكبير على العالم العربي حيث قامت الحكومة العراقية بإعلان تأميم النفط سنة 1972م- أي أن الجزائر كانت الدافع للعراق لتأميم نفطها- واسترجاع السيادة الوطنية على النفط العراقي المستغل لعدة عقود من قبل الحكومة البريطانية.

وقد تم توقيع اتفاقية جديدة في التاسع والعشرين من تموز 1965م والتي نصت فيها على إلغاء نظام الامتيازات القديمة وأبدله بنظام تعاوني، كما تم الاتفاق على إنشاء شركة "سوناطراك" الوطنية وأعطي لها صلاحية دفع التعويضات لاستعادة الامتيازات القديمة وبهذا أصبح كل ما يتعلق بالمحروقات في الجزائر بصورة مباشرة او غير مباشرة من صلاحيات شركة " سوناطراك " ولتعزيز دورها ، قامت الحكومة الجزائرية بجعلها عام 1966م الشركة الوطنية للعمل في التنقيب وإنتاج ونقل وتحويل وتسويق المحروقات ، بعد ذلك استطاعت الحكومة الجزائرية أن تؤمم خمس شركات نفطية في 16 من حزيران 1970م، ثم استولت بعد سنة واحدة على النفط الخام لشركات النفط الأعضاء في مجموعة (آراب آتي) التي هي ملك للحكومة الفرنسية التي تعمل في الجزائر وهذا لأنها لم تدفع الضرائب والمستحقات التي عليها للحكومة الجزائرية[2].

وبالنسبة لموقف العراق من عملية تأميم النفط الجزائري، فقد كان مؤيد ومساند لها وذلك خاصة عندما وقع الرئيس هوراي بومدين مراسيم تحدد فيها عمل الشركات الأجنبية العاملة في ارض الجزائر، وبهذا أرسل الرئيس العراقي احمد حسن البكر مبعوثه "سعدون غيدان" وزير

---

[1]- عصام بن الشيخ : "**قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971م دراسة للسياق والمضامين والدلالات**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 6 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2012م ، ص 188.

[2]- المرجع نفسه ، ص 189 ، 190.

المواصلات إلى الجزائر حاملا رسالة إلى الرئيس هواري بومدين حول الموقف إزاء الشركات ومناصرته له في حقوقه القومية ، فضلا عن ذلك التقى وزير النفط العراقي سعدون حمادي بوزيري النفط الجزائري والليبي في الجزائر من آيار 1970م، وفيه تم التأكيد على ضرورة قيام جبهة نفطية موحدة وهذا بهدف مواجهة الضغوط التي تمارسها الشركات الأجنبية، وصرحوا في بيان " اتفق وزراء النفط الثلاث على إنشاء صندوق خاص للتعاون بين أقطارهم ومساندة أية حكومة من الحكومات الثلاث جراء مواجهتها للشركات الأجنبية والقيام بمشروعات مشتركة بين الأقطار بحيث تقوم على الأسس الاقتصادية في مجال الصناعة البترولية ".

وقد استمرت الزيارات بين البلدين لتبادل وجهات النظر في نفس المسألة، حيث زار الوفد الجزائري العراق في شهر حزيران 1970م ، برئاسة قائد أحمد عضو مجلس قيادة الثورة ومسؤول جبهة التحرير الجزائرية الذي كان في استقبالهم شبلي العيسمي (وهو الأمين العام للحزب في العراق)، ومن أهم ما تطرقوا إليه هو كيفية تعزيز موقف البلدين من شركات النفط وفي الرابع عشر من كانون الثاني من سنة 1971م، زار العراق شريف بلقاسم وزير الدولة الجزائرية مبعوث الرئيس بومدين الذي حمل معه رسالة إلى الرئيس احمد حسن البكر والتي كانت تدور حول المستجدات التي تتعلق بالقضايا النفطية، وعلى إثر هذه الزيارة صرح وزير النفط العراقي سعودن حمادي قائلا " **نؤيد تأييدا كاملا موقف الجزائر الشرعي إزاء شركات النفط الأجنبية للحصول على حقوقها كاملة غير منقوصة** "[1].

بالإضافة إلى ذلك استقبل الرئيس الجزائري هواري بومدين المبعوث العراقي الخاص للرئيس العراقي احمد حسن البكر رشيد الرفاعي وزير الدولة، وقد صرح هذا الأخير بعد مقابلة الرئيس الجزائري قائلا" إن وجهات النظر العراقية الجزائرية حول مختلف القضايا العربية كانت متفقة ومتحدة ، ووقوف العراق وتضامنه مع الجزائر حول حقوقها الشرعية في المحادثات التي تجريها مع الشركات العالمية.

ونتيجة لموقف العراق من عملية التأميم الجزائرية، تم الموافقة على استثمار شركة النفط الجزائرية "سوناطراك" في حقل الرميلة النفطي في العراق، وقد كانت هاته المحادثات عبارة عن تكملة للاتفاقيات التي وقعت بين البلدين منذ عام 1968م والتي كانت ترمي إلى زيادة التبادل خاصة في الخبرات بين القطرين وذلك في ميدان إنتاج وتسويق النفط .

(1)– قيس فاضل محمد ، **المرجع السابق** ، ص722.

وقد استمرت العلاقة المتينة بين البلدين بخطى ثابتة في المجال الاقتصادي، خاصة عندما أعلنت الحكومة العراقية في 1 حزيران 1972م، عن تأميم نفطها من خلال قرار رقم (69) والقاضي بتأميم شركة النفط العراقية، وجاء الرد الجزائري قبل إعلان الحكومة العراقية هذا القرار عندما توجه في 28 مايس 1972م إلى الجزائر طه ياسين رمضان وزير المواصلات حاملا معه رسالة من الرئيس احمد البكر للرئيس هواري بومدين للتباحث مع في سبل تطوير علاقات التعاون والتبادل بين البلدين، وهذا ما أكده الرئيس الجزائري في تصريحه" **أن الجزائر ستقف مع العراق في جميع التبادلات الاقتصادية وخصوصا في قضيته النفطية** " [1].

ومنه فقد كانت الجزائر مساندة للعراق ومؤيدة له في عملية خطوة التأميم النفط العراقي فبعد شهر تقريبا من هذا القرار، قام الرئيس الجزائري بدعوة وفد عراقي إلى الجزائر وقد كان هذا الوفد برئاسة احمد عبد الستار الجواري وزير التربية، والذي حمل بدوره رسالة تهنئة من الرئيس العراقي إلى الشعب الجزائري بمرور عشر سنوات على استقلال الجزائر وتخلصها من الاستعمار الفرنسي وبهذه المناسبة ألقى الرئيس الجزائري خطابا أشاد فيه بموقف العراق من التأميم ومساندته للشعب العراقي [2].

المطلب الثالث : التعاون الثقافي والتعليمي بين الجزائر والعراق :

لما كانت الجزائر تعاني من القيود على الجانب التعليمي، قام العراق بفتح أبواب معاهده وكلياته ومدارسه العسكرية والكليات العسكرية وكلية الطيران أمام طلبة الجزائر، حيث تم قبول عدد منهم في المعاهد العراقية أو ضمهم لعضوية البعثات العلمية على حساب العراق، كما تم قبول تسعة طلبة جزائريين في كلية الطيران سنة 1960م وهذا لتدريبهم وإعدادهم إعدادا كافيا ليمكنهم من مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، كما تم قبول 28 طالبا في الكلية العسكرية[3]، وكما قد أطلعني الدكتور "إبراهيم خليل العلاف"[*] وهو أستاذ متمرس في جامعة

---

(1)– المرجع نفسه ، ص 723– 724.

(2)– المرجع نفسه ، ص 722.ص 723.

3)– نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ **الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" 1958– 1968"** ،ج 4 ،ط 2، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ،2005 ،ص 229.

(*) **إبراهيم خليل العلاف** :أستاذ عراقي جامعي ومؤرخ وكاتب وصحفي ، متخصص بالتاريخ الحديث، ونائب رئيس اتحاد كتاب الانترنت العراقيين ، وله قرابة 40 كتابا منشورا ، وأكثر من 700 مقالة ودراسة وبحث ، كما يسهم أيضا في موقع الحوار المتمدن منذ سنة 2008م ، وهو يعمل حاليا مديرا لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل ، وهو رئيس تحرير مجلة دراسات إقليمية (وهي مجلة أكاديمية) ، كما انه عمل لسنوات مستشارا لهيئة تحرير جريدة في العراق (الموصلية)، من مؤلفاته

الموصل العراقية بأن عدد الطلبة الجزائريين في جامعة بغداد للسنة الدراسية 1959م- 1960م، كانوا 97 طالبا جزائريا [(1)].

أما في سنة 1961م – 1962م فقد كان عددهم 122 طالبا [(2)]، وانه كانت هناك في جامعة بغداد دائرة خاصة تهتم بالطلبة العرب حصرا وعنوانها " دائرة البعثات العربية " وقد كانت إدارتها أول الأمر تابعة لوزارة المعارف ثم أنيطت بجامعة بغداد نظرا لان أغلبية الطلبة العرب يدرسون في جامعة بغداد، وقد اعتبرت دائرة البعثات العربية وحدة حسابية مستقلة وباشرت عملها اعتبارا من صيف 1961م، وكانت مهمة هذه الدائرة تنحصر في تهيئة السكن الصحي المريح للطلبة إضافة إلى أنها خصصت 12 بناية لسكن طلبة العرب مجانا وذلك لأنها على نفقة الحكومة العراقية، كما كان من مهامها الإشراف على صحة طلبة البعثات العربية – وقد كان الأستاذ الذي صرح لي بذلك مشرفا على القسم الداخلي للطلبة العرب الكائن بشارع المغرب بالكسرة ببغداد، وكما قلنا سابقا انه يوجد 122 طالبا جزائريا سنة 1962م، وموزعين على الكليات كما يلي: 34 طالبا في كلية الآداب، 56 طالبا في كلية التربية، و22 طالبا في كلية الحقوق، وسبعة طلبة في كلية التجارة، وطالب واحد في الهندسة، واثنين في كلية الشريعة ومن هنا يتضح لنا كم كانت الحكومة العراقية تهتم بالطلبة العرب وتساعدهم وخاصة الطلبة الجزائريين الذين منحتهم الشهادات العليا ووقفت معهم إلى أن ينتهي كابوس الاستعمار في الجزائر وهذا ما متن العلاقات بين البلدين [(3)].

وقد ذكرت وكالة الأنباء العربية أن مدينة بغداد العراقية سيتخرج منها 14 ضابطا جزائريا من مجموع 24 طالب يتلقون الدراسة في الكلية العسكرية العراقية، وسيسافرون بعدها إلى الجزائر للالتحاق بجيش التحرير الجزائري، كما وافقت حكومة الجمهورية العراقية على قبول 10 طلاب في الصف الأول من الكلية العسكرية العراقية سنة 1962م بمقتضى برنامج المساعدات للجزائر الذي يفتح أبواب المعاهد العلمية والعسكرية في العراق أمام الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة الحكومة العراقية، وتخرج أيضا أربعة ضباط من مجموع 17 طالبا جزائريا بموجب هذا

المشهورة : تاريخ الفكر القومي العربي، قضايا عربية معاصرة (وللمزيد يرجى مراجعة مدونة الدكتور إبراهيم العلاف:على الرابط: www.dr-ibrahim-al-allaf.com.

(1) جامعة بغداد ، **دليل جامعة بغداد 1959-1960** ،مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، 1960 ،ص 299.

(2)- جامعة بغداد ، **دليل جامعة بغداد 1962-1963** ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، 1963 ، ص 300

(3)- إبراهيم خليل العلاف ، **تقرير" الطلاب الجزائريون في المعاهد العراقية سنتي" 1960-1962م**" ، جامعة الموصل ، العراق يوم 27 فيفري 2016م.

البرنامج. وقد كان في بداية سنة 1965م يوجد 65 طالبا جزائريا في الكليات العراقية وذلك حسب الإحصائيات العراقية [1].

وكان سيادة عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة قد وافق على تقديم المساعدات للطلبة الجزائريين بصورة مطلقة ودون أي تحديد تماشيا مع سياسة العراق اتجاه الجزائر الشقيقة، وقد بلغ عدد الذين تخرجوا من المعاهد العسكرية خلال عامي 1960- 1961 م نحو 40 طالبا جزائريا برتبة ملازم ثاني، وقد سافرو إلى الجزائر فور تخرجهم[2].

وفي إطار تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين قامت الجزائر بتوطيد علاقتها بالعراق وذلك من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين القطرين لتطوير العلاقة وتوطيدها وهذا ما صرحت به جريدة الشعب العراقية " علمنا أن وزارة الخارجية الجزائرية قد أبرقت إلى الجهات العراقية بواسطة سفارة العراق بالجزائر، معربة عن رغبة الجانب الجزائري في أن يكون موعد المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية في شهر نوفمبر 1968م ، وبالتحديد في الأسبوع الثاني ، على أن يكون موعد وصول عضو الوفد الدكتور "جابر الشكري" مدير التعليم العام في أوائل ذلك الأسبوع [3]، وذلك لإجراء محادثات مع المسؤولين عن التربية والتعليم هناك بهدف تطوير التعاون الثقافي[4] ، وتتضمن هذه الاتفاقية إيفاد مدرسين ومعلمين إلى القطر الجزائري الشقيق ، كما تم الاتفاق أيضا على تشكيل لجان تنفيذ الاتفاقية التي تمتد إلى ست سنوات، ووضع خطة لكل سنتين ، ونصت هذه الاتفاقية على تبادل الزيارات والوفود والفرق الرياضية والأساتذة والطلاب ، وسيحتفظ كل بلد منها على مقاعد دراسية لطلاب البلد الآخر ، كما بالإضافة إلى ذلك إن حوالي 50 مدرسا ومعلما عراقيا يعملون الآن في المدارس الجزائرية[5] .

وفي سنة 1974م حصل تعاون جامعي بين الجزائر والعراق حيث سافر الدكتور عبد الحق برارجي رئيس جامعة قسنطينة الجزائرية على رأس وفد من الجامعة في زيارة للعراق بهدف تعزيز التعاون والتبادل بين الجامعات العراقية وجامعة قسنطينة، وقد استغرقت هاته المحادثات

---

[1]- وزارة التربية للجمهورية العراقية ، **الإحصاءات التربوية ، التقرير السنوي (1965-1966)** ، مديرية الإحصاء التربوي وزارة التربية ، المطبعة الحكومية ، بغداد ، العراق ، 1969م ، ص 211.

[2]- جريدة العهد الجديد ، **العدد 476** ، 5/ 07/ 1962.

[3]- الاتفاقية الثقافية بين العراق و الجزائر ، جريدة الشعب العراقية ، **العدد 95** ، 29/ 10/ 1968 .

[4]- جريدة الشعب العراقية ، **العدد 106** ، 09 / 11 /1968م.

[5]-جريدة الشعب العراقية ، **العدد 116** ، 1968/11/22م.

عدة أيام لدراسة الإمكانيات وكيفية التبادل المعرفي، بالإضافة إلى ذلك إمكانية دعم الجامعة الجزائرية بالخبرات والأساتذة العراقيين، كما قام بزيارة جامعة البصرة والموصل في العراق[1] .

وفي نفس السياق الثقافي بين البلدين قامت العراق بإعارة 53 أستاذا عراقيا لجامعات خمسة أقطار عربية صديقة وذلك للعمل عندها، وهي الجزائر، ليبيا والكويت وأفغانستان ونيجيريا لعام 1973- 1974م، وشاركت الوزارة العراقية كذلك في إسناد عمل الصندوق العربي في القاهرة ومكتب التعريب في المغرب ومنظمتي اليونسكو والصحة العالمية وذلك من خلال إعارة الخبراء العراقيين إليها [2].

ولا يمكن أن نهمل دور المهرجان الثقافي التي أقامته العراق في الجزائر 1975م، بهدف محاولة الربط بين الجزائر والعراق، وهذا ما أنزلته جريدة الثورة العراقية في مقال بعنوان "**أبناء القطر الجزائري الشقيق يتابعون باهتمام مهرجاننا الثقافي** "، حيث ذكر مراسل وكالة الأنباء العراقية أن الليالي العراقية التي أحياها مطربو ومطربات العراق وفرقتا الجالغي البغدادي والإنشاد التي قدمت في مدينة وهران وحققت نجاحا منقطع النظير، وقدمت الفرق العراقية حفلتين، الحفلة الأولى في مدين سيدي بلعباس والثانية على مسرح مدينة وهران وأقيمت حفلة أخرى بمدينة عنابة، وواصلت أجهزة الإعلام في الجزائر من مختلف الجرائد الجزائرية ترحيبها واهتمامها بنشاطات المهرجان العراقي ، كما أبرزت الصحف الجزائرية الصادرة يوم 15 ماي 1975م اخبار وصور فعاليات المهرجان[3]، فكتبت صحيفة الشعب الجزائرية في مقال لها بعنوان "العراق في الجزائر "وقالت فيه ان الجمهور الجزائري عاش ساعات ممتعة وأوقات رائعة وطيبة مع التراث العراقي، وعبر الناقد الفني الجزائري المعروف "مهدي بزون" أن الفنون العراقية كانت فريدة من نوعها، وأشاد السيد عثمان سعدي سفير الجزائر ببغداد بالتعاون الاقتصادي والثقافي بين القطرين الشقيقين الجزائر والعراق خاصة ما يقدمه القطر العراقي من إسهام في عملية التعريب في الجزائر وإرسال بعثات تعليمية[4].

ولعمل قاعدة صلبة لتحسين التعاون بين البلدين ، قامت الجزائر والعراق بتصديق اتفاقية التعاون العلمي والفني بين الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية

---

[1]-جريدة الشعب العراقية ، **العدد 172** ، 12 /04 /1974 م .

[2]-جريدة الجمهورية ، **العدد 1912** ، 10 /1974/01م.

[3]-جريدة الثورة ، **العدد 2075**، 15 /1975/05م.

[4]- جريدة الجمهورية، العدد 2168، 2 / 11 /1974م.

العراقية ، والموقع عليها في الجزائر في 13 مارس 1978م، ونظرا لعلاقات الود والتفاهم والروابط الأخوية القائمة بينهما، وذلك دعما للتعاون بين القطرين خاصة في المجالات العلمية والفنية، واهم البنود التي تم الاتفاق عليها :

المادة الأولى: يتعهد الطرفان المتعاقدان بتطوير علاقاتهما، وتعزيز تعاونهما في الميادين العلمية والفنية التالية :

- تشجيع تبادل التقارير والبحوث الفنية والإدارية .

تسهيل تبادل زيارات الباحثين الفنيين بين البلدين .

- تسهيل اشتراك الراغبين من الخبراء التابعين للطرف الآخر، في المؤتمرات والندوات العلمية والفنية المنظمة في كلا البلدين .

- تقديم المنح التدريسية للأخصائيين والفنيين من الطرف الآخر [1]

- تسهيل استخدام كل من الطرفين الخبراء والفنيين من الطرف الآخر في بلده، في المجالات العلمية والفنية .

المادة الثانية : يقوم كل من الطرفين ، بناءا على طلب الطرف الآخر، بوضع بعثة، أو بعثات تحت تصرفها ، للقيام بالدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية ، والمساهمة في التطوير.

وتحتوي هاته الاتفاقية على خمسة عشر مادة أخرى وسنوجز أهم البنود فيها :

- يقدم كل من الطرفين للآخر في حدود إمكانياته خبراء وأساتذة وعاملين وفنيين .

- تنظيم حلقات دراسية وتدريبية ، وكذلك دورات في المؤسسات العامة للمرشحين الذين يقدمهم للطرف الآخر[2].

---

[1]- الوقائع العراقية، **العدد 2677**، 1978/10/16م، ص 1293.

[2]-جريدة الوقائع العراقية ، **العدد 2677** ، 16/ 10 / 1978م ، ص 1294 .

خلاصة الفصل :

نستنتج من هذا الفصل الذي يتناول المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعلاقات بين الجزائر والعراق ، أن البلدين قد تعاونا في العديد من الجوانب ، وذلك من خلال تأييد بعضهما في القضايا السياسية كالانقلابات العسكرية لهما ، كما أنهما تكاتفا في الجوانب الاقتصادية واشتركا في العديد من الروابط كالفكر الاشتراكي والقومية العربية، و دور البلدين في توحيد البلدان العربية ضد الاستعمار والتبعية ، إضافة إلى التبادل التعليمي الذي كان بين الجزائر والعراق وخصوصا في هذه الفترة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : الوساطة الجزائرية في حل النزاع العراقي الإيراني " اتفاقية الجزائر 1975م".

المبحث الأول: الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران.

المطلب الأول : أسباب الصراع العراقي الإيراني.

المطلب الثاني : المبادرات التي سبقت الاتفاقية .

المبحث الثاني: اتفاقية الجزائر 1975م.

المطلب الأول : مضمون الاتفاقية.

المطلب الثاني : نتائج الاتفاقية .

المطلب الثالث : انعكاساتها على العلاقات الجزائرية العراقية.

شكلت مشكلات وخلافات الحدود إحدى ابرز مدخلات الصراعات والحروب في الوقت الماضي والحاضر، إذ هي النقاط الحمراء التي يجب أن تقف عندها الدول وهي المراكز الحيوية والنقاط الإستراتيجية التي ترى دولا معينة أن الوصول لها هو مطلب لابد من تحقيقه وان تمت التضحية بالأموال والرجال وحتى بتهديد الجانب الاقتصادي، وخصوصا إن كانت هذه المشكلة بين بلدين إسلاميين كالعراق وإيران، وهي مشكلة غير معاصرة إنما هي قديمة وترجع جذورها إلى العهد العثماني، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى جذور الصراع العراقي الإيراني واهم الوساطات الدولية التي كانت تهدف إلى فض النزاع ، ونتناول أهم وساطة لحل هذا الصراع وهي الوساطة الجزائرية الموسومة "بإتفاقية الجزائر" سنة 1975 م .

المبحث الأول :أبعاد التدخل الجزائري:

يعتبر الصراع العراقي الإيراني من ابرز الصراعات المعاصرة، والتي لها تأثير كبير على الساحة السياسية، كون هذا الصراع بين بلدين إسلاميين من جهة، وكونه يهدد منطقة الخليج خصوصا والعالم العربي عموما، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الأسباب التي كانت وراء هذا الصراع ؟ وما هي أهم الجهود الدبلوماسية لحل هذا النزاع ؟

المطلب الأول: أسباب الصراع العراقي الإيراني

اتسمت العلاقات العراقية – الإيرانية ، بالشد أحيانا والجذب أحيانا أخرى، وقد غلب عليها التوتر والعداء في مراحل عديدة ،وذلك ابتدءا من العهد العثماني حينما كان العراق تحت السيطرة العثمانية، لكن الملفت في تلك العلاقة، ومن خلال الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين الطرفين، أنها في غالبيتها عقدت لتحقيق مكاسب سياسية، كما أنها لم تستطع حل مشكلة الحدود بين البلدين المتعاقدين، بل أن الخلاف في تفسيرها وتطبيقها أحياناً، كان اعقد من النزاعات التي سبقت عقدها، وذلك راجع إلى أن كلا الفريقين وظفوا كل الحجج والحيل القانونية الممكنة، من أجل كسب ما يمكن كسبه من الغنائم السياسية بحسب ما يلائم تفسير كل طرف من الأطراف لتلك المعاهدات والاتفاقيات[1].

ويمكننا القول بأن هذه المشكلة أي مشكلة الحدود العراقية – الإيرانية ظلت مشكلة سياسية قبل كل شيء، على الرغم من أنها استندت في الكثير من جوانبها إلى القانون، ومع ذلك فإن أهمية المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين خلال المراحل التاريخية المختلفة لحل تلك الخلافات والمشاكل بينهما، تأتي من كونها تمثل أساسا تاريخياً لاتفاقية الجزائر لعام 1975م[2].

والصراع العراقي الإيراني ومن قبل الصراع الفارسي العثماني ،واحد من الصراعات التي تطورت لأشد حالاتها وهي الحرب وذلك بسبب الخلافات الحدودية بين البلدين رغم كل عوامل التداخل المشتركة التي يجب أن توحد بينهما لا أن تفرق ولكن تاريخ العلاقات الثنائية أشار أكثر من مرة إلى توتر وصراع وحرب بسبب مشكلة الحدود بين العراق وإيران.

---

[1]–فلاح خلف محمد ،**اتفاقية الجزائر 1975م"مقدماتها ونتائجها– دراسة تاريخية–"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات التاريخية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006م، ص52.

[2]– المرجع نفسه ، ص52.

وقد يرى الناظر إلى خريطة الحدود العراقية الإيرانية أن ثمة مواطن عديدة للالتقاء وان الحدود لا يقع بينهما مناطق فاصلة ربما باستثناء المنطقة الشمالية حيث الجبال الشاهقة أما ما بعدها جنوبا فسهول مشتركة تخترق حدود البلدين، إذ يقع شرقا النجد الإيراني الشاسع الذي قامت عليه الحضارة الفارسية، والى الغرب تقع البراري الغرينية الشاسعة بنفس القدر لحوض الدجلة والفرات وفيها جنوبا مسطحات مائية كبيرة، ومن ثم مجرى مائي كان هو السبب الأكبر لأن تؤدي مشكلة الحدود إلى حرب طاحنة لمدة ثماني سنوات[1] .

وعند الرجوع إلى تاريخ وجذور مشكلات الحدود فنجد أن إيران فتحت بغداد لأول مرة في عام 1507م ولكنها عادت لسيطرة الدولة العثمانية مرة أخرى في عام 1534م، وقد وقعت العديد من المعارك العسكرية بين كلتا الدولتين استمرت حتى زوال الدولة الصفوية في عام 1722 م وكانت هذه الدولة أو تلك تناوب السيطرة على العراق، و في عام 1639م تطورت النزاعات على صراعات على الحدود لأول مرة وتوجد العديد من الأسباب أو المشكلات التي أدت إلى ظهور الصراعات بين الدول في الحدود وهي :

- لم يكن العراق يشكل وحدة رسمية معترفة بها و إن وكانت بغداد والبصرة والموصل ولايات تابعة للدولة العثمانية ، حيث احتلت بوصفها عاصمة إقليمية وضعا خاصا .
- لم تكن الحدود بين هذه الولايات الثلاث والدولة الفارسية محددة كتابيا ولم تكن الحدود الإيرانية نتيجة لمطالب متناقضة على الحدود، بل كان الدافع هو اهتمام إيران بالسيطرة على بغداد والمقدسات الشعبية وحماية السكان الشيعيين.

وقد تمت تسوية المطالب لكل الدول في المعاهدات الأولى بين الدولة العثمانية والفارسية خلال الأعوام 1555 م و 1590 م و 1611م و 1613م وكذلك عام 1618 م ، أما تخطيط الحدود فلم يوضع في الاعتبار ولم يكن موضوعا للمفاوضات وتم تحديد مناطق نفوذ كلتا الدولتين في معاهدة ذهب 1639م ولكن لم يتم تثبيت الحدود[2]، و لعل أهم خلل في المعاهدات التي أبرمت لترسيم الحدود بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية أنها لم تعين بدقة الحدود الطويلة والتي تبدأ من قمة جبل آرارات شمالا حتى مصب شط العرب جنوبا وظلال

---

(1)– بيداء محمود احمد ، "**<u>الحدود العراقية الايرانية دراسة تاريخية سياسية</u>**" ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 20 / 21 ، ص 92.

(2)– فاضل رسول :**<u>العراق– إيران ... أسباب وأبعاد النزاع</u>** ، الهيئة العامة للاستعلامات ، 1991م، ص 15.

غموض في هذه الحدود عاملا رئيسيا في توتير العلاقات بين البلدين والتي تحولت فيما بعد إلى خلافات معقدة بين إيران والعراق .

استمر التوتر بين الجانبين يتصاعد وخصوصا بعدما دخلت فيه عناصر جديدة، أهمها تأثره بالتنافس بين بريطانيا من جهة ، وفرنسا والروس من جهة أخرى، حيث كانت بريطانيا تسعى لإبقاء مشكلة الحدود قائمة لتضمن تدخلها المستمر تحت غطاء الوساطة بين الطرفين ولكنها لم تكن تسمح ببلوغ التوتر لدرجة الحرب وهذا لاعتقادها أن ذلك سيضعف كلا الطرفين ويفتح الطريق أمام الروس لتهديد المستعمرات البريطانية في الهند، وأعد الإيرانيون العدة لهجوم واسع ضد خصومهم عام 1844م وأسفرت هذه الوساطة بين الطرفين على تأليف لجنة تضم ممثلين لإيران والدولة العثمانية ، وبعدها بأربع سنوات عقدت معاهدة أرضروم الثانية عام 1848م و بعدما شن العثمانيون هجوما على مدينة كربلاء المقدسة في العراق إلا أنها بوجود مساعي روسية بريطانية حالة دون وقوع حرب دامية [1] .

ولقد أدى زوال الدولة العثمانية إلى إعادة تنظيم المنطقة وفتح الباب أمام صراعات جديدة بين الدولتين الحديثتين إيران والعراق وقامت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية أثناء الحرب العالمية الثانية بتقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ في اتفاقية "سايكس بيكو" وغزت بريطانيا العراق في 1917م وأصبحت طبقا لمفاوضات السلام في باريس دولة منتدبة وظلت تسيطر على العراق حتى عام 1932م وذلك بالرغم من إعلانه دولة مستقلة في 1922م غير أن مصير كردستان الجنوبية أي شمال العراق لم يكن أمره قد حسم بعد .

واستغلت إيران عدم استقرار الدولة العراقية الحديثة النشأة والصعوبات الداخلية والمشاكل التي تواجهها فطالبت بإعادة النظر في الحدود التي قد تم رسمها في عام 1914م بحجة أن هاته التسوية لم تكن في صالحها واعترضت على الرأي العراقي الذي يفيد بان الدولة الجديدة جزء موروث من الدولة العثمانية.

وقد ازدادت حدة التوتر على طول الحدود بدءا من 1924م وهذا يرجع إلى أن العراق أصدرت قانون الجنسية في 1924م، ولم تضمن الجنسية العراقية إلا لمواطني الدولة العثمانية ولم تمنحها لمائتي شيعي ممن يحملون الجنسية الإيرانية، ورغم كل المحاولات لحل مشكل

---

[1]– سالم مشكور ، **نزاعات الحدود في الخليج " معضلة السيادة والشرعية"** ، ط1 ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، لبنان ،1993، ص 87، ص 89.

الحدود بين البلدين، فقد ظلت مشكلة حول شط العرب بدون حل وكان أهم مطلب لإيران هو تقسيم السيادة على شط العرب ورسم الحدود بمحاذاة طريق الوادي على جانبي الممر المائي[1]. هذا ما أدى بإيران إلى الإعلان عن إلغاء بروتوكول الأستانة لعام 1913م فتدهورت العلاقة بين الطرفين بشكل ملفت، حتى أن الأخيرة رفضت دخول العراق عصبة الأمم قبل تسوية الخلاف حول شط العرب، في حين رفع العراق شكوى ضد إيران ونتيجة لذلك عقدت معاهدة عام 1937م وتضمنت هذه المعاهدة الاعتراف بشرعية بروتوكول القسطنطينية سنة 1913م الذي يقضي بحصول إيران على 7.75 كلم تقريبا أمام عبادان.

فضلا عن السماح لها باستخدام النهر وأيضا التأكيد على أن يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية أو السفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية وبتفحص المعاهدة يمكن أن نلاحظ أهم مكتسب حققته إيران هو امتلاك حظوظ متساوية في شط العرب مع العراق، سبعة منها مقابل ميناء المحمرة يكون خط الحدود فيها منتصف مجرى المياه، والأخرى مقابل ميناء عبادان يكون خط الثالوك هو الحدود فيها، ولكن رغم ذلك فإن معاهدة الحدود 1937 لم تضع حدا نهائيا للتوتر في علاقات البلدين إذ سرعان ما ظهرت من جديد مع سقوط النظام الملكي وقيام الحكم الجمهوري في العراق [2].

إذ أخذت إيران تطالب العراق بعد زوال العهد الملكي فيه وقيام النظام الجمهوري أيبعد ثورة 14 تموز 1958م بتعديل خط الحدود في شط العرب ليكون خط منتصف النهر، وبعدم وجود استجابة ورد لطلبها أعلنت سنة 1965مإلغاء معاهدة 1937م، وهذا ما أدى إلى تأزم العلاقات وتدهورها بين البلدين .

ويمكن إيجاز أهم الأسباب لمشاكل الحدود بين العراق وإيران في ما يلي (ينظر الملحق رقم 3)

- كان الخلاف على مياه الأنهار والأودية التي تجري من إيران نحو العراق حيث كانت إيران تبني سدودا عليها أو تهدر المياه حتى تنقطع عن المدن والقرى العراقية ، ومنه تحدث الشكوى وتجري الاتصالات بين البلدين وغالبا ما كانت تحتج إيران بشح المياه.

---

(1)– فلاح خلف محمد ، المرجع السابق ، ص 114

(2)-المرجع نفسه ، ص 120– 121.

- كما كان الخلاف يقع على الثروة النفطية في منطقة" خانقين" في المناطق الداخلية وكذلك المياه الإقليمية إذ عرضت إيران استثمار ثرواتها النفطية في مياهها الإقليمية سنة 1957 فلاحظت العراق إن العمل يشمل جزءا من مياهها الإقليمية الخاصة بها، فحدث الخلاف [1].

المطلب الثاني : الجهود الدبلوماسية التي سبقت عقد اتفاقية الجزائر

على الرغم من أن الجزائر كانت المكان الذي أعلن فيه اتفاقية الجزائر عام 1975م وارتبط اسمها بإسم المنطقة التي انعقدت فيها، إلا أن الولادة الحقيقة لها كانت قبل ذلك التاريخ وفي غير ذلك المكان، فإتفاقية الجزائر نستطيع القول أنها من أنجع الوساطات التي حاولت حل هذا النزاع، وقد قامت بصنعها ظروف إقليمية ودولية عديدة، كما أنها قد سبقتها جهود دبلوماسية من طرف العديد من الدول سواء كانت عربية أو أجنبية وهذا بهدف التوصل إلى اتفاق عراقي – إيراني، يزيل التوتر بينهما ويحقق لكل منهما مصلحة مؤكدة من وجهة نظره، ولا سيما أن التاريخ يشهد، للدوليتين بتاريخ مليء بالعنف والكراهية فالاختلافات بينهما عميقة : أيديولوجية ، سياسية، إقليمية جيوسياسية، وهذه السمة البارزة في العلاقة بين حكومة البعث و نظام الشاه الإيراني كما قام كل من العراق وإيران بمحاولات لإسقاط الأخرى ووضع المكائد للقضاء عليها، فإيران استخدمت سفارتها في بغداد كمركز لإحاكة المشاكل ضد نظام البعث، وبدأت بنشر الدعايات المعادية لذلك النظام من خلال راديو الأهواز، فضلا عن استغلالها للمشكلة الكردية في هز كيان العراق وعدم استقراره، وفي الجهة الأخرى قام العراق بطرد آلاف المقيمين الإيرانيين في العراق، وإغلاق الحدود بوجه من اعتادوا زيارة العتبات والأماكن المقدسة في النجف وكربلاء.

كما قام العراق أيضا بتغيير اسم منطقة خوزستان إلى عربستان نسبة إلى نسبة العرب فيها وغير تسمية الخليج الفارسي إلى الخليج العربي واستخدامه للسفارة العراقية في باكستان كمركز لدعم الانفصاليين البلوش[*] في إيران[2]، كما قلنا سابقا أن اتفاقية الجزائر قد سبقتها العديد من

---

(1)-محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد العراق " 1924– 1991م "** ، المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان ، 1992م ، ص 447 ، 448.

(*) تقع بلوشستان جنوب شرقي إيران ، يقطنها البلوش الذين ينتمون للمذهب السني ، ويعد اقليم بلوشستان في إيران امتداداً لإقليم بلوشستان الكبرى الذي يمتد في غربي باكستان وجزء من أفغانستان . حول موضوع الدعم العراقي للبلوش (ينظر : المرجع نفسه ، ص 65).

(2)– فلاح خلف محمد ، المرجع السابق ، ص 123.

الجهود الدبلوماسية من العديد من الأطراف محاولة منها لإزالة هذا الصراع تداركا لوقوع حرب دامية بين البلدين ، وسنحاول ذكر أهمها في نقاط موجزة وهي :

– الوساطة السوفياتية : ترجع الوساطة السوفياتية إلى عام 1973م، وهذا عندما اقنع رئيس الوزراء السوفياتي نيكولاي بدوغورني[*]، الحكومة العراقية بضرورة حل الخلافات مع إيران، إلا أنها نجحت نسبيا في أن تجمع وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي، ووزير الخارجية الإيراني عباس خلعتبري[**] في جنيف، وكانت أهم محاور المحادثات بين الوزراء هي موضوع شط العرب (ينظر الملحق رقم 4)، واحتلال الجزر الثلاث في الخليج العربي (ينظر :الملحق رقم 5)، بالإضافة إلى التطرق للمساعدات التي قدمتها إيران للأكراد في العراق وبالرغم من الجهود الدبلوماسية التي قام بها الاتحاد السوفياتي إلا إن هذه المحادثات فشلت لأن كل من العراق وإيران يريد السيطرة على شط العرب وتمسكهما به، أيضا المسألة الكردية كانت من أسباب فشل هذه المحادثات[1].

دور الأمم المتحدة : قامت هيئة الأمم المتحدة بالتدخل المباشر بين الدولتين جراء الطلب الذي تقدم به العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 12 فيفري 1974 م، بشأن العدوان الإيراني على أراضيه وقد أسفر عن قيام مجلس الأمن الدولي بعقد جلسة خاصة في 16 شباط 1974 للنظر في تطورات الوضع على الحدود العراقية الإيرانية ، وخلال هذه الجلسة ندد ممثل العراق في المجلس "طالب شبيب" بالاعتداءات الإيرانية على الأراضي العراقية منذ 10 كانون الثاني، كما أكد تمسكه بلاده العراق شرعية معاهدة 1937م وأنها غير قابلة للتغيير هذا ما جعل الأمم المتحدة تقوم بإنشاء محطات إنصات الكترونية عليها، أما المندوب الإيراني "فريدون هويدا"

(*) **نيكولاي بودوغورني** : رجل سياسي روسي الأصل عمل في مجال الهندسة ، وتقلد العديد من المناصب المهمة في الحزب الشيوعي السوفياتي ، و تقلد من منصب رئاسة الوزراء من سنة 1965 إلى سنة 1977م .(محمد خلف فلاح ، المرجع السابق ، ص107).

(**) من مواليد عام 1913، تلقى تعليمه في باريس وحصل على درجة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية ، عين في وزارة الخارجية عام 1942 وتدرج في المناصب حتى أصبح وكيلاً لوزارة الخارجية ثم وزيراً للخارجية في عهد وزارة زاهدي التي شكلها بعد سقوط حكومة مصدق عام 1953 ، ثم تولى حقيبة وزارة الخارجية مرة ثانية في عهد حكومة أمير عباس هويدا التي شكلها عام 1965 والتي استمرت حتى عام 1977 ، احتفظ بمنصبه هذا حتى عام 1978 ، اعتقل في عام 1979 في إثر قيام الثورة الإسلامية وسقوط نظام الشاه في إيران وأعدم في نيسان من العام نفسه(المرجع نفسه ، ص76).

[1]– نهاد طالب عويد جبير الحميداوي: **العلاقات السياسية العراقية السوفياتية 1972م– 1980م** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة ذي القار ، قسم التاريخ ، العراق ، 2014م ،ص75 ،ص 76).

الذي زعم بأن الاشتباكات على الحدود وقع على الأراضي الإيرانية وليس العكس وهدد باستخدام القوة ضد العراق باعتبار انه مركز المؤامرات والفتن في المنطقة .

وفي 28 فيفري أوعز المجلس إلى السكرتير العام الأمم المتحدة "كورت فالدهايم" دراسة المشكلة بين البلدين وتعيش ممثل شخصي عنه لزيارة المنطقة الحدودية المتنازع عليها وشط العرب وتقديم مذكرة بهذا الشأن، كما اتخذ المجلس في 7 مارس قرارا يوصي بوقف إطلاق النار بين الجانبين ومتابعة النزاع العراقي الإيراني لمنع حدوث أي اشتباكات أخرى حول شط العرب، وسماع كل من الطرفين وتعليلاته ، حيث قام "كورت فولدهايم" بدوره بتقديم التقرير المذكور إلى مجلس الأمن الدولي في 21 مارس 1974م، فأصدر المجلس قراره المرقم (348) في مارس 1974م والمتضمن قرار المبعوث الدولي فضلا عن اتفاقية الطرفين على النقاط التالية :

- أن يلتزم كل من الطرفين بقرار وقف إطلاق النار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في السابع من مارس 1974م[1].
- أن يلتزم كل من الطرفين بسحب قواته العسكرية المتمركزة على طول الحدود بموجب تنظيم يتفق عليه الطرفان .
- أن يلتزم كل من الطرفين بتهيئة جو مناسب للبدء في المفاوضات وذلك بالامتناع كليا عن القيام بأية أعمال عدوانية .
- محاولة تسوية النزاعات بين الطرفين.

الوساطة العربية :

تدخل في الصراع العراقي الإيراني العديد من الوساطات لحل هذا النزاع ولم تبقى الدول العربية بمنأى عن هذا الصراع إنما حاولت التدخل أيضا فيه ومحاولة حله لان هذا الصراع بين قوميتين قومية عربية تمثلها العراق وقومية فارسية تمثلها إيران وبين دولتين إسلاميتين أي أنه صدام يرتكز على الخلاف العرقي بين الطرفين ومن هنا شاركت في هذه الحرب دول عربية تؤيد

[1]– راضي داوي طاهر الخزاعي ، **العلاقات العراقية – الإيرانية "1963–1975" دراسة تاريخية سياسية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، بغداد ، العراق ، 2007 ، ص 128 . 129 .

العراق انطلاقا من الارتباط القومي واستنادا إلى ميثاق الدفاع العربي المشترك ودول أخرى لها مصالح مع إيران سواء كانت عربية أو كانت معادية للعروبة [1].

فأوكلت بذلك مهمة الوساطة العربية، لكل من الرئيس أنور السادات وملك المغرب الحسن الثاني والملك الأردني حسين بن طلال، في مؤتمر القمة الإسلامية في الرباط الذي عقد في تشرين الأول عام 1974م، إذ اتخذ المؤتمرون قرار الوساطة بالإجماع وذلك بعد أن قدم صدام حسين شكايته ضد إيران خلال ذلك المؤتمر، وسارع أنور السادات التي كانت له علاقات طيبة مع شاه إيران، والذي أمل من خلالها أن توسطه لإنهاء النزاع بين العراق وإيران، وقام بإرسال مندوبه أشرف مروان إلى عاصمتي البلدين في تشرين الأول عام 1974م، وبعد لقائه بصدام حسين الذي أبلغه باستعداده التام لتقديم التنازلات لإيران بشأن حقوق الملاحة في شط العرب شريطة وقف المساعدات الإيرانية للكرد، لكن انعدام الثقة بين الطرفين، جعلت هاته الوساطة تفشل. [2]

---

[1]–رأفت غنيمي الشيخ : التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1992، ص 256 – 257.

[2]– محمد فلاح خلف ، المرجع السابق ،ص ص 125 ، 126

المبحث الثاني :الإعلان الرسمي لاتفاقية الجزائر:

شهدت العلاقات العراقية الإيرانية توتراً واضحاً منذ ديسمبر 1973 بسبب المصادمات التي وقعت على الحدود بين البلدين ، والتي حمل كل طرف مسؤوليتها الطرف الآخر، وبفشل جميع الوساطات لحل النزاع بين العراق وإيران ، قامت الجزائر بالوساطة والتدخل من اجل فك هذا النزاع الذي دام سنوات عدة .

المطلب الأول : اتفاقية الجزائر 1975م

تعتبر اتفاقية الجزائر من أنجح الوساطات العربية والأجنبية التي قامت بها الدول لتخفيف الصراع العراقي الإيراني والتأثير عليه، وقد تجلى هذا الأثر بشكل واضح في الدور الذي أدته الجزائر، وذلك ليس لأنها نجحت فقط في الجمع بين صدام حسين[*] والشاه محمد رضا بهلوي[**] وجها لوجه فحسب (ينظر الملحق رقم 6)، بل لأنها أسهمت في إنضاج المشروع الذي تمت بلورته في مؤتمر اسطنبول وما تلته من اجتماعات بين ممثلي الجانبين العراقي والإيراني، والذي تم إعلانه على أرضها، فقد كانت الجزائر الطرف الثالث الذي أخذ صفة الشاهد والمراقب على تنفيذ ذلك الاتفاق[1].

(*) **صدام حسين** : هو عربي سني ، من قرية العوجة الفقيرة نسبيا في منطقة تكريت بالعراق والمشهورة بانتساب أبنائهاإلى الجيش ، ولد في 28 أفريل عام 1937 ، وعاش في فقر مدقع وعمل في أشغال بسيطة ن ولكنه حصل ما يكفي من العلم على الأقل في المرحلة الثانوية والبدايات الجامعية ، واشتهر بذاكرته الفوتوغرافية حيث أنه يحفظ بسرعة أدق التفاصيل وبدأ في العمل السياسي التنظيمي والسري مبكرا متأثرا بخاله خير الله طلفاح أستاذ المدرسة والضابط السابق في الجيش العراقي ، وفي 1969م لعب صدام حسين ابن 32 عام ، دورا كبيرا في بناء أجهزة السلطة التي أوصلت إلى مناخ الاستقرار الذي شهده العراق في العقد الذي تلا انقلاب 1968م ، فأصبح في ذلك العام رئيس جهاز المخابرات ونائب أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي ونائب رئيس الجمهورية و "ولي العهد " الوحيد ، وقد استعمل صدام حسين سلطته الاستخباراتية للقضاء على البعثيين البارزين من قيادات الحزب وشخصياته والذين قد يشكلون تحديا لصعوده ، وخلال فترة وجيزة ضم صدام إلى صلاحياته مكتب شؤون الفلاحين ووزارتي التربية والإعلام ، (كمال ديب ، موجز تأريخ العراق " من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية " ، ط1 ، دار الفارابي، بيروت، لبنان 2013 ، ص 101- 102) .

(**) **الشاه بهلوي** : ولد في عام 1919 في مدينة طهران ، أنهى دراسته الأولية فيها ثم سافر إلى أوربا عام 1926 وعاد إلى بلاده عام 1936 ليلتحق بكلية الضباط في طهران حيث تخرج منها في حزيران 1938 برتبة ملازم ، تولى زمام السلطة في إيران عام 1941 بعد تنازل والده رضا بهلوي ، سقط نظام حكمه الشاهنشاهي بقيام الثورة الإسلامية في تموز 1979. (ينظر : راضي داوي الخزاعي ، المرجع السابق ، ص 128.)

[1]- محمد فلاح خلف ، المرجع السابق ، ص 79 . 80.

عقد اجتماع رؤساء منظمة الأوبك في آذار عام 1975م في الجزائر(ينظر الملحق رقم 6)، وقد واجه النظام البعثي في العراق العديد من الأزمات إثر فشله في القضاء على الأكراد ، هذا ما أدى بالرئيس الجزائري هواري بومدين الذي كان يرأس منظمة الأوبك أن يتوسط لحل الخلاف بين إيران والعراق،وقد أبلغ الشاه بأن صدام حسين أخبره بأنه سيستغل مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) الذي كان سينعقد في الجزائر من أجل التوصل إلى حل للمشاكل واتفاق واضح مع شاه إيران[(1)].

حيث توجه صدام حسين لحضور الاجتماعات بدلا من الرئيس أحمد حسن البكر، مساء الثالث من مارس عام 1975 وقد تم نزوله في مطار الدار البيضاء بعد دقائق من وصول الشاه إيران إليه، حيث تم استقبالهما من طرف الرئيس الجزائري هواري بومدين في المطار[(2)] وقام هذا الأخير بمحاولات ومحادثات لحل النزاع والوصول إلى حل يرضي كلا الطرفين مع عدم المساس بوحدة التراب الوطني لكليهما .

وقع السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والشاه الإيراني محمد رضا بهلوي في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من مساء يوم 15 مارس بتوقيت بغداد على اتفاقية إنهاء المشاكل المعلقة بين العراق وإيران فقد تم بحضور الرئيس هواري بقصر الأمم بالعاصمة الجزائرية [(3)].

وقد اتسمت هذه المحادثات (ينظر الملحق رقم 7) التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين ببديع الصراحة الكاملة وبإرادة مخلصة من الطرفين للوصول إلى حل نهائي دائم لجميع المشكلات القائمة بين بلديهما، وتطبيقا لمبادئ سلامة التراب الوطني وحرمة الحدود، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للبلدين[(4)] وقسمة مياه النهر من اجل مراقبة الملاحة فيه وتم تثبيت تلك التسوية بعد ثلاث سنوات من معاهدة بغداد ، كما نصت هاته الاتفاقية على أن يتملك كل بلد ضفته الخاصة به

[(1)]– غلام رضا نجاتي ، **التاريخ الإيراني المعاصر " إيران في العصر البهلوي "** ، ترجمة : عبد الرحيم الحمراني ، ط1 ، دار الكتاب الإسلامي ، إيران ، 2008 ، ص 334

[(2)]– محمد فلاح خلف ، المرجع نفسه ، ص 80

[(3)]– **اتفاق العراق وإيران على حل كافة المشاكل بين البلدين** ، جريدة الجمهورية العراقية ، العدد 2274 ، 7مارس 1975م .

[(4)]– شاكر محمود ، المرجع السابق ، ص 448.

وعدم المساس بوحدة التراب البلد الآخر[1].

وقد تلا السيد عبد العزيز بوتفليقة[*] وزير الخارجية الجزائري البلاغ المشترك الصادر عن محادثات الجانبين حول هذه المسألة وفيما يلي نص البلاغ المشترك : " أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك في عاصمة الجزائر وبمبادرة الرئيس هواري بومدين تقابل مرتين صاحب الجلالة شاه إيران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة واجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران ، وذلك لبحث الحلول ومحاولة الوصول إلى حلول جذرية لفك النزاع بين البلدين وبدء صفحة جديدة خالية من الصراعات وبشرط أن تكون هاته الحلول ترضي الطرفين[2].(ينظر الملحق رقم 8).

وبعد ظهر يوم الخميس المصادف للسادس من مارس عام 1975م أعلن الرئيس هواري بومدين في نهاية الاجتماعات قمة الدولة المصدرة للنفط (الأوبك) ، أن العراق وإيران قد توصلا بشأن حل الخلافات التي كانت قائمة بينهما، واتفقا على نقاط رئيسية هي: (ينظر الملحق رقم 9)

أولا: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءا على اتفاق القسطنطينية لسنة 1913م ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914م..

ثانيا: تحديد حدودهما النهرية حسب خط الثالوك " أي أعمق النقاط في وسط النهر " .

ثالثا: بناءا على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على إجراء رقابة مشددة على حدودهما ، وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

---

(1)– بيار ميكال، **تاريخ العالم المعاصر " 1945م– 1991م"**، ترجمة: يوسف ضومط، ط1،دار الجبل، بيروت، لبنان 1993م، ص 513.

(*)**عبد العزيز بوتفليقة** ، رجل سياسي جزائري الأصل ، ولد في 2 مارس 1937م ، دخل مبكرا لخضم النضال من اجل القضية الجزائرية ، التحق في نهاية دراسته الثانوية لصفوف جبهة التحرير الوطني وهو في 19 من عمره ، حيث أصبح ضابطا في المنطقتين الرابعة والخامسة ، وبعدها بهيئة الأركان بالغرب ، وفي سنة 1962م أصبح عضوا في اول مجلس تأسيسي وطني ، ثم عين وزيرا للخارجية ، وفي 15 افريل 1999م انتخب رئيسا للجزائر ليومنا هذا (ينظر : موقع رئاسة الجمهورية ، نبذة رسمية عن عبد العزيز بوتفليقة ، اطلع عليه يوم : 10 ماي 2016م على الساعة 18:21، ، الموجود على الرابط:http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

(2)– **اتفاق العراق وإيران على حل كافة المشاكل بين البلدين** ، جريدة الجمهورية العراقية ، العدد 2274 ، 7 مارس 1975م.

رابعا : كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدَمُ عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه القرارات[1].

وقد قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بإزالة جميع العوامل السلبية التي تعكر علاقتهما وتبادل وجهات النظر ذات المصلحة المشتركة بطرق سلمية وتفاوضية وتنمية التعاون المتبادل كما يعلن الطرفان العراق وإيران أن تبقى المنطقة الحدودية في مأمن من التدخلات الأجنبية وعدم السماح بالدول الطامعة في استغلال هاته المشاكل من اجل تلبية مصالحها[2].

وان دراسة وتفحص البنود الأربعة هذه توضح بأنها فصَلت وفقا لمقاسات الأهداف التي كان يرومها الطرفين من عقد ذلك الاتفاق، فالمادتان الأولى والثالثة تعني تخلي إيران عن بضعة كيلومترات على الشريط الحدودي مع العراق وتمكين صدام حسين من القضاء على " التمرد الكردي " وذلك بعد أن يتوقف الشاه الإيراني عن تقديم المساعدات للأكراد بصفة عامة والمقاتلين بصفة خاصة ،أما المادة الثانية من الاتفاقية فتعني تلبية طموحات الشاه في شط العرب بعد أن وافق صدام حسين على أن يشير خط الحدود في الشط المذكور على وفق خط الثالوك ، فيما كانت المادة الرابعة من الاتفاقية بين البلدين[3] توضح استعداد العراق لتقديم تنازلات وحيث انه لم يرد أي إثارة لمطالبة العراق بالجزر التي تحتلها إيران في الخليج، فإن ذلك يعني من الوجهة الواقعية التسليم بضم إيران لهذه المناطق[4] كما دلت نفس المادة على تذكير الطرفين بأن الحصول على أي مكسب مهما كان نوعه يكون مصحوبا بدفع ضريبة عنه ومثال ذلك أن امتلاك إيران لأجزاء من شط العرب وامتيازات جديدة فيه تكون ضريبته التخلي والامتناع عن دعم الأكراد لزعزعة استقرار العراق ، بينما كانت ضريبة قضاء صدام حسين على الحركة الكردية المدعومة تخليه عن سيادة العراق الكاملة على شط العرب لصالح إيران، وان رفض أحد

---

[1]- محمود شاكر، المرجع السابق ، ص 448 ،ص 449.

[2]- المرجع نفسه، ص.449.

[3]- فلاح محمد ، المرجع السابق ، ص89 ص90.

[4]- فاضل رسول ، المرجع السابق ، ص 22.

الطرفين طلب الآخر أو الاتفاق المعقود بينهما يفسخ العقد كاملا ويلغى وهذا ما يعني إلزام الطرفين وإجبارهما بالتقيد ببنود الاتفاق [1] .

ولذا ضمان صيرورة اتفاقية الجزائر ونجاحها قرر القيام باجتماع آخر لوزراء الخارجية من العراق وإيران وبحضور وزير الخارجية الجزائر بتاريخ 15 آذار 1975م في طهران وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة الإيرانية – العراقية التي أسست من أجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك والمنصوص عليها سابقا وطبقا لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر إلى اجتماعات اللجنة ، التي ستقوم بتحديد جدول أعمالها، وطريقة عملها ، والاجتماع إذن اقتضى الحال بالتناوب في بغداد وطهران[2] وهي لجنة وزارية ثلاثية تتكون من وزراء خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، والعراق سعدون حمادي، ومن طرف إيران عباس خلعتبري، وكانت أولى اجتماعات تلك اللجنة في الخامس عشر من مارس عام 1975م في طهران[3] وقد تمخض عن اجتماعات اللجنة في السابع عشر من نفس الشهر ما عُرف ببروتوكول طهران والذي تقرر فيه تأليف ثلاث لجان مختلطة (عراقية وجزائرية وإيرانية) الأولى كانت لتخطيط الحدود البرية بين البلدين وفقا لبروتوكول القسطنطينية عام 1913م ومحاضر لجنة تخطيط الحدود عام 1914م .

أما اللجنة الثانية فقد كانت لتحديد الحدود المائية بين البلدين على أساس خط الثالوك واللجنة الثالثة كانت للرقابة على الحدود ومنع التسلل والتخريب، كما ذكرت جريدة النور العراقية:" بأن الدكتور "حمادي" رحب في بداية الاجتماع بالسيدين وزيري خارجية إيران والجزائر وأعضاء الوفدين وعبر عن أمله في أن يتم التوصل إلى نتائج ايجابية بصدد تنفيذ بنود اتفاق الجزائر من خلال أسس العمل التي تم التوقيع عليها في الاجتماع الأول المنعقد في طهران، كما صرح وزير الخارجية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة " أن العراق وإيران والجزائر وضعوا في اجتماعهم الأول في طهران الخطوط العريضة لسير عمل اللجان المنبثقة عن اتفاق الجزائر، وأضاف أن حكومة الجزائر تتابع باهتمام سير أعمال اللجان وقال إنني سعيد جدا لما تناهى إلى

---

(1)–فلاح محمد ، المرجع السابق ، ص 92.

(2)–محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 449.

(3)– جريدة الثورة العراقية ، **العدد 2022** ، 1975/03/16م.

سمعي عن الجهود الجبارة التي بذلها أعضاء اللجان من عراقيين وإيرانيين وجزائريين في سبيل إنجاح المهمات المناطة بهم" (1).

المطلب الثاني :نتائج اتفاقية الجزائر 1975م

بتوقيع اتفاقية الجزائر 1975م بين الدولتين الإسلاميتين العراق وإيران حدثت العديد من التطورات أو يمكن القول العديد من النتائج بعد توقيعها ويمكن ذكرها كالآتي :

أدت هذه المعاهدة إلى وقف الاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية، فضلاً عن توقف الأكراد في شن هجماتهم ضد الجيش العراقي في شمال العراق، وذلك بسبب انقطاع الدعم والإسناد الذي كانت تقدمه طهران لهم (2).

القضاء على الحركة الكردية المسلحة، حيث تعتبر من أول النتائج العملية لتطبيق البنود التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الجزائر بين صدام حسين والشاه (3)، فحال عودته من الجزائر وقبل أن يكتب اتفاقه مع صدام حسين على الورق، ليأخذ شكل المعاهدة، أمر الشاه محمد رضا بهلوي بوقف جميع المساعدات المقدمة للأكراد، وإغلاق الحدود بأسرع وقت ممكن بين العراق وإيران، حيث كانت هذه الاتفاقية بمثابة السكين التي طعنت بها الحكومة الإيرانية الحركة الكردية، فخلال ثمانية وأربعين ساعة من توقيعها سحب الإيرانيون قواتهم ومدافعهم وانهارت الحركة الكردية (4).

كما أعقب التوقيع على اتفاقية الجزائر تغييرات كبيرة في المسار العام لسياسة الحكومة العراقية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لقد أدى القضاء على الحركة الكردية المسلحة بعد اتفاقية الجزائر إلى تقوية مركز حزب البعث في الحكم، ولما لم يعد هنالك "خطر كردي" على السلطة، فلم يعد هنالك ضرورة لوجود شريك في تلك السلطة، حتى ولو كان ذلك الشريك ضعيفا، فالبعثيون قرروا بعد قمع الكرد التوجه صوب الانفراد بالسلطة في البلاد عبر مجموعة من الخطوات كان أولها تصفية الحركة الشيوعية

---

(1)–جريدة الثورة العراقية ، **العدد 2080** ، 21 ماي 1975م.

(2)– محمد خلف فلاح ، المرجع السابق ، ص 95.

(3)–عمر نافع نوري نصيف الحديثي ، **موقف مصر من قضايا المشرق العربي " 1967م– 1978م "** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الانبار ، العراق ، 2010م ، ص 211

(4)–نهاد طالب عويد جبير الحميداوي ، المرجع السابق، ص 90.

في العراق، وذلك باتهام الحزب الشيوعي باتخاذ الجبهة الوطنية سلّماً للقفز إلى السلطة[1]، وبدأت المضايقات والاعتقالات تتصاعد ضد أعضاء الحزب الشيوعي، وجرت اغتيالات كبيرة للعديد من قادته ، وكوادره عن طريق الدهس بالسيارات أو إطلاق الرصاص ادعت المصادر الحكومية بأنها "حوادث مؤسفة، والذي قام بها مجهول الهوية وغير معروف " **وان هذه الأحداث مجرد أحداث عادية لا يوجد من تسبب بها وان وجد فقد يكون غير معروف**[2].

وقد كان لاتفاقية الجزائر تأثيراتها في تحديد وتوجيه سياسة العراق الخارجية ، فبعد توقيعها بوقت ليس بقصير، تغير العداء المتبادل الذي كان يسود العلاقات بين البلدين العراق وإيران ، حيث تبدلت بشكل ملحوظ منذ اتفاقية الجزائر وأصبحت تتسم بطابع الودية والتقارب وتمثل ذلك في تبادل الزيارات الودية والشروع في عقد الاتفاقيات بينهما وتغيرت على ما كانت عليه آنفا.

وعلى نفس المستوى تبدلت حالة الجفاء وعدم التقارب التي كانت تتسم بها العلاقات بين العراق والسعودية ، وتعود أسباب هذا العداء بين البلدين في أن السعودية كانت تشكل احد الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، أيضا كونها تربطها علاقات ودية ووطيدة بإيران لكن بعد توقيع اتفاقية الجزائر سنة 1975م جعلت هذا الجفاء يختفي وتحل محلها سياسة التقارب وتبادل الزيارات والوفود وعقد بيتهما العديد من الاتفاقيات التي تخص الأمن المتبادل فيما بينهما.

ولعل أهم نتائج اتفاقية الجزائر أنها أزالت الغموض حول زيف الادعاءات العراقية في رفع الشعارات القومية وأظهرت التناقض الواضح بين مبادئها القومية وبين مصالحها الشخصية ،إذ لم تنجح الشعارات القومية التي أطلقتها في الدفاع عن عروبة الخليج والوقوف بوجه المطامع الإيرانية ، وذلك من خلال جذب دول الخليج بجانب العراق إبان حربه على الأكراد ومطالبته للدول العربية باتخاذ موقف رافض ومعادي من احتلال إيران للجزر الثلاث ولكن هاته الجهود في إقناعهم للوقوف معها باءت بالفشل[3].

---

[1]– محمد خلف فلاح ، المرجع السابق ، ص 108 ، 109.

[2]–محمد فلاح خلف ، المرجع نفسه ، ص 95– 98.

[3]– المرجع نفسه، ص 119.

المطلب الثالث : انعكاسات اتفاقية الجزائر على العلاقات الجزائرية العراقية.

تعتبر اتفاقية الجزائر بمثابة صفقة سرية ابرمها الشاه الإيراني وصدام حسين في الجزائر من اجل التفاهم ومحاولة الوصول إلى حلول جذرية للمشاكل القديمة بين البلدين وخصوصا حول شط العرب الذي كان من اكبر مسببات الصراع العراقي الإيراني كونه يمثل منطقة إستراتيجية مثلى.

ومن منطلق أن هذه الاتفاقية بمثابة حل جذري لمشاكل الحدود بين البلدين فقد كانت تأثيراتها كبيرة على مسار العلاقات الجزائرية العراقية ، فكما نعلم بأن العلاقات في هاته الفترة هي علاقات متينة وقوية على جميع الأصعدة ، لهذا تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة قفزة نوعية لتوطيد العلاقات بين البلدين وخاصة في المجال السياسي وتكثيف الزيارات والوفود والتبادلات بينهما أي أن العلاقات بينهما زادت ترابطا وتكاتفا بين البلدين .

ولكن فيما يتعلق بانعكاساتها فإن ما هو متوفر من وثائق فهو قليل جدا ولا تفصل كثيرا في هذا الموقف سوى أن هناك إشارات إلى أن وزير الخارجية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد أشار في مذكرة خاصة إلى أن الجزائر تريد أن يكون لها دور في تطبيق بنود الاتفاقية وان الجزائر أكد تبان ثمة إشكاليات وقيود في مسألة الأكراد[1].

وثمة وثيقة بريطانية سرية للغاية نشرتها جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية في عددها الصادر في 27 أوت 2007م وتحمل الرقم 80 والمؤرخة في 8 أفريل سنة 1975م ، وهي عبارة عن مذكرة مرسلة من "بي كي ويليامز" إلى مستر ماكلوني من الخارجية البريطانية والمذكرة تحمل عنوان :" مذكرة جزائرية على الاتفاق بين إيران والعراق " ، ومما جاء في هذه المذكرة إبراز دور الجزائر في هذه المبادرة الإنسانية من اجل حماية الشعبين العراقي والإيراني ومنع حدوث حرب دامية بين الطرفين ، ومن المؤكد بان العراق وإيران وهما بلدان كانا يمتلكان علاقات قوية مع الجزائر رحبا بالموقف الجزائري وعملا من أجل أن تظل الجزائر "عراب" تلك الاتفاقية التي كانت آثارها واضحة على كلا البلدين من حيث أن الحركة المسلحة الكردية في شمال العراق انهارت

---

[1]–ابراهيم خليل العلاف ، **تقرير انعكاسات اتفاقية الجزائر 1975م على العلاقات الجزائرية العراقية** ، جامعة الموصل، العراق. ص 1 .

بعد أن رفعت إيران الدعم العسكري عنها ، كما أن العراق اعترف بأن خط الثالوك في شط العرب هو الذي يفصل بين العراق وإيران ويعتبر بمثابة الحدود الرسمية بين البلدين[1].

كما وصف الرئيس الجزائري هوراي بومدين هذه الاتفاقية " **بأنها حدث تاريخي بالغ الأهمية، لا لمجرد مساسها بالعلاقات الإيرانية– العراقية، بل بالنسبة لمجمل المنطقة العربية، وفي اعتقادي فإن آثار هذا الحدث ستتجاوز حدود البلدين، بل حدود المنطقة العربية** "، وهذا لأنها تعتبر بمثابة خطوة مهمة لثبات الأمن والحفاظ على منطقة الخليج العربي [2].

ومن خلال أهمية اتفاقية الجزائر1975م فقد انعكست ايجابيا على العلاقات العراقية الجزائرية وذلك في جميع المجالات.

بالرغم من أن اتفاقية الجزائر كان لها صدى حسن على العلاقات بين الجزائر والعراق الا انه بعد مدة زمنية قصيرة تم إلغاءها من طرف صدام حسين (الملحق رقم 10)، وفي لقاء مع الرئيس الشاذلي بن جديد صرح انه كون الجزائر لا تملك حدودا مع العراق او مع إيران، إلا أنها أخذت على عاتقها حل هذا النزاع والوساطة فيه، فقد كان موقف الجزائر واضحا منذ البداية عبرت عن قناعة القائمين على السلطة ، بأن العالم الإسلامي وخاصة إيران تمثل عمقا استراتيجيا للأمة العربية ومكسبا لها في محاربة الصهيونية، وأكد على استعداد الجزائر لوقف ها النزاع ، لكن الشيء الذي أدهش هذا الأخير هو قول صدام حسين " إن من واجب الجزائر أن تقف إلى جانب العراق باسم الأخوة العربية" ولما ذكره بالاتفاق الذي وقعه مع شاه إيران في الجزائر سنة 1975م، تحت رعاية هواري بومدين وسوى بموجبه مشكلة "شط العرب" ، حيث أجابه قائلا : " **لقد مزقته**"، وهذا ما أدى بالرئيس الشاذلي إلى تكليف وزير الخارجية وعضو المكتب السياسي "محمد الصديق بن يحيى"[*] للشروع في الوساطة بين البلدين ، الذي عرف بدهائه وقدرته على الإقناع ، حيث قال " لقد نجحت في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين العام

---

(1)–المرجع نفسه ، ص 1 .

(2)– فلاح خلف محمد ، المرجع السابق ، ص ص120،123.

(*)– **محمد الصديق بن يحيى:** ولد في جانفي 1930م ، زاول دراسته حتى تخرجه من جامعة الجزائر، شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، ثم عضوا في الحكومة المؤقتة ، شارك في مفاوضات ايفيان وحصل ونال على إعجاب الفرنسيين بسبب حنكته ودهائه ، ولقب "بثعلب الصحراء" ، ثم عين وزيرا للخارجية سنة 1979 .(ينظر الموقع الالكتروني ، تمت الزيارة 17 ماي 2016 على الساعة 22:22 ، المتاح على الرابط الالكتروني : http://mseddik.ahlamontada.com/t1-topic

الماضي ، ولا انتظر منك الفشل هذه المرة الإيرانيون يثقون فيك ، وعليك أن تقنع صدام حسين بالعودة إلى اتفاق الجزائر سنة 1975م " وإثر ذلك قبل صدام حسين المفاوضة واستعداده الكامل في إرجاع السلام للمنطقة العربية.

وعشية 4 ماي 1982م ابلغ أن الطائرة التي كانت تحمل الوزير الصديق بن يحيى وهي طائرة "غرومان" الرئاسية فقد الاتصال مع برج المراقبة بعد تزودها بالوقود وإقلاعه من مطار "لارناكا" باتجاه طهران[1].

وقد سقطت الطائرة على الحدود الإيرانية التركية، غير أن تفاصيل سرد الأحداث كانت مختلفة، فكثير من الدبلوماسيين الجزائريين وأيضا مسؤولين ووزراء سابقين أكدوا في شهاداتهم، ان الصاروخ الذي فجر الطائرة، هو صاروخ سوفياتي اشتراه النظام العراقي غير انه لم يجري النبش في هذه القضية بشكل رسمي، لا من الطرف الجزائري ولا العراقي.

والظاهر في الأمرأن حادثة تحطم طائرة الصديق بن يحيى ما تزال لغزا من الغاز الدبلوماسية ولا يعرف من سيتم الكشف عن خلفياتها وأسبابها، والأطراف التي تقف وراء مقتل الوزير المحنك والوفد المرافق له، وقد كانت آخر هذه الشهادات ما كشفه السفير الجزائري السابق في عدة عواصم عربية "محمد برغام" أن الجيش العراقي كان وراء إسقاط طائرة المرحوم الصديق بن يحيى سنة 1982م .

ولكنها تبقى شهادات شخصية لا ترقى لتكون رسمية ويعتد بها، غير أن العديد من الجهات اختلفت في تفسير القصف " هل كان قصفا متعمدا من اجل إسقاط الطائرة أم وقع بالخطأ ؟ ، باعتبار أن الأجواء آنذاك كانت أجواء حرب وغير مستقرة [2].

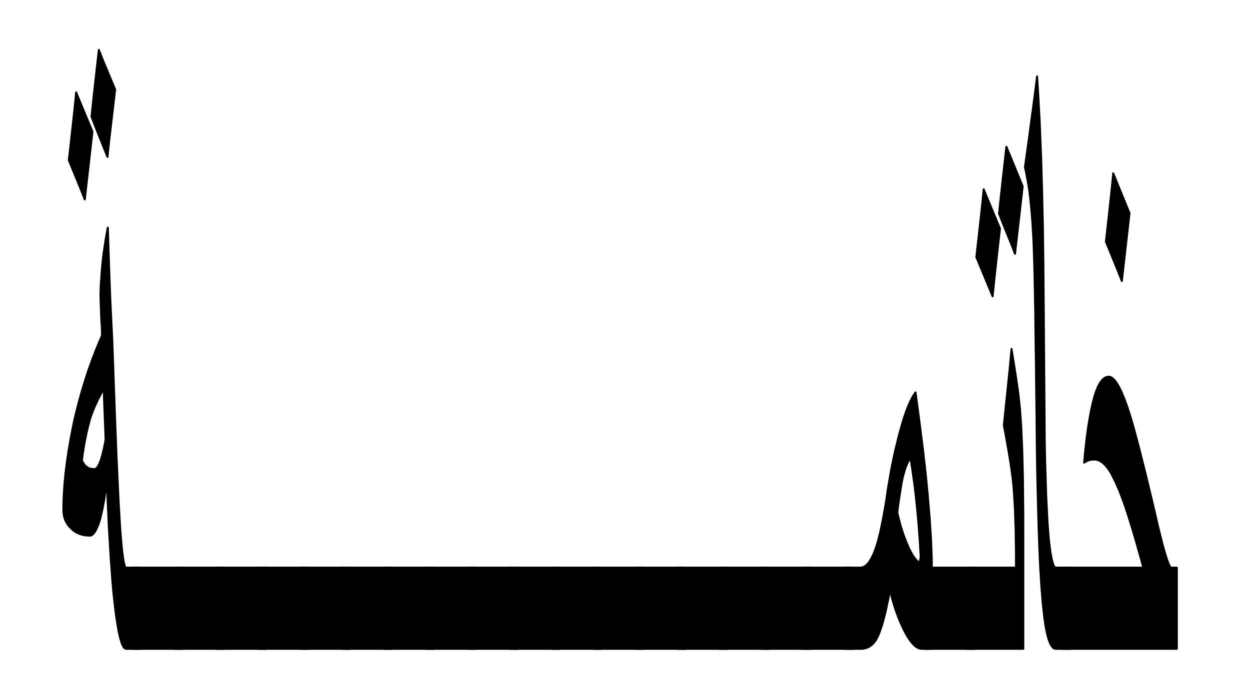
---

(1)-وردة بوجملين ، **هذه أسرار قضية الصديق بن يحيى بين صدام والشاذلي**، جريدة الشروق ، اطلع عليه يوم ، 11ماي 2016م ، المتاح على الرابط : http://www.echoroukonline.com/ara/articles/240243.html

(2)- جريدة البلاد ،**من اسقط طائرة وزير خارجية الجزائر الراحل محمد الصديق بن يحيى** ، اطلع عليه يوم :11 ماي 2016م على الساعة 19:26 ، المتاح على الرابط : http://www.elbilad.net/article/detail?id=10560

خلاصة الفصل :

تعتبر اتفاقية الجزائر سنة 1975م من أهم الاتفاقيات التي أبرمت من اجل وقف وتخفيف الصراع بين العراق وإيران، إضافة إلى أنها حاولت إرضاء الطرفين من خلال بنودها المتفق عليها، حيث أنها قسمت الحدود بالتساوي بين البلدين، بهدف إفشاء السلم والأمن في منطقة الخليج العربي خصوصا والوطن العربي عموما، على اعتبار أن كل من العراق وإيران بلدين عربيين إسلاميين وبتضررهما يتضرر الوطن العربي اجمع، وبتوقيع هذه الاتفاقية تطورت العلاقات بين الجزائر والعراق وتحسنت تحسنا ملحوظا.


خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي يتعلق بالعلاقات الجزائرية العراقية خلال الفترة الممتدة من سنة 1965م إلى سنة 1978م ، فإننا نستنتج مايلي :

تعد العراق والجزائر من أكثر الدول العربية التي شهدت تحولات وأحداث سياسية حاسمة منذ حصولهما على الاستقلال من الدول الاستعمارية التقليدية ، هذا ما جعل كل من البلدين يتكاتف من اجل النهوض من التبعية والتخلف الذي مس جميع الجوانب .

بالرغم من أن الجزائر والعراق يقع كل منهما في قارة مختلفة ولا تجمع بينها صلات عديدة، إلا أننا نلاحظ وجود العديد من الروابط المشتركة وتوافق الآراء على معظم القضايا العربية، كالتعاون الجزائري العراقي من اجل الخلاف الأردني الفلسطيني عام 1970م ومحاولة التدخل فيه من اجل توقيف هذا النزاع ، وبالعديد من الزيارات والوساطات انتهى هذا الخلاف.

اشتراك المواقف الجزائرية والعراقية اتجاه القضية الفلسطينية ودعمها بكل الطرق من اجل التخلص من الاحتلال الإسرائيلي، أيضا كان موقف الدولتين واضحا في دعم ومساندة الحرب العربية الإسرائيلية 1973م ، التي بدأت بين القوات السورية والمصرية من جهة والعدو الإسرائيلي من جهة أخرى ، حيث قام كل من البلدين بمآزرة سوريا ومصر وإمدادهما بعدد كبير من الأسلحة والعتاد وغير ذلك من اجل الانتصار .

اتسمت العلاقات بين العراق والجزائر (1965م– 1978م) بأنها كانت جيدة ووصل التقارب بين البلدين إلى أحسن ما يكون عليه، والميزة البارزة هي مساندة بعضهم البعض في قضاياهم السياسية والاقتصادية من خلال تبادل الزيارات والوفود

مساندة العراق الكبيرة للجزائر في ثورتها المجيدة التي تعتبر من أهم الأحداث التي عاشتها الجزائر في تاريخها، كما قامت بمساندتها في أول خطوة لها نحو الاستقلال وأمدت لها يد العون.

شهدت العلاقات الجزائرية العراقية خلال الفترة المدروسة أي بين سنتي 1965م إلى 1978م تطورا ملحوظا واتسمت بأنها كانت جيدة وذلك راجع إلى أن كل من الدولتين حصل على استقلاله وسيادته هذا ما ربط الدولتين ، والذي زاد من التواصل بينهما، هو تبادل

الزيارات والوفود بهدف التعاون على إزالة مخلفات الاستعمار وتوحيد الأمة العربية وتوطيد صلاتها.

أيضا يمكن القول بأن العلاقات بين القطرين لم تقتصر على هذه الفترة فقط ، إنما هي قديمة قدم التاريخ، ونلاحظ أن العلاقات تحسنت بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت تأخذ منحى آخر يتسم بالتضامن في جميع المجالات وخصوصا الجانب السياسي، وذلك يتمثل في التأييد التام لجميع التغييرات الداخلية، ونقصد بها الانقلابات التي حدثت في العراق سواء في ثورة 1958م أو في انقلاب 1963م و1968م ، وتأييد الجزائر لهذه الانقلابات والوقوف مع العراق وشعبه ، وفي الجانب الآخر وقوف العراق مع الجزائر في انقلاب العقيد هواري بومدين سنة 1965م ، وتشابه البلدين في هذه الظاهرة.

التعاون بين العراق والجزائر مس الجانب الاقتصادي بدرجة كبيرة، وهذا ما تؤكده المعاهدات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، إضافة إلى عملية التصدير والاستيراد في جميع المنتوجات ، وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي أن الجزائر كانت الدافع وراء تأميم العراق للنفط وتحفيزها له من اجل التخلص من الهيمنة البريطانية عليه والتمتع بخيرات بلادها وإغناء شعبها الذي عانى طويلا ، وهذا ما حدث فعلا لأنه بعد تأميم الجزائر لنفطها سنة 1971م قامت العراق بالقيام بنفس العملية .

تعتبر اتفاقية الجزائر من أهم الاتفاقيات على الإطلاق بالرغم من أنها ألغيت بعد مدة قصيرة فقط من توقيعها، وترجع أهميتها كونها أوقفت حربا دامية أو نستطيع القول أنها أخرتها، ومنعت سفك الدماء بين بلدين إسلاميين هما العراق وإيران، وكان لها الصدى الواسع والتأثير البالغ على سير العلاقات بين الجزائر والعراق، إذ انه بعد توقيعها زادت الروابط بين البلدين وتطورت العلاقة بينهما ووصلت أوجها.

ومن خلال دراستنا يمكن أن نستخلص أهم محددات العلاقات الجزائرية العراقية خلال هذه الفترة 1965م إلى 1978م هي ما يلي:

- أن الجزائر والعراق من البلدان العربية التي عانت من الاستعمار التقليدي، وتأثرت بالأحداث السياسية الخارجية.

– بالرغم من أن كل من البلدين عربي إسلامي إلا انه يحتوي على تركيبة سكانية مختلفة عن الآخر وخاصة به، ولكن هذا ليس بسبب لوجود تنافر بين البلدين بل بالعكس حيث نجد أن الشعب العراقي يقف مع الشعب الجزائري ويسانده والعكس .

– الجزائر خلال هذه الفترة عاشت تحولات سياسية جذرية في النظام السياسي وخصوصا في سنة 1958م التي تعتبر لكل من البلدين محطة تغير ، حيث أن العراق في هذه السنة تغير نظام حكمه من ملكي الى جمهوري والجزائر كذلك تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

– مساندة البلدين لبعضهما البعض في التحولات السياسية الداخلية لهما وخاصة الانقلابات السياسية لهما، واشتراكهما في هذه الظاهرة خلال الفترة هذه الشائكة لكلا البلدين.

– تعدى التعاون والتضامن للعراق والجزائر الجانب السياسي بل انه مس جميع الجوانب وخاصة الجانب التعليمي والاقتصادي، وذلك من خلال المبادلات التجارية والاقتصادية لهما، إضافة إلى إعانة العراق للجزائر في الجانب التعليمي وإمدادها بالأساتذة والمعلمين.

– اشتراك البلدين في التوجه الاشتراكي وخاصة في الجانب الاقتصادي، أيضا ما دعم العلاقات بينهما هو حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حاول جعل كل من العراق والجزائر بلد عربي واحد والنهوض بالبلدين للتخلص من آثار الاستعمار.

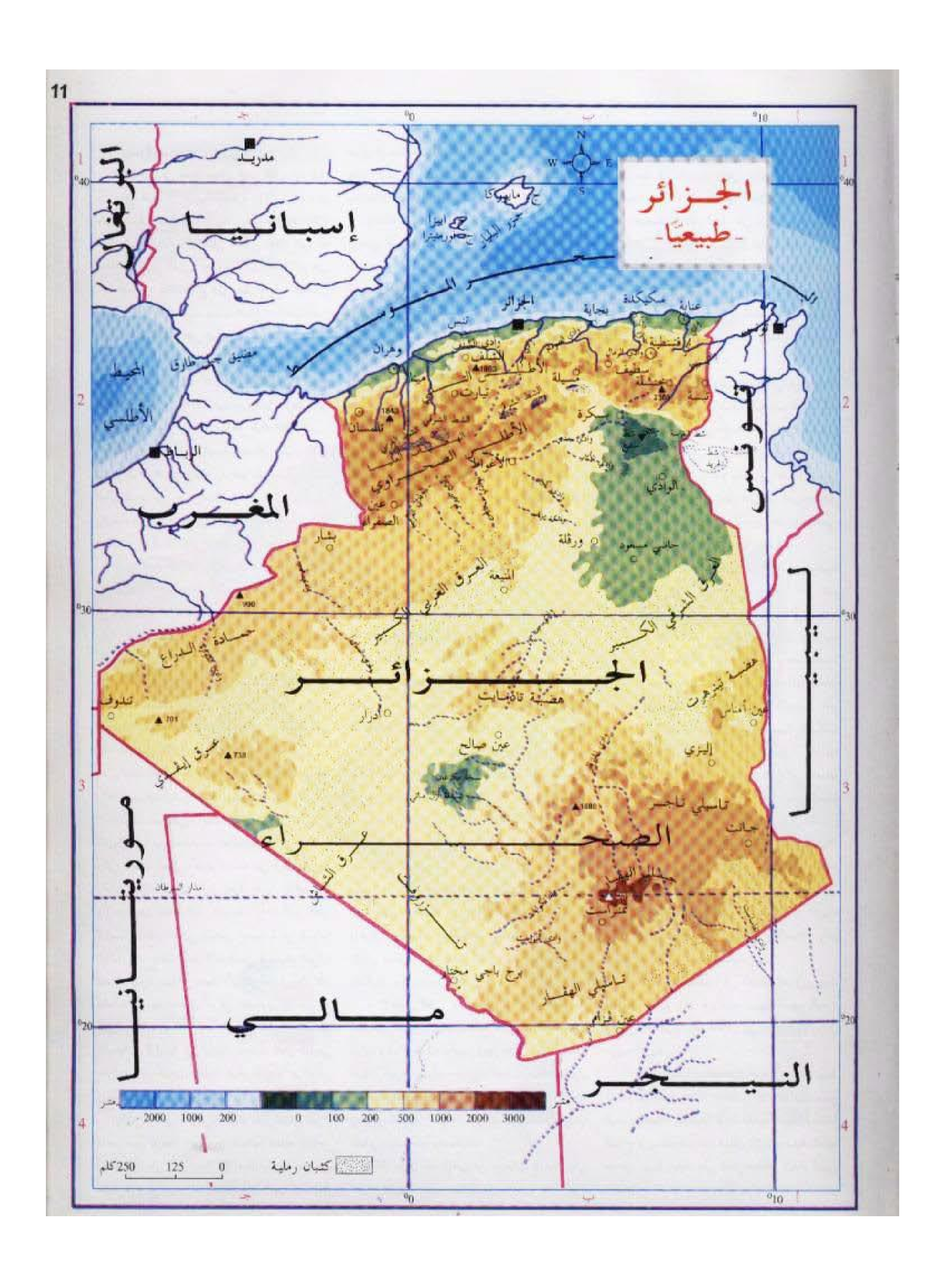
– تعتبر اتفاقية الجزائر من أهم الاتفاقيات والوساطات التي منعت حدوث حرب دامية بين بلدين إسلاميين هما العراق وإيران، أو نستطيع القول أنها أخرت حدوث حرب بينهما فقط .

– انعكس توقيع هذه الاتفاقية سنة 1975م على العلاقات بين العراق والجزائر ، بشكل ايجابي وزادت روابط الأخوة بينهما، وتكثفت الزيارات والوفود بين القطرين ، إلا انه بعد إلغائها من طرف صدام حسين ووقوع طائرة وزير خارجية الجزائر "محمد الصديق بن يحي" تعكرت نوعا ما العلاقات، وذلك للاشتباه بوجود صلة بين هذه الحادثة والجيش العراقي .

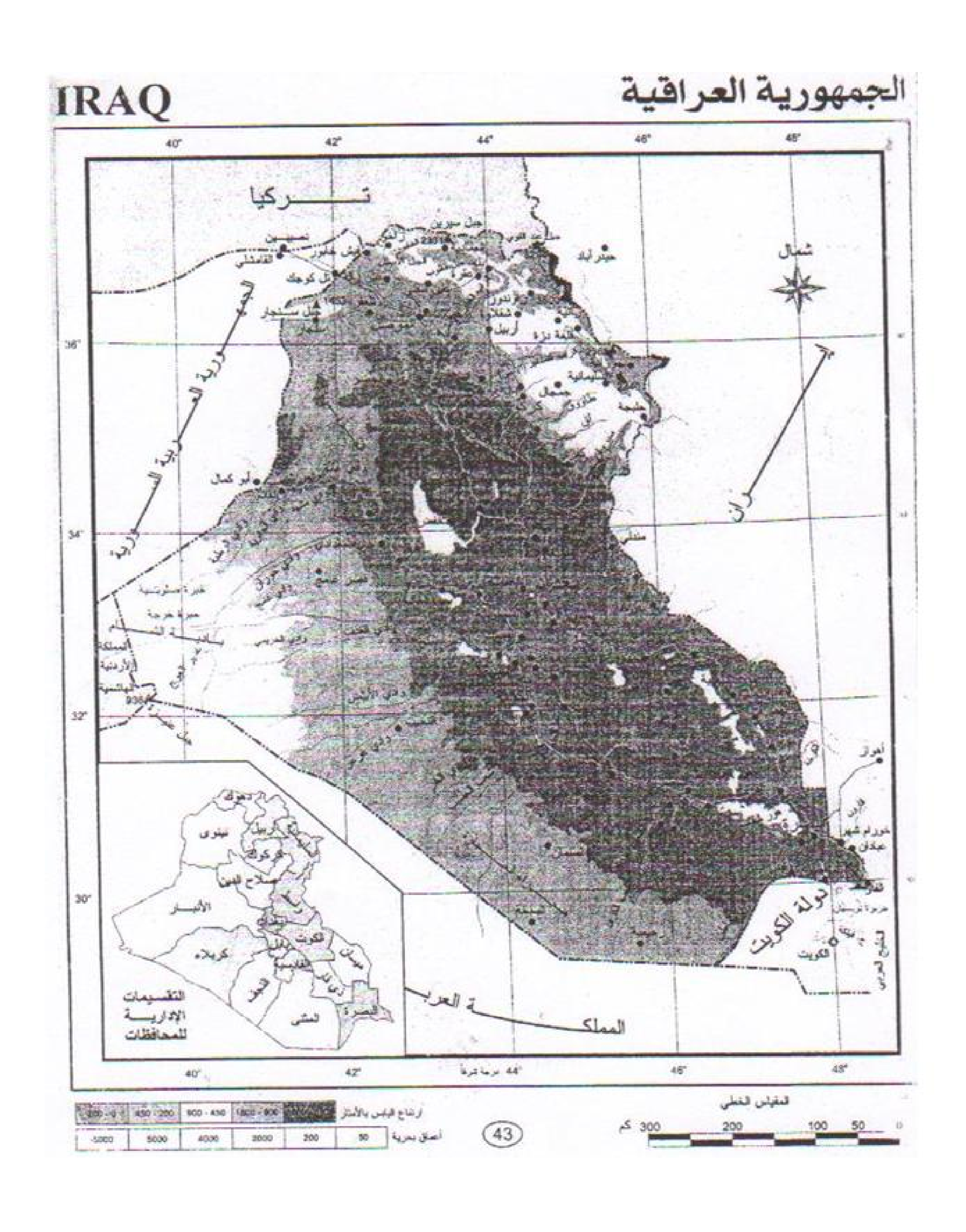
– تعتبر العلاقات العراقية الجزائرية خلال الفترة 1965م إلى 1978م علاقات طيبة ومتينة وذلك لاشتراكها في العديد من القضايا وتشابه وجهات النظر، وكان التعاون بينهما في جميع المجالات.

الملاحق

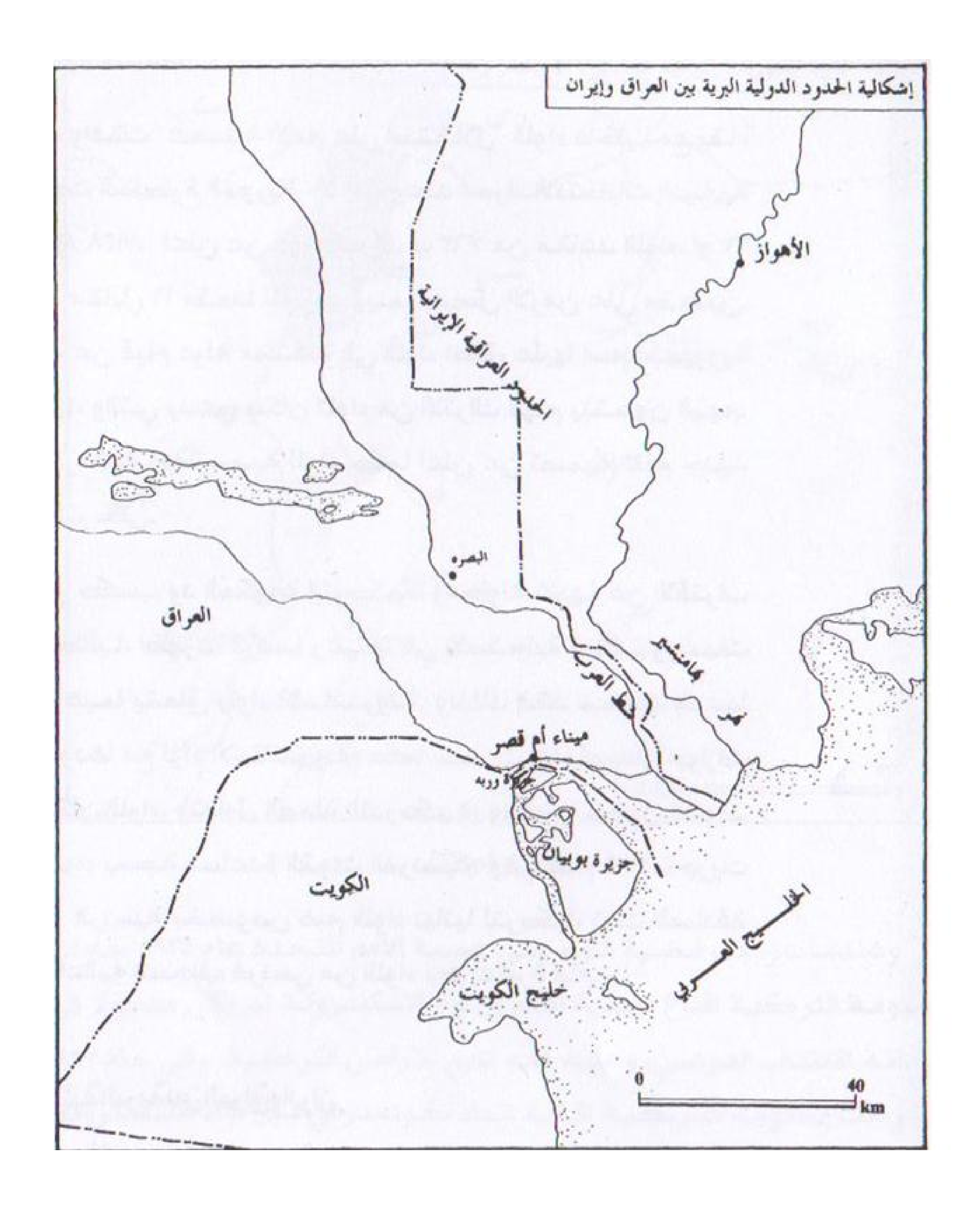
الملحق رقم 1: خريطة الجزائر . المرجع: محمد الهادي العروق، المرجع السابق ، ص12 .



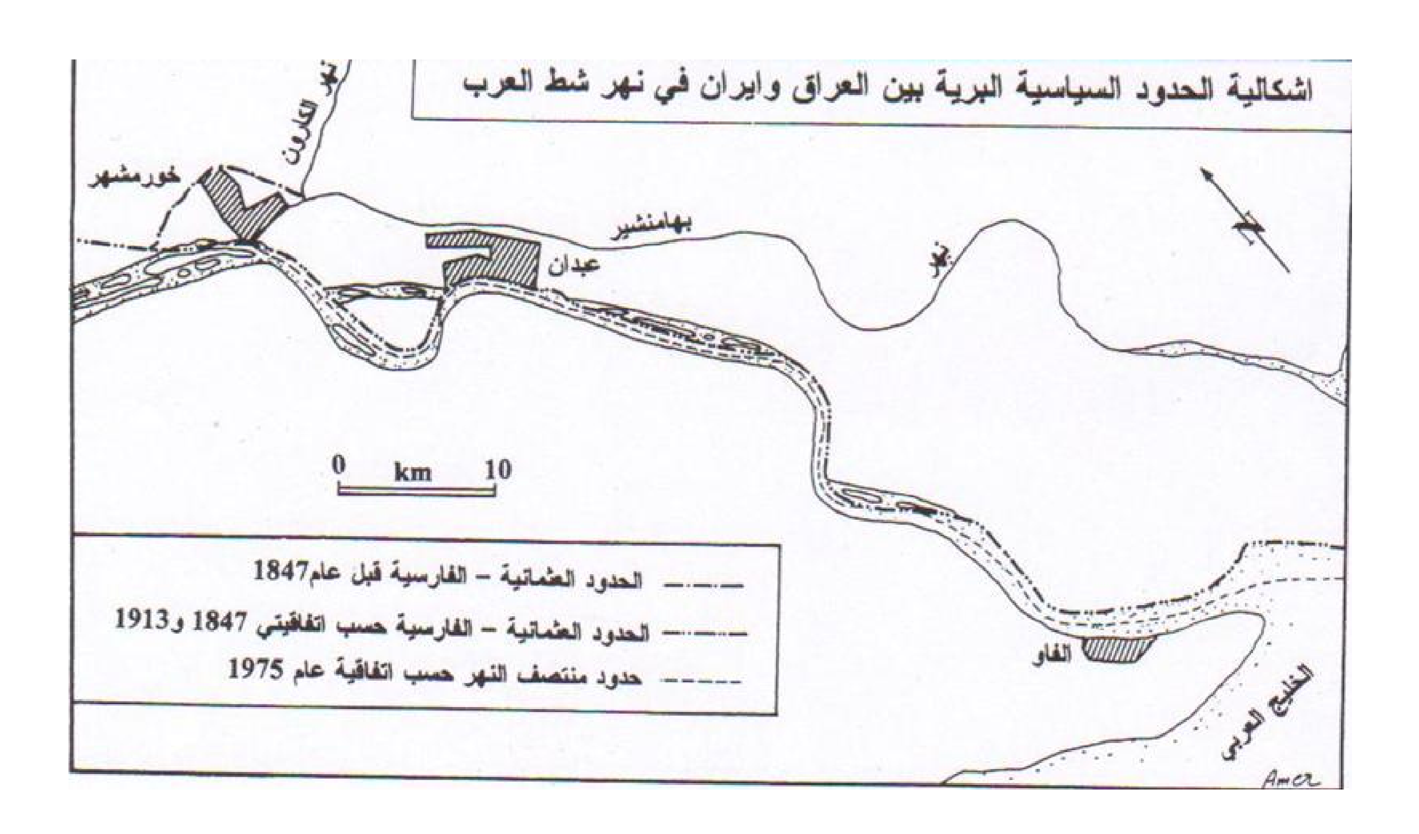
الملحق رقم 2: خريطة العراق. المرجع، إبراهيم الفاعوري، المرجع السابق ، ص 93 .



الملحق رقم 3: إشكالية الحدود بين العراق وإيران. المرجع ، قاسم دويكات، المرجع السابق، ص98.



الملحق رقم 4: خريطة شط العرب. المرجع ، المرجع نفسه، ص 99.



الملحق رقم 5: خريطة الجزر الثلاث المحتلة من طرف إيران. المرجع نفسه، ص 103.



الملحق رقم 6: صورة لهواري بومدين مع صدام حسين في إجتماع. المرجع ، جريدة الجمهورية العراقية ، العدد 2257 ، 6 مارس 1975.



الملحق رقم 7: نيكولا الفرزلي ، الصراع العربي الفارسي ، منشورات العالم العربي ، باريس ، 1981م ، ص ص 230 ، 235.

بيان الجزائر 6/آذار/1975

أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك في عاصمة الجزائر وبمبادرة الرئيس هواري بومدين ، تقابل مرتين صاحب الجلالة شاه إيران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين ببديع الصراحة الكاملة وبإرادة مخلصة من الطرفين للوصول إلى حل نهائي دائم لجميع المشاكل القائمة بين بلديهما وتطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

أولا: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914.

ثانياً: تحديد حدودهم النهرية حسب خط ثالوك.

ثالثاً: بناءً على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على إجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعاً: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فأن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر. وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من اجل تطبيق هذه القرارات.

وقد قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بإزالة العوامل السلبية لعلاقاتهما وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل.

ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي.

وسيجتمع وزراء الخارجية من العراق وإيران بحضور وزير خارجية الجزائر بتاريخ 15 آذار 1975م في طهران وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة العراقية الإيرانية التي أسست من اجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك والمنصوص عليها أعلاه وطبقاً لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر إلى اجتماعات اللجنة المختلطة الإيرانية – العراقية وتحدد اللجنة المختلطة جدول أعمالها وطريقة عملها والاجتماع إذا اقتضى الحال بالتناوب في بغداد وطهران.

وقد قبل صاحب الجلالة شاه إيران بكل سرور الدعوة التي وجهها إليه سيادة الرئيس احمد حسن البكر للقيام بزيارة رسمية إلى العراق علماً انه سيحدد تاريخ هذه الزيارة في اتفاق مشترك.

ومن جهة أخرى قبل السيد صدام حسين القيام بزيارة رسمية إلى إيران في تاريخ يحدده الطرفان.

وقد أبى صاحب الجلالة الشاهنشاه والسيد صدام حسين إلا أن يعبرا بصفة خاصة عن امتنانهما الحار للرئيس بومدين الذي عمل بدافع من العواطف الأخوية وروح النزاهة على إقامة اتصال مباشر بين قادة الدولتين الساميتين وساهم بالتالي في بعث عهد جديد للعلاقة بين العراق وإيران وذلك تحقيقاً لمصلحة العليا لمستقبل المنطقة المعنية.

الملحق رقم 8 : محضر إتفاقية الجزائر.

محمد خلاف فلاح ، المرجع السابق ، ص 147.

اداره ....

شماره ....

تاريخ ....

پيوست ....

طهران في ١٧ آذار ١٩٧٥ (الموافق ل ٢٦ اسفند ١٣٥٣)

بيـــان صحفـــي

تنفيذا لما ورد في اتفاق الجزائر بتاريخ السادس من شهر آذار ١٩٧٥ والذي تقرر فيه أن يجتمع وزيرا خارجية ايران والعراق في طهران بتاريخ ١٥ آذار ١٩٧٥ الموافـــق ل ٢٤ اسفند ١٣٥٣) وبحضور وزير خارجية الجزائر ، تم تأليف اللجنة المشتركة المؤلفة من وزراء خارجية الدول الثلاث في الموعد المحدد بطهران وأقدمت اللجنة على تنظيـــم بروتوكول وردت فيه المبادئ المشار اليها في اتفاق الجزائر ، وتشكلت ثلاث لجان بموجـــب ما ورد في هذا البروتوكول لنصب العلامات على الحدود البرية وتحديد الحدود المائيـــة حسب خط " تالوك " وتأمين رقابـــة فعالة على الحدود .

وعقدت اللجان الثلاث جلساتها اعتبارا من ١٥ وحتى ١٧ من شهر آذار ١٩٧٥ (الموافق ل ٢٤ وحتى ٢٦ اسفند ١٣٥٣) شارك في حضورها الاخصائيـون من الوفــود الثلاثــة وأقدمت على اعداد محاضر جلسات لتحديد طريقة عملها في المستقبل وقامت بتسليمها الـى لجنـــة الـــوزراء المشتركة .

وتم التوقيع على محاضر الجلسات هذه من قبل الوزراء كوثيقة واحدة مع التوقيع علـــى البروتوكول في وقت واحد .

واذ أعرب وزراء خارجية العـــراق والجزائر وايـــران عن ارتياحهم بسبب التقـــدم في العمل ، قـــرروا أن تستمر اللجان الثلاث في القيام باعمالها وتقديم تقاريرها الـــى الاجتماع المقبل للجنـــة وزراء الدول الثلاث المشتركة .

هذا وقد اعرب وزيرا خارجية الجمهورية العراقيـــة ، والجمهورية الجزائرية لجلالـــة الامبراطور شاهنشاه ايران ، وللحكومة الايرانية ، وكذا معالي وزير خارجية ايران ، عن عظيـــم امتنانهما وعميق شكرهما للحفاوة الأخوية الصادقة وكرم الضيافة التي كانا والوفدين المرافقين لهما ، محلا لها طوال اقامتهما بطهــــران .

الملحـق رقم 9 : نيكولا الفرزلي ، المرجع السابق ، ص 138، 141.

معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران

نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران والبروتوكولات الثلاثة المحلقة بها والخاصة بالحدود البرية والنهرية وأمن الحدود.

وكان قد وقع على هذه النصوص في بغداد يوم 13/حزيران ووقعها عن العراق الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية وعن ايران عباس خلعتبري وزير الخارجية كما وقعها السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر وفيما يلي نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران:

إن رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه ايران بالنظر الى الإرادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في اتفاق الجزائر المؤرخ في 6 آذار 1975 في الوصول الى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين.

وبالنظر الى ان الطرفين قد اجريا اعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على اساس بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة 1914 وحددا حدودهما النهرية حسب خط الثالوك ، وبالنظر الى إرادتهما في إعادة الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، وبالنظر الى روابط الجوار والروابط التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وايران . ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار وتعميق علاقتهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتنمية العلاقات بين ابناء الشعبين ورفعهما الى مستوى افضل على اساس مبادئ سلامة الاقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ولعزمهما على العمل لاقامة عهد جديد من العلاقات الودية بين العراق وايران على اساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة ولأيمانهما بالمشاركة بهذه الصفة في تطبيق

المبادئ وتحقيق الاهداف والاغراض المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا مندوبيهما المفوضين.

رئيس الجمهورية العراقية

صاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران

الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية العراق

سيادة عباس خلعتبري وزير خارجية إيران

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام ووجداها صحيحة ومطابقة للأصول اتفقا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران هي تلك التي أجري إعادة تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثانية:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان إن الحدود الدولية في شط العرب هي تلك التي أجري تحديدها على الاسس وطبقاً للاحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة:

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسان على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول الأمن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان احكام البروتوكولات الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد 1 و2 و3 من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزء لا يتجزأ منها هي احكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لاي سبب كان وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة وبالتالي.. فإن اي مساس بأي مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع روح اتفاق الجزائر.

المادة الخامسة:

في نطاق عدم المساس بالحدود والاحترام الدقيق لسلامة الإقليم الوطني للدولتين.. يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان خط حدودهما البري والنهري لا يجوز المساس به وانه دائم ونهائي.

المادة السادسة:

1- في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فان هذا الخلاف سيحل في إطار الاحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الإيرانية المبين في المواد الأولى والثانية المنوه عنه أعلاه مع مراعاة المحافظة على امن الحدود العراقية – الإيرانية طبقاً للمادة 3.

2- سيحل هذا الخلاف من جانب الأطراف السامية في المرحلة الأولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتباراً من تاريخ طلب أحد الطرفين.

3- وفي حالة عدم الاتفاق فأن الأطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة أشهر إلى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة.

4- في حالة رفض احد الطرفين اللجوء إلى المساعي الحميدة أو فشل إجرائها فان الخلاف سيصار إلى حله عن طريق التحكيم خلال مدة لا تزيد عن الشهر اعتباراً من تاريخ الرفض أو الفشل.

5- في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين حول إجراءات التحكيم فيحق لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين اللجوء خلال خمسة عشر يوماً التي تلي عدم الاتفاق إلى محكمة تحكيم.. ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فان على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين تعيين احد رعاياه محكماً وسيختار هذان الحكمان محكماً أعلى .. وفي حالة عدم تعيين الطرفين الساميين والمتعاقدين محكميهما خلال فترة شهر ابتداء من تاريخ استلام احد الطرفين اشعاراً من الطرف الآخر بطلب التحكيم او في حالة عدم توصل المحكمين الى اتفاق حول اختيار المحكم الاعلى قبل نفاذ نفس المدة المذكورة فان للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية التي تعين المحكمين أو المحكم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة.

6- إن لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين الساميين.

7- يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة.

المادة السابعة:

ستسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثامنة:

يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة طبقاً لقانونه الداخلي. تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في طهران. وبناء عليه فان الطرفين المفوضين من الطرفين الساميين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة .

كتب في بغداد في 13 حزيران 1975م

عباس علي خلعتبري

وزير خارجية إيران

سعدون حمادي

وزير خارجية العراق

ملاحظة : لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر.

الملحق رقم 10 : محمد خلف فلاح ، المرجع السابق ، ص 161.

الغاء اتفاقية الجزائر :

الجمهورية العراقيـــة

وزارة الخارجيـــــة — الرقم : مجاورة/ ٥/ ١/ ٧/ ٤٢/ ١٤٣٤٢.

الدائرة الدولية الثانيـــة — التاريخ : ٢١/ ٩/ ١٩٨٠

تهدى وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها الى الهيئة الدبلوماسية المعتمدة في بغــداد والحاقا بالبيانات التي ادلى بها الدكتور سعدون حمادى وزير خارجية الجمهورية العراقية للهيئة الدبلوماسية الموقرة عند استدعائها الــى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٨٠ ، تتشرف أن تشير الى قرار حكومــــة الجمهورية العراقية بأعتبار اتفاق الجزائر بين العراق وايران والذى تم فــي ٦ أذار ١٩٧٥ ، وجميع الاتفاقات والرسائل المتبادلة والمحاضر المشتركــــة المعقودة في عام ١٩٧٥ ملغاة بسبب انتهاك حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانيـة لمكونات التسوية الشاملة التي تضمنها اتفاق الجزائر وحسبما نص عليه في البنــد (رابعــــا) من الاتفاق المذكور .

وتأسيســـا على ماتقدم ، تتشرف الوزارة بأن تبدى للهيئة الدبلوماسية الموقرة بأن العراق عاد لممارسة سيادته وحقوقه المشروعة في كامل اقليمه البرى والنهرى في شط العرب وتماما كما كان عليه الوضع قبل ٦ أذار ١٩٧٥ .

وعلى ذلك فبالنسبة لشط العرب يعتبر النهر المذكور نهرا عراقيـــــا وطنيا خاضعا لسيادة العراق الكاملة ، الامر الذى يتوجب معه على جميع الســفن من أى جنسية كانت الالتزام بدقة بالقواعد الاتية :

١ ــ تعليمات وانظمة الملاحة العراقية التي تصدرها المؤسسة العامة للموانــىء العراقية .

٢ ــ رفع العلم العراقي من قبل جميع السفن عند الملاحة في شط العرب مهمــا كانت وجهتها .

٣ ــ دفع عوائد الملاحة لقاء الخدمات الملاحية المقدمة الى المؤسسة العامة للموانئ العراقية .

٤ ــ استخدام الادلاء العراقيين في اعمال الدلالة ، والالتزام بأوامر الدلالة التــي تصدرها المؤسسة العامة للموانىء العراقية .

.. / ..

قائمة المصادر و المراجع

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- (مؤلف مجهول) ، **دليل العمل القومي العربي المقدم من القيادة القومية ، امة عربية واحدة** ، الأمانة العامة ، 2010م .
- أثير إدريس ، **التجارب الدستورية في العراق قبل عام 2003م** ، مركز الشرق الأوسط الدولي للبحوث السلام .
- أحمد أمين سليم : **تاريخ العراق– إيران – آسيا الصغرى** ، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، مصر ، (د.س) .
- الأشرف مصطفى ، **الجزائر الأمة والمجتمع** ، ترجمة : حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983م.
- بوضربة عمر ، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958م –جانفي 1960)** ، دار الحكمة للنشر ، ط2، الجزائر ، 2012.
- بيار ميكال ، **تاريخ العالم المعاصر " 1945م– 1991م"** ، ترجمة : يوسف ضومط ، ط1 ،دار الجبل ، بيروت ، لبنان ، 1993م .
- تركي رابح ، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931م–1956م)**، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1981م.
- الجبالي نبيل موسى ، **جغرافيا الوطن العربي** ، ط1 ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2012 .
- الجبوري نصير محمود شكر ، **السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (1958م – 1963م)** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير آداب في التاريخ الحديث ، كلية التربية ،جامعة ابن رشد ، بغداد ، العراق ، 2004م.
- الحسني السيد عبد الرزاق ، **العراق قديما وحديثا** ، ط3، مطبعة العرفان، صيدا،1958.

- حسين عبد الخالق ، **ثورة وزعيم " ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم "** ، ط2 ، دار الحصاد ، دمشق ، سوريا ، (د. س).
- الحمداني حامد ، **صفحات من تاريخ العراق الحديث " من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958-1996"** ،(د.س) ، (د.ن) .
- حميدي جعفر عباس ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري** ، ج6 ، ط2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، 2005م.
- حميدي جعفر عباس ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968** ، ج7، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، 2004 .
- خدوري مجيد ، **العراق الجمهوري** ، استشارات الشريف الرضى ، (د.ن) ، (د، س).
- الخير الله عدي ، **الجزائر في الذاكرة العراقية (بعد نصف قرن على استقلال وطن يتجدد)**، مطبعة المكتبة الخضراء، الجزائر، 2005 .
- دان اوريل ،**العراق في عهد قاسم "تاريخ سياسي 1958-1963 "** ، ترجمة : جرجيس فتح الله ،ط1، دار آراس للطباعة والنشر ، منشورات الجمل.
- دبش إسماعيل ، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م – 1962م** ،دار هومة ، الجزائر ، 1999.
- رأفت غنيمي الشيخ ، **التاريخ المعاصر للامة العربية الاسلامية** ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1992.
- الرواشدي عبد الرحمان وآخرون، **العرب والسنة في العراق " تاريخهم- واقعهم- مستقبلهم "** ط1،مكتب مجلة البيان ، الرياض ، السعودية ،(د.س).
- الزبيدي ليث عبد الحسن جواد ، **ثورة 14 تموز 1958 في العراق** ، ط2، مكتبة اليقضة العربية ، بغداد ، العراق ، 1981م .
- زبيري الطاهر ، **نصف قرن من الكفاح " مذكرات قائد أركان جزائري** ، منشورات جريدة الشروق ، طبعة خاصة ، 2011م.

- الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)** ،ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، دمشق، سوريا.
- الزركاني خليل حسن، **الموقف القومي للشعب العراقي اتجاه للشعب العراقي اتجاه الثورة الجزائرية** ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق، 2002.
- شاكر محمود ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر – بلاد العراق 1924- 1991 "**، ط1، المكتب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1992 .
- الصغير مريم: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر ، 2010.
- العاني عبد الحميد نوري وآخرون ، **تاريخ الوزارات العراقية فالعهد الجمهوري " 1958م-1968م"** ، ط2، ج 1 " 14 تموز 1958م.
- العاني نوري عبد الحميد وآخرون ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" 1958-1968"** ،ج 4 ،ط 2، بيت الحكم ة، بغداد ، العراق ،2005.
- عبد الجبار أحمد، **ورقة سياسات الفدرالية ولامركزية في العراق**، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، العراق ،2013.
- عفلق ميشيل **: في سبيل البعث** ، ج2،" معركة المصير المشترك" ،(د.ن)، (د.س) .
- عفلق ميشيل، **في سبيل البعث**، ج 4، دار الحرية للطباعة، 1980، ص 86 ص 87
- عمورة عمار ،**موجز في تاريخ الجزائر**، ط1 ، دار ريحانة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2002م.
- غنيمي الشيخ رأفت ، **تاريخ العرب المعاصر** ، دار روتابرينت للطباعة ،1996م.
- فاضل رسول ، **العراق- إيران ... أسباب وأبعاد النزاع** ، الهيئة العامة للاستعلامات ، 1991.
- الفاعوري ابراهيم ، **جغرافية الوطن العربي**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010.

- قاسم محمد الدويكات ، **مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي** ، ط1 ، المكتبة الوطنية ، الاردن ، 2002م .
- محمود أحمد محمود ، محمود الشرقاوي ، **بترول الجزائر** ، الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع،(د . س).
- المدني احمد توفيق **، جغرافية القطر الجزائري " للناشئة الإسلامية "**.
- المدني أحمد توفيق ، **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، مصر ، 1958م.
- مشكور سالم ، **نزاعات الحدود في الخليج " معضلة السيادة والشرعية"** ، ط1 ،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، لبنان ،1993.
- مطر سليم ، **العراق سبعة ألاف عام من الحياة**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2013.
- مهساس احمد ، **الحركة الثورية في الجزائر (1914م-1954م)** ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007م.
- الناصري عقيل: **الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958** ، ط1 ، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة ، دمشق، سورية ، 2000
- نجاتي غلام رضا ، **التاريخ الإيراني المعاصر " إيران في العصر البهلوي "** ، ترجمة عبد الرحيم الحمراني ، ط1 ، دار الكتاب الإسلامي ، إيران ، 2008 .
- نخبة من الباحثين العراقيين، **حضارة العراق**، ج1، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد، العراق،
- نويصر مصطفى وآخرون، **الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م** ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، 2007.
- وسيم رفعت عبد المجيد ،**العراق الانقلابي "الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921- 2003م"**، دار الجواهري ، بغداد ، العراق ، 2015م.

الرسائل والأطروحات :

- بداني احمد ، **الجزائر خلال المرحلة الانتقالية " 19 مارس – 5جويلية 1962**" ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران ، الجزائر ،2012م.
- بودريوع صبرينة :**الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلةالبومدينية أنموذجا(1965*1978)**، ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر،2010.
- بوزلافة حدة ، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم علوم سياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2010م .
- ثابت سليمة ، مكتب **جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية ،1956م-1962م** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر ،2010.
- الحميداوي نهاد طالب عويد جبير ، **العلاقات العراقية السوفياتية 1972م- 1980م** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة ذي القار ، قسم التاريخ ، العراق ، 2014.

الخزاعي راضي داوي طاهر ، **العلاقات العراقية – الإيرانية "1963-1975" دراسة – تاريخية** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، بغداد ، العراق ، 2007م.

- خضير علي السعدي مائدة ، **احمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965م** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث ، جامعة ابن رشد ، بغداد ، العراق .

- خضير علي السعدي مائدة ، **احمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965م** ، رسالة ماجيستير في آداب في التاريخ الحديث ، جامعة بغداد "ابن رشد " ، العراق ، 2004م .
- الدوري امجد خضير رحيم محمد **، التطور الصناعي في العراق " 1958م-1979م**"دراسة تاريخية ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير آداب في التاريخ ، جامعة تكريت ، العراق ، 2004م .
- عاتي كريم مراد ، **مجلس السيادة العراقي والقضايا الوطنية والقومية في العراق للمدة "1958-1963"** ، شهادة لنيل شهادة الماجيستير في الدراسات التاريخية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ،2003م .
- علي صادق جابر ، **الموقف العربي والدولي من ثورة 14 تموز 1958م في العراق** ، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ، 2005.
- فرحان عباس ، ظاهر علي آل شبر الموسوي، **الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد" 1939- 1958" دراسة تاريخية .** ، بغداد ، العراق ، 2012م.رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ، بغداد ، العراق، 2003.

فضلا سمر عبد الحميد محمد ، **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم (1958-1963)**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الآداب قسم التاريخ، جامعة الزقازيق.

- فلاح خلف محمد ، **اتفاقية الجزائر 1975م"مقدماتها ونتائجها- دراسة تاريخية-"**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في الدراسات التاريخية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ، 2006م.
- قريشي محمد ، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945- 1954**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2001.

- كرليل عبد القادر ، **تدويل القضية الجزائرية وانعكاساته على المفاوضات الجزائرية – الفرنسية 1955م– 1962م** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009.
- مطمر محمد العيد ،**الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين أنموذجا)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ،إشراف احمد بوذراع ، جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر، 2004.
- الملا نوار سعد محمود ، **العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920– 2003 " دراسة مقارنة "** ، جامعة الآداب والعلوم الشرق الأوسط ، شهادة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،2010م.
- نوي نوة ، **صراع الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير واثره على الثورة (1958م–1962م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013م.

المجلات والمقالات

- بن الشيخ عصام ،"**قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971م دراسة للسياق والمضامين والدلالات**" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 6 جانفي 2012م، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر.
- احمد بيداء محمود ، "**الحدود العراقية الايرانية دراسة تاريخية سياسية**" ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 20 / 21.
- الحديثي سلمان خيري محمد ، نزهان محمود نصيف ،" **أهمية العراق الإستراتجية بالنسبة للدول الجوار الاسلامي (تركيا وإيران) في العصر الحديث (1921– 1958).**" مجلة سامري ، المجلد السابع، العدد 27،السنة السابعة، العراق ، 2011 .

- الحمدي صبري فالح ، " **حركة التحرر الوطني الجزائرية في مناقشات مجلس النواب العراقي (1950م-1958م)" دراسة وثائقية،** مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 2، العراق، 2006.
- العبيدي علي ،" **جهود النواب العراقيين في دعم الثورة الجزائرية : العهد الملكي 1954م-1962م**" ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات_،المجلد 7 ، العدد 2 ، جامعة أبي بكر بالقايد ، قسم التاريخ ، الجزائر ، 2014.
- العبودي عبد الكاظم ،" **دور ثورة. تموز 1958م في دعم ثورة الجزائر وإنتصارها** ،مجلة الحوار المتمدن ،، بغداد ، العراق ، العدد 2714 ، 2004 .

الوثائق والتقارير:

- جامعة بغداد ، **دليل جامعة بغداد 1959-1960** ،مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، 1960 .
- جامعة بغداد ، **دليل جامعة بغداد 1962م-1963م** ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، 1963.
- وزارة التربية للجمهورية العراقية ، **الإحصاءات التربوية ، التقرير السنوي (1965-1966)** ، مديرية الإحصاء التربوي وزارة التربية ، المطبعة الحكومية ، بغداد ، العراق ، 1969م .
- وزارة التجارة العراقية ، **آفاق وتطور العلاقات التجارية العراقية الجزائرية** ، مطبعة حكومية ، بغداد ، العراق ، 1978.

الجرائد:

- صحيفة الجمهورية العراقية ، العدد 6، 23 تموز 1958م.
- جريدة العهد الجديد ، العدد 476 ، 5/ 07/ 1962.
- جريدة العهد الجديد ، العدد 476 ، 5/ 07/ 1962.
- جريدة المنار البغدادية ، العدد 2087 ، 11 نوفمبر 1965.

- جريدة الجمهورية العراقية ، العدد 271 ، في 21 أكتوبر 1967م.
- جريدة الشعب العراقية ، العدد 95، 29/10/ 1968.
- جريدة الشعب العراقية ، العدد 106 ، 9/ 11 /1968م.
- جريدة الشعب العراقية ، العدد116 ، 1968/11/22م.
- الوقائع العراقية ، العدد 2012، 19 / 06/ 1971.
- جريدة الجمهورية العراقية ، العدد 1912 ، 1974/01/10م.
- جريدة الشعب ، العدد 172 ، 1974/04/12م .
- جريدة الجمهورية العراقية ، العدد 2168 ، 2/ 11 /1974م.
- جريدة الجمهورية العراقية ، العدد 2274 ، 7 آذار 1975م .
- جريدة الثورة العراقية ، العدد 2022. 03/16/ 1975م .
- جريدة الثورة العراقية ، العدد 2075 ، 1975/05/15م .
- الوقائع العراقية ، العدد 2677 ، في 1978/10/16م ،
- جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2677 ، في 16/ 10 / 1978م .

الموسوعات والإطالس :

- أبو خليل شوقي ، **أطلس دول العالم الإسلامي " جغرافي – تاريخي – اقتصادي "** ، ط2 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق ،سوريا ، 2003.

حسين لطيف كاظم الزبيدي، **موسوعة السياسة العراقية**، ط2، دار العارف للمطبوعات ، بيروت، لبنان،2013.

- الكيلالي عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية**، ج3 ، المؤسسة العربية للدراسات ، بي روت ، لبنان ، (د، ن).

- لعروق محمد الهادي ، **أطلس الجزائر والعالم** ، طبعة جديدة ، دار الهدى ، الجزائر.

- محمود محمد موسى ، **موسوعة الوطن العربي**، دار دجلة للنشر والتوزيع عمان،الأردن، 2008.

الكتب بالاجنبية :

-ANIES ATASSI ، THE FUTURE POLITICAL SYSTEM OF IRAQ ، UNIVERSITY OF KALAMOON، FACULTY OF INTERNAIONAL RELATIOBS AND DIPLOMACY ، MIDDLE EAST POLITICS ، 2008.

:

المواقع الالكترونية :

موقع رئاسة الجمهورية ، اطلع عليه : يوم 10ماي 2016م ، على الرابط :

http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm اطلع عليه يوم 8 ماي 2016

رداوي مراد ، **النظام السياسي الجزائري** ، مأخوذ من الموقع :

http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1719-topic ، اطلع عليه يوم 8 ماي 2016 م .

موقع رئاسة الجمهورية ، المتاح على الرابط :

اطلع عليه يوم 8 ماي 2016م.

http://www.elmouradia.dz/arabe/institution/apn/instituionar.htm،

منعم خميس مخلف ، **الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي " دراسة مقارنة للنظام الجمهوري ، الرئاسي ، البرلماني ، حكومة الجمعية النيابية ،الفرص والبدائل"** ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، موجود على الرابط ،

http://mcsr.net/activities/005.html. ، اطلع عليه يوم الثلاثاء 3ماي 2016م ،

عبد السلام متعب عيدان ، **النظام السياسي في العراق " بين المخاصصة والطائفية منذ عام 1921م – 2003م**، الموجود على الرابط :

http://www.hamoudi.org/dialogue-of-intellenct/14/07.htm

وردة بوجملين : **هذه أسرار قضية الصديق بن يحيى بين صدام والشاذلي** ، جريدة الشروق ، اطلع عليه يوم ، 11ماي 2016م ، الموجود على الرابط :
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/240243.html

الملخصات

باللغة العربية :

شهدت العلاقات الدولية تغيرات جذرية وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك راجع إلى استقلال العديد من الدول العربية من الاستعمار التقليدي ، هذا ما جعلها تحاول الخروج من بوتقة الاستعمار وإقامة علاقات عربية عربية بهدف التعاون والتضامن .

وتعتبر العلاقات الجزائرية العراقية من أهم العلاقات العربية كونها تجسد الفكر القومي والوحدة العربية ، تميزت العلاقات الجزائرية العراقية خلال الفترة الممتدة من 1965م إلى سنة 1978م بأنها كانت جيدة ، والدليل على ذلك تبادل الزيارات والوفود ، إضافة إلى دعم القضايا والتحولات الداخلية التي عاشها كلا البلدين ، وتقارب وجهات النظر فيما يخص الأحداث والقضايا الخارجية العربية كالقضية الفلسطينية والحرب العربية الإسرائيلية ، وتميزت هذه الفترة لكلا البلدين فترة جد شائكة حيث شهدت تحولات عميقة خاصة في النظام السياسي ، واشتراك القطرين في ظاهرة الانقلابات السياسية ، هذا ما أدى إلى الوقوف مع بعضهما خصوصا في الجانب السياسي ، ولم يقتصر التعاون على هذا فقط وإنما مس جميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وأقام كل من العراق والجزائر العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بهدف النهوض بالجانب الاقتصادي ، و تجدر الإشارة إلى أن عملية تأميم النفط من العمليات المهمة لتحقيق هذا الهدف وهو ما حصل بدعم من الجزائر للعراق ، كما أن توقيع اتفاقية الجزائر سنة 1975م تعتبر منحى آخر من خلاله أخذت العلاقات الجزائرية العراقية طابعا أكثر مرونة ومتانة .

ومن خلال هذه المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ربطت بين بلدين عربيين إسلاميين ، يمكن القول بان العلاقات الجزائرية العراقية خلال الفترة 1965م إلى 1978م كانت تتسم بالطيبة والتقارب .

باللغة الإنجليزية :

The international relation witnessed many changes especially after the second world war due to the independence of many Arabs countries from traditional colonization and that made them trying to establish Arabic relations in purpose of solidarity and cooperation.

The Algerian IRAQI relation are considered one of the main Arabic relation because it resembles the national thinking and the Arabic unity The relation between 1965/1978 was seen From a good angle they exchanged a lot of visits and legation in addition to that they shared the same internal affairs and situation and both of them supported the palestian case the Arabic ISREALI War in that period both countries suffered complicated political changes, all that pushed them to stand by each other's especially the political side, but generally, cooperation took part in other domain such as economy, culture and society According to that, they signed many trade and economic agree ments, one of the main similar action was the nationalization of Oil in IRAQ with a huge support from Algeria. In 1975,both sides signed the agreement of Algeria which helped in building more smooth and strong relation between them.

At last, from all these determinants politically, economically and socially, both Arabic Islamic countries managed to have kind and close relation between 1965 to 1978.

باللغة الفرنسية :

La relation internationale a été témoin de nombreux changements en particulier après la seconde guerre mondiale en raison de l'indépendance de nombreux pays arabes de la colonisation traditionnelle et qui a fait les essayer d'établir des relations arabes en vue de la solidarité et de la coopération. La relation IRAKIEN algérienne sont considérés comme l'une des principales relation arabe parce qu'elle ressemble à la pensée nationale et l'unité arabe La relation entre 1965/1978 a été vu d'un bon angle ils ont échangé un grand nombre de visites et de légation en plus de celle qu'ils partageaient le même affaires intérieures et de la situation et tous les deux pris en charge le cas palestian la guerre arabe Isreali dans cette période, les deux pays ont subi des changements politiques complexes, tout ce qui les a poussés à tenir par en particulier le côté politique de l'autre, mais en général, la coopération ont pris part à un autre domaine tel que l'économie, la culture et la société d'après cela, ils ont signé de nombreux commerces et économiques sont d'accord ments, l'une des principales mesures similaires a été la nationalisation du pétrole en Irak avec un énorme soutien de l'Algérie. En 1975, les deux parties ont signé l'accord de l'Algérie qui a contribué à la construction

فهرس

الموضوعات